الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مطبوعة الدعم البيداغوجي موجهة لطلبة السنة الثانية تخصص علم الاجتماع
في مقياس:

المشكلات الاجتماعية

من إعداد الدكتور: عبدالباقي عجيلات
أستاذ محاضر - أ -

UNIVERSITE SETIF2

السنة الجامعية: 2023/2022

فهرس المحتويات:

الموضوع:	الصفحة:
مقدمة:	01
المحور الأول بعنوان: المشكلة الاجتماعية والنظريات المفسرة لها	
محاضرة بعنوان: ماهية المشكلة الاجتماعية	
تمهيد	03
1- تعريف المشكلة الاجتماعية	03
2- محكات دراسة المشكلات الاجتماعية	07
3- مستويات المشكلات الاجتماعية	08
4- أنواع المشكلات الاجتماعية:	10
5- عوامل ظهور المشكلات الاجتماعية	11
6- قياس المشكلات الاجتماعية	13
7- أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية	14
8- خصائص المشكلة الاجتماعية	17
خلاصة	20
محاضرة بعنوان: النظريات المفسرة للمشكلة الاجتماعية	
تمهيد	21
1- نظرية التفكك الاجتماعي	21
2- نظرية الباثولوجيا الاجتماعية	25
3- نظرية السلوك الانحرافي	26
4- نظرية الصراع	35
خلاصة	38

المحور الثاني بعنوان: نماذج من المشكلات الاجتماعية	
محاضرة بعنوان: مشكلة الجريمة	
تمهيد	39
1- تعريف الجريمة	39
2- مفاهيم مقاربة	41
3- الفرق بين الجريمة والانحراف	44
4- أنواع الجريمة	47
5- أركان الجريمة	48
6- طرق قياس الجريمة	49
7- أسباب الجريمة	49
8- آثار الجريمة	51
9- آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة	53
10- النظريات المفسرة للجريمة	54
خلاصة	64
محاضرة بعنوان: مشكلة الانحراف الجنسي	
تمهيد	65
1- تعريف الانحراف الجنسي	65
2- أشكال الانحراف الجنسي ومظاهره	67
3- أسباب الانحراف الجنسي	69
4- الآثار المترتبة عن الانحراف الجنسي	71
5- آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الانحراف الجنسي	72
خلاصة	73

محاضرة بعنوان: مشكلة الطلاق	
تمهيد	75
1- تعريف الطلاق	75
2- أركان الطلاق	77
3- مراحل الطلاق	77
4- حجم مشكلة الطلاق في الجزائر	78
5- أسباب الطلاق	79
6- الآثار المترتبة عن الطلاق	82
خلاصة	83
محاضرة بعنوان: مشكلة التضخم السكاني	
تمهيد	84
1- تعريف التضخم السكاني	84
2- حجم مشكلة التضخم السكاني في العالم	86
3- مظاهر الزيادة السكانية	89
4- أسباب التضخم السكاني	89
5- الآثار المترتبة عن التضخم السكاني	91
6- النظريات المفسرة للتضخم السكاني	95
خلاصة	102
محاضرة بعنوان: مشكلة الجوع	
تمهيد	104
1- تعريف الجوع	104
2- أنواع الجوع	106
3- أسباب الجوع	106

4- الجوع كمشكلة عالمية	108
5- الدولة الجزائرية وآليات تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة مشكلة الجوع	111
6- آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجوع	112
7- الإسلام ودوره في مكافحة مشكلة الجوع	114
خلاصة	115
محاضرة بعنوان: مشكلة الفقر	
تمهيد	117
1- تعريف الفقر	117
2- المؤشرات العامة للفقر	118
3- أصناف الفقراء	119
4- أسباب الفقر	119
5- الآثار المترتبة عن مشكلة الفقر	121
6- مشكلة الفقر في الجزائر	122
7- آليات مقترحة لمواجهة مشكلة الفقر	123
8- دور الإسلام في مواجهة مشكلة الفقر	124
9- النظريات المفسرة لظاهرة الفقر	126
خلاصة	128
خاتمة	129
قائمة المصادر والمراجع	130

مقدمة:

من المعروف أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه فهو لا يستطيع الحياة بمعزل عن الآخرين لاسيما وأن مصالحه تتوقف على طبعة وحجم التعامل معهم، وحرصه على ضمان هذه المصالح ودوامها يحتم عليه التعامل معهم بالشكل الذي جعله محل تقبل لديهم، وحتى تستقيم حياته الاجتماعية أوجد لنفسه قوانين وأعرافا ونظما وقيما ومثلا ومعايير كضوابط لسلوكه وسلوك بني جنسه وكمحددات وموجهات لهم، وأضحى بذلك الامتثال لهذه المنظومة القيمية والقانونية ضرورة لابد منها وكل من يتجاهلها أو يحاول خرقها وانتهاكها يستوجب الردع والعقاب من المجتمع الذي ينتمي إليه.

إلا أن الاختلاف بين الأفراد في اتجاهاتهم وأفكارهم وتصوراتهم وتناقضها مع أفكار واتجاهات وتصورات الآخرين قد يكون سببا في توتر العلاقات فيما بينهم واضطرابها، وقد تفضي بهم في أحيان أخرى إلى حالة الصراع من فرض الوجود.

ويتضح لنا من خلال هذا الوضع وجود مشكلة مثلت خللا في البناء الاجتماعي أو على مستوى العلاقات الاجتماعية أو تناقضا حاصلا بين ما هو موجود في الواقع وبين ما هو مرغوب الحصول لدى أفراد المجتمع، كما قد تعبّر المشكلة الاجتماعية في بعض الأحيان عن موقف اجتماعي يحتاج إلى تغيير نحو الأفضل.

والحقيقة أن المشكلة الاجتماعية تختلف من حيث نوعها وحجمها وحدتها وكذا أسبابها من مجتمع لآخر بل ومن جماعة لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك تبعا للخصوصية الاجتماعية والثقافية لهما وكذا تبعا لدرجة النمو والتطور السائد في ذلك المجتمع.

وبما أن الفرد عضو في المجتمع الذي ينتمي إليه فهو يتأثر بأحواله الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية... إلخ ويؤثر فيها، وبالتالي فهو يتأثر بمشكلاته الاجتماعية وبالآثار الخطيرة التي تتركها على أمن المجتمع واستقراره بل وحتى على مساره التنموي.

ونظرا لخطورة المشكلات الاجتماعية فقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام بالغ من طرف علماء الاجتماع من خلال دراسة طبيعتها وأشكالها وأسبابها وتأثيراتها على الفرد والمجتمع بنظمه المختلفة وبحث سبل الوقاية منها أو تقديم حلول لمواجهتها وعلاجها.

وفي هذا السياق تناولنا موضوع المشكلات الاجتماعية في هذه المطبوعة البيداغوجية والمقسمة إلى محورين أساسيين تناولنا في المحور الأول محاضرتين، الأولى حول ماهية المشكلة الاجتماعية وتطرقنا فيه إلى مفهومها، أنواعها، خصائصها، أسبابها، أساليب دراستها وطرق قياسها.

أما الثانية فقد كانت حول أهم النظريات السوسيولوجية التي فسرت المشكلات الاجتماعية والمتمثلة في نظرة التفكك الاجتماعي، نظرية الباثولوجيا الاجتماعية، نظرية الصراع الاجتماعي، ونظرية السلوك الانحرافي.

في حين تناولنا في المحور الثاني إلى نماذج من المشكلات الاجتماعية في شكل محاضرات كمشكلة الجريمة والانحراف الجنسي ومشكلة الطلاق إلى جانب بعض المشكلات السكانية كمشكلة التضخم السكاني والفقر والجوع، وحاولنا من خلالها التفصيل قدر الإمكان بهدف تمكين الطالب من تشريح الظاهرة الاجتماعية والوقوف على مختلف العوامل المتحكمة فيها والانعكاسات المترتبة عها، والآليات التي يمكن اتباعها لمواجهتها.

المحاضرة الأولى: ماهية المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

تعتبر دراسة المشكلات الاجتماعية من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام علماء الاجتماع على اختلاف مدارسهم وانتماءاتهم، لاسيما وأن المشكلات الاجتماعية تمثل خللا في نظم المجتمع أو قيمه ومعاييره أو انتهاكا لها، ونظرا للآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب عنها فقد عملوا على دراستها دراسة علمية من خلال بحث مظاهرها (أشكالها) وأسبابها وتحديد خصائصها وكذا أهم الأساليب التي يمكن من خلالها دراستها بشكل علمي.

1- تعريف المشكلة الاجتماعية:

يرى فيرتشايلد Fairechild "أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وهي نتاج ظروف بيئية اجتماعية يعيشها الأفراد وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهتها وحماية المجتمع من آثارها الضارة"[1].

يتضح من هذا التعريف أن المشكلة الاجتماعية هي وليدة ظروف معينة تتعلق بالوسط الذي وجدت فيه، حيث تشكل خطرا يهدد المجتمع واستقراره، لذلك فهي في رأي فيرتشايلد تتطلب المواجهة والوقاية من آثارها السلبية عليه، التي قد تكون ذات طابع مادي أو معنوي وربما معا في نفس الوقت.

ويعرّفها أحمد العموش وحمود العليمات بأنها: "الأفعال أو الحالات الفردية أو المجتمعية التي تخالف القيم والأعراف السائدة والتي تحدث ضررا نفسيا أو ماديا على أفراد المجتمع أو فئة من فئاته، ويشعر بها قطاع كبير من السكان، ويسعون لإيجاد حل جماعي لها، ولها أسباب ونتائج على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات"[2].

---

[1] عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلة الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008، ص18.

[2] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص7.

إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على هذا التعريف نجد أن المشكلة الاجتماعية هي كل سلوك (فعل) أو ممارسة تخرج في محتواها عما تقرّ الجماعة، بغض النظر عن كونها فردية أو جماعية، تترك شعورا بالخوف والقلق لدى أفراد المجتمع حيالها، الأمر الذي يجعلهم يبحثون عن حلول لعلاجها.

وهذا التعريف يشترك مع التعريف الأول في كون أن المشكلة الاجتماعية هي ظاهرة اجتماعية بالأساس، وهي خارجة عن الأطر المحددة اجتماعيا متسببة للفرد والمجتمع بكثير من الأضرار المادية والمعنوية وتستوجب العلاج والتكفل، كما يؤكد كلاهما على أنها وليدة ظروف معينة (اجتماعية..).

ويرى ميلز Mills "أن هناك ظروفا معينة في المجتمع هي المسؤولة عن خلق المشاكل للأفراد والجماعات، ولكن تظل تلك المشاكل أمرا خاصا ليس له صفة العمومية بين جميع أفراد المجتمع أو الغالبية العظمى منهم على الأقل، وبالتالي تقتصر معاناة هذه المشاكل على نطاق هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات، وبصفة عامة فإن نطاق المشاكل الخاصة عادة ما يقع في حيز العلاقات المباشرة بين الفرد والآخرين"[1].

ولا يختلف ميلز Mills في هذا الشأن مع سابقيه في كون المشكلة الاجتماعية وليدة ظروف معينة داخل المجتمع، إلا أنه يفرق بين المشاكل الخاصة التي يكون تأثيرها ضعيفا نوعا ما على المجتمع الذي يطال فئة معينة بالذات، وبين المشاكل العامة التي تطال الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

ويقول بول هيرتون (عالم اجتماع أمريكي معاصر): "إن المشكلة الاجتماعية نتاج ظروف مؤثرة على عدد كبير من الأفراد تجعلهم يعدون الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه ويصعب علاجه بشكل فردي، إنما يتيّسر علاجه من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي"[2].

فبول هيرتون يرى بضرورة العلاج الجمعي لها لجدواه وفاعليته في هذا الشأن، لأن أثرها السيء طال المجتمع ككل، ولا يمكن لفرد أو لعدة أفراد علاجها والحد من تأثيراتها السلبية التي مست شرائح كثيرة من المجتمع، وهذا دليل على خطورتها وجسامتها.

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1998، ص17.

[2] معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص19.

في يرى "ماكي وروبرتسون **M. Maccet & Robertson** بأنها تتشكل عندما يرى عدد كبير من الناس أو عدد من المهتمين اجتماعيا هوة بين الواقع والمثل، وأنه يمكن معالجة الأمر بفعل جماعي"[1].

أما بخصوص ماكي وروبرتسون فهما يؤكدان على أن المشكلة الاجتماعية تناقض الواقع والمثل التي يجب على الأفراد تمثلها في سلوكياتهم اليومية، إضافة إلى أنها محل ملاحظة فردية وجماعية من طرف عامة الناس وخاصتهم.

"وهي مسألة أو قضية تتعلق بنشوء اتجاه أو ميل أو موقف من المواقف الإنسانية يهم جماعة أو أكثر فهي صعوبة اجتماعية تستدعي الانتباه والمناقشة والجدل، وربما تقتضي الإثارة والبحث واتخاذ القرار كما يؤدي إلى فعل إصلاحي أو تعويضي أو تكيفي"[2] .

إن دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان قد أوضحا أن المشكلة الاجتماعية تحتل أهمية كبيرة لدى جماعة اجتماعية لأنها أدركت خطورتها، فاضطرها الأمر إلى بحث أسبابها والسعي لعلاجها من خلال إيجاد الحلول المناسبة لها.

"وتجمع معظم تعاريف المشكلات الاجتماعية على تضمين معنى المشكلة العناصر التالية:

– تصور ووعي مجموعة كبيرة من الناس أو عدد من المهتمين اجتماعيا بوجودها.

– إنها ظاهرة تمثل انحرافا عما هو معياري ثقافيا وإنها تمثل واقعا لا يتفق مع مثل المجتمع أو ما هو متوقع.

– إنه يمكن مواجهة المشكلة الاجتماعية ومحاولة حلها بعمل جماعي"[3].

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2009، ص303.

[2] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص18.

[3] إبراهيم عيسى عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص304.

"أما علماء الاجتماع فقد عرّف بعضهم المشكلات الاجتماعية بأنها مواقف معينة تستوجب التصحيح أو ظروف معينة لها تأثيراتها في الناس، بحيث يخشى المجتمع على تهديد كيانه أو نظمه منها، والمشكلات الاجتماعية ما هي إلا مشكلات فردية متكررة تؤثر في أعداد كبيرة أو نسبة عالية من سكان المجتمع"[1].

"ولكي تكون هناك مشكلة لا بد من توافر شرطين:

– أولا: ضرورة وجود ظرف موضوعي – جريمة، فقر، توتر عرقي أو ما إلى ذلك– بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بمعرفة ملاحظين اجتماعيين.

– ثانيا: ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا الظرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، هنا قد تلعب القيم دورها لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة لوجود هذا الظرف الموضوعي فإن هذا الظرف الموضوعي يصبح مشكلة"[2].

وعموما يمكننا أن نستنتج مما سبق بأن المشكلة الاجتماعية هي موقف أو سلوك اجتماعي خارج عن الأطر القيمية التي يقرّها المجتمع، وهي مدركة من طرف الجماعة (ملاحظة) وذلك لكونها ظاهرة غير عادية تلفت الانتباه إليها، كانت نتيجة أو وليدة ظروف معينة بيئية أو اجتماعية... إلخ، قد تكون خاصة بفرد أو جماعة ما، كما قد تكون عامة تشمل قطاعا أو شريحة كبيرة من المجتمع، تهدد أمنهم واستقرارهم بسبب الآثار السلبية التي تخلفها على الفرد والمجتمع، وهي تتطلب البحث والتقصي في الأسباب المؤدية لها من طرف فئة من المجتمع أو مختصين، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها أو الوقاية منها.

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص7.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، مرجع سابق، ص15.

2- محكات دراسة المشكلات الاجتماعية:

2-1- الدين:

يعد الدين من بين أهم محددات السلوك الإنساني في المجتمع من خلال إقراره لمجموعة من القيم والمعايير والمثل والأخلاق تظهر في شكل ممارسات سلوكية لدى أفراد المجتمع إذ في إطاره تتحدد السلوكات المقبولة والمرفوضة وخروج الفرد عن الأطر القيمية التي وضعها الدين أصبح يمثل مشكلة اجتماعية تستوجب التدخل والعلاج.

2-2- القانون:

وهو يعدّ إحدى محددات السلوك الإنساني وكل سلوك يخرج عن الأطر القانونية يسمى انحرافا وجريمة، و"غالبا ما يستمد القانون بعضا من بنوده من الدين السائد في المجتمع، إذ يعمل على منع وقوع الخروقات القانونية أكثر من كونه قانونا عقابيا، وهو ما يمنع الناس من الانحراف أو الوقوع في تجاوزات وجرائم يعاقب عليها القانون، بمعنى أنه يعزز النظام الأخلاقي والأدبي في المجتمع"[1].

2-3- الصحافة:

تتعرض الصحف اليومية خصوصا لشتى أنواع المشكلات الاجتماعية من خلال توضيح أسبابها والكيفية التي حدثت بها والأطراف المشكلة لها، وانعكاساتها على الفرد والمجتمع وطرق معالجتها، وبالتالي فالصحف بهذا الشكل أضحت محكا للتعريف بالمشكلة الاجتماعية وكل حيثياتها، وتوعية الأفراد بخطر الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره كالسرقة، القتل، البغاء ...إلخ.

[1] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص34.

2-4- الأدب الفني:

فهذا الأخير "قد لفت أنظار الناس إلى التقرحات الاجتماعية المنتشرة في أحشاء المجتمع لتوضيح المعاناة الإنسانية عند البغايا وأسر المجرمين والفقراء والعاطلين عن العمل، والمنحرفين والمدمنين على المسكرات والمختلين عقليا والذين يعانون من التمييز العرقي وسواهم من أصحاب المشكلات، بالإضافة إلى كشف الجوانب التعيسة من حياة البؤساء والمجرمين والأشقياء المقتلعين اجتماعيا، وحتى الغناء والموسيقى اتجها بهذا الاتجاه (التعبير عن البؤس والحرمان أكثر من التعبير عن الجانب العاطفي والرومانسي)"[1].

3- مستويات المشكلات الاجتماعية:

لا يوجد تحديد واضح ومتفق عليه لمستويات المشكلات الاجتماعية التي اختلفت من عالم اجتماع لآخر، فهناك من يقوم بتحديد مستويات المشكلات الاجتماعية كما يلي:

- مشكلات اجتماعية أساسية: والتي يعاني منها الشخص في حد ذاته وتحتل حيزا كبيرا من الاهتمام بالنسبة إليه وتأثيرها عليه يكون مباشرا لأنه طرف فيها كمشكلة الطلاق مثلا.

- مشكلات اجتماعية ثانوية: والتي تحتل حيزا من الاهتمام أقل بكثير من تلك التي تحتلها المشكلات الأساسية بالنسبة للشخص وتأثيرها عليه يكون ضعيفا مقارنة بالسابقة كمشكلة التهريب عبر الحدود مثلا.

في حين "يحدد Manis **ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية:**

- المشاكل من الدرجة الأولى: فهي تلك المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع، ومن أبرز أمثلة مشاكل الدرجة الأولى الحرب، التمييز العنصري، الفقر..إلخ.

- مشاكل من الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية عن المشاكل الاجتماعية المؤثرة والتي يتولد عنها بدوره مشاكل إضافية أخرى.

---

[1] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص35.

– مشاكل من الدرجة الثالثة: فهي تلك الظروف الضارة والتي تعد – بصورة مباشرة أو غير مباشرة– نتاجا للمشاكل الاجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى"[1].

ومنهم من يرى أن مستويات المشكلات الاجتماعية تحدد في أربعة مستويات:

– المستوى الفردي: وتتمثل في المشكلات التي تصيب الأفراد بسبب الظروف المحيطة بهم، إلا أن آثارها السلبية قد تطال المجتمع ذاته، فالفقر قد يؤدي بالفرد للانحراف والتعاطي للمخدرات، هذا التعاطي له آثاره السلبية على المجتمع إذ يصبح الفرد خطرا يهدد أمنه واستقراره.

– مستوى الفئات الاجتماعية: و"هي المشكلات التي يتعرض لها الأفراد لعضويتهم في أو انتمائهم لجماعة أو فئة اجتماعية ما، فالأفراد في المجتمعات يشغلون مواقع اجتماعية تضعهم في مسمى واحد مع من يشغلون أو يسمون بالصفة نفسها، وهذه المواقع للفئات الاجتماعية تسمى عادة المكانات الاجتماعية وبعضها موروث كالجنس واللون، وبعضها مكتسب كالمهن والعلاقات الاجتماعية المختلفة، والأمثلة على هذه المشكلات كثيرة منها مشكلات الناس تحت الاحتلال ومشكلات الطفولة والمراهقة والشباب والشيخوخة والنساء وذوي الحاجات الخاصة والنساء العاملات"[2].

– مستوى المؤسسات والمجتمعات: ويعدّ هذا المستوى أوسع من سابقه ويشمل المؤسسات والنظم والعلاقات الاجتماعية المتشابكة التي نشأت لتحقيق حاجات أساسية للإنسان، وغالبا ما تكون الترتيبات أو البنى الاجتماعية طوعية وتنشأ من الخبرة الإنسانية والتقدم الإنساني في مسيرة تحقيق مستلزمات الوجود والبقاء والاستمرار مع تحقق الكرامة وباقي الحقوق الإنسانية، ومن الأمثلة على هذا المستوى: تنظيم العمل والحكومة والإدارة والصحة والتعليم والأسرة والاقتصاد، هذه النظم قد تتعرض لمشكلات تسبب قصورا في أدائها لوظائفها أو تكون سببا في مشكلات لمستويات اجتماعية أخرى، ومن

---

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص22.

[2] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص ص17–18.

المشكلات المتوقعة هنا الترهل الإداري والفساد والاستبداد والظلم واللامساواة والمشكلات الاقتصادية ومشكلات الأسرة ومشكلات التعليم والمشكلات الصحية وغيرها[1].

– المستوى الإقليمي والعالمي: وتتمثل في المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية مهما كانت لغتها أو ديانتها أو معتقداتها أو نظمها الاقتصادية والسياسية، فمشكلة الإرهاب مثلا لم تعد مقصورة على بلد دون آخر وإنما هي مشكلة عالمية شهدتها جميع مجتمعات العالم دون استثناء، وعلى الرغم من أن الظاهرة واحدة وهي الإرهاب إلا أن أسبابها متعددة ومتنوعة.

4– أنواع المشكلات الاجتماعية:

يفترض كلير دراك خمسة أنواع من المشكلات الاجتماعية:

– المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي ينبثق من الخبرة الجماهيرية، ومثال ذلك البطالة التي سادت بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن الحالي.

– المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع المدى وتنبثق من وسائل الاتصال الجمعي، وربما يكون انحراف الأحداث أفضل مثال على ذلك.

– المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يهددها المجتمع الأكبر، وهنا يمكن النظر في التنظيمات الآلية التي تتناقض مع نظام الحوافز على أنها مشكلات هذا النوع.

– المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.

– المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الاستراتيجية في البناء الاجتماعي، ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية"[2].

---

[1] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص18.

[2] نويل تايمز: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997، ص36.

5- عوامل ظهور المشكلات الاجتماعية:

- **التنشئة الأسرية الخاطئة التي تعد من أبرز العوامل المؤدية لحدوث المشكلات الاجتماعية خصوصا إذا اعتمد فيها على أساليب غير سوية كالقسوة المفرطة، الإهمال، التذبذب... إلخ.**
- **"حصول نوع من التصادم أو التصارع بين أنماط سلوكية جديدة وبين متعارفات المجتمع التي تحدد السلوكات في داخله، فمثل هذا التصادم هو بحدّ ذاته ناتج عن الرفض للجديد من قبل فئات أو شرائح معنية وبالوقت نفسه قبوله من قبل فئات أو شرائح أخرى، وهذا الرفض أو القبول هو مشكلة اجتماعية"[1].**
- **الاستخدام السيء لتكنولوجيات الاتصال كالهاتف والأنترنيت، ففي كثير من الأحيان تحدث معاكسة الفتيان للفتيات عبر الهاتف النقال أو شبكات التواصل الاجتماعي مما يتسبب لهن في مشكلات مختلفة سواء على النطاق الأسري أو الاجتماعي.**
- **"عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب وعدم إشباع تلك الحاجات بالطرق السليمة المشروعة"[2].**
- **الفقر من أهم الأسباب المؤدية لحدوث المشكلات الاجتماعية فبسببه قد يلجأ الفرد إلى الكذب والسرقة والاعتداء على ممتلكات الغير، وظهور الحسد الذي غالبا ما يفتت العلاقات الاجتماعية لاسيما في الجماعات القرابية.**
- **"تؤدي الظروف السياسية إلى ظهور مشكلات اجتماعية في اتجاه نظام الحكم السائد في عدالته أو عدمها... كما يتمثل في مدى سيطرتها على مقدرات الأمور في الدولة وتسييرها من عدمه، إن نظام الحكم في سيطرته العادلة وديمقراطيته وإتاحة الفرصة للشورى والمشاركة الشعبية إنما يساعد على خلق المواطن الحر الواعي القادر على البناء بقناعة بل وبإبداع"[3]، وكلما انتفى ذلك أدى إلى انتشار الفوضى والاضطراب في الأوساط الشعبية، كما قد يتعدى الأمر إلى التمرد على النظام القائم مما**

---

[1] نايف عودة البنوي: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2006، ص ص373-374.

[2] عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008، ص24.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث"، القاهرة، 2010، ص50.

يجعل النظام والأطراف في حال مواجهة يترتب عنه الكثير من الآثار السلبية كالقتل والتدمير، التجويع... إلخ.

- الحروب التي غالبا ما تخلف الكثير من الخسائر المادية والبشرية وتكون سببا حقيقيا لظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية كالفقر، البغاء... إلخ.
- "كل حضارة إنسانية تتكون من جانبين: الجانب المادي والجانب المعنوي، ولكن الجانب المادي على الأغلب أسرع في التغير من الجانب المعنوي، وهذا التفاوت الذي يسميه أوجبرن Ogburn بالتخلف الحضاري يخلق نوعا من التقاطع بين الجانب المادي وبين الجانب المعنوي يتمثل في قيم وعادات وعقائد وأفكار المجتمع، وهذا من الأسباب المهمة في خلق المشكلات الاجتماعية"[1].
- الانفتاح الثقافي الشديد على المجتمعات الغربية إلى درجة تبني الكثير من قيمهم ومعاييرهم وأخلاقهم، وهو ما يجعل الفرد في صدام مع المجتمع الذي يرفض هذه الثقافة جملة وتفصيلا ما يجعل من هذا الفرد شخصا منبوذا في المجتمع، ولا يلبث طويلا حتى يتحول إلى شخص مجرم.
- الجهل وانخفاض المستوى التعليمي من شأنه أن يجعل الأفراد منغلقين على عاداتهم وتقاليد بالية، الأمر الذي يجعل منهم أفرادا عدوانيين عنيفين مع الآخرين في تعاملاتهم اليومية، وهذا ما يكون سببا وجيها في ظهور المشكلات الاجتماعية بالنسبة لهم أو لمن يتعامل معهم.
- "حصول نوع من الضعف في وسائل الضبط الاجتماعي وخاصة تلك التي تشكل الضمير الاجتماعي للأفراد مما يخلق نوعا من التسليم بضعف وقصور قواعد السلوك القائمة على تلبية احتياجات الأفراد أو الجماعات مما يولد نوعا من الرفض لها، وهذا دليل على ضعف المؤسسات الاجتماعية وانحسار قدرتها على السيطرة على سلوكات الأفراد وهذه بداية لظهور المشكلة الاجتماعية"[2].
- صراع الأجيال فعادة ما يقع الصدام بين جيل الأبناء الذين يحملون قيما واتجاهات جديدة مع جيل الآباء والأجداد الذين يتمسكون بكل ما هو تقليدي.

[1] نايف عودة البنوي: مرجع سابق، ص373.

[2] نايف عودة البنوي: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص374.

– ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب واتجاههم نحو التكسب غير المشروع كالإتجار بالمخدرات أو الجريمة.

ويرجع حسين عبدالحميد أحمد رشوان العوامل المؤدية إلى حدوث المشكلات الاجتماعية إلى ما يلي:

– "عوامل ذاتية/شخصية: ترجع إلى الفرد نفسه.

– عوامل أسرية: ترجع إلى أسرة الفرد.

– عوامل بيئية: وترجع إلى الحي أو المجتمع المحدود الذي يسكن فيه الفرد بالإضافة إلى المصادر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والفسيولوجية والنفسية، وكذلك فإن المناخ الحالي قد يثير حساسية الأعصاب وثورتها بسهولة، وبيئة المجرمين تخرج في الغالب مزيدا منهم، والأسر المفككة غير السوية أو المنحرفة تفرز بلا شك أحداثا منحرفين.

– عوامل اجتماعية: وهي ترجع إلى الحاجات التي ينتمي إليها الفرد وكذلك إلى ظروف المجتمع العام الذي يعيش فيه"[1].

6– قياس المشكلات الاجتماعية:

يمكننا أن نميز بين نوعين من القياس للمشكلات الاجتماعية:

6–1– القياس الموضوعي:

ويعتمد بالدرجة الأولى على التكميم (الإحصاء) كتقدير عدد مشكلات اجتماعية معينة كالطلاق مثلا أو عدد مرتكبي جريمة القتل العمدي... إلخ، غير أن هذه المعطيات المحصل عليها تفتقد للدقة نوعا ما ولا يمكنها أن تعبر بشكل نهائي عن حجم المشكلة الاجتماعية في المجتمع حتى وإن كان الباحث الاجتماعي قد تحصل على هذه الإحصائيات من جهة رسمية كالمؤسسات الأمنية، القضائية... إلخ، لأن الكثير من المشكلات الاجتماعية كامنة غير ظاهرة للعيان فمشكلة سوء التوافق النفسي أو الجنسي بين

[1] حسين عبدالحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 42–43.

الزوجين تدخل ضمن خصوصيات الأسرة لا يمكن البوح بها والإفصاح عنها للآخرين، كما لا يمكننا أيضا تعداد عدد المتطرفين فكريا أو دينيا في المجتمع بشكل فعلي نظرا لكبر حجم المجتمع وربما ظهور المبحوثين بصورة لائقة أمام الباحث حتى لا يكشف أمرهم، الأمر نفسه ينطبق على الأفراد المتعاطين للمخدرات، فالإحصائيات المتوافرة لدى مصالح الأمن تتعلق بالمتعاطين الموقوفين فقط من طرف الجهات الأمنية في حين نجد أن عدد المتعاطين للمخدرات في الواقع أكبر بكثير من العدد المصرح به.

والجدير بالذكر أن هذه المعطيات المحصل عليها والتي تعبر عن المشكلة الاجتماعية وحجمها في المجتمع وآثارها... إلخ، إنما تؤكد لنا أنها حقيقة اجتماعية تؤثر في البناء الاجتماعي وتمثل خللا في نظام من نظمه أو أكثر وتستوجب الدراسة والعلاج.

6-2- القياس الذاتي:

وهذا النوع من القياس يقوم على إصدار الأحكام القيمية حيال مشكلة اجتماعية ما كالحكم على مشكلة البغاء مثلا بأنها منتشرة في المجتمع دون الاعتماد على إحصائيات رسمية، بل من خلال وقوع هذه المشكلة في مكان أو أكثر فيعمد الفرد إلى التعميم بناء على منظوره الشخصي لها وهذا خلافا للقياس الموضوعي.

7- أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية:

7-1- الأسلوب السيكولوجي:

إن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال اعتماد الأسلوب السيكولوجي يستوجب على الباحث دراسة سلوك الأفراد ذلك "لأن السلوك يكون استجابة لمنهات أو مثيرات في بيئة الفرد: البيئة الواقعية أو البيئة النفسية، والمنبه أو المثير **stinulus** إنما هو عامل خارجي أو داخلي يثير نشاط الكائن الحي أو عضوا من أعضائه، والمنبهات قد تتعقد فتكون موقفا **situation** والاستجابة قد تكون حركية أو لفظية أو انفعالية أو معرفية أو قد تكون استجابة بالكف أي التوقف عن السلوك".[1]

[1] كامل محمد محمد عويضة: رحلة في علم النفس، دار الكتب العلمية، بيروت، ص10.

ويمكن دراسة مشكلة الطلاق على سبيل المثال من خلال التركيز على العوامل السيكولوجية المؤدية للطلاق كسوء التوافق النفسي بين الزوجين، العقد النفسية، الميولات والاتجاهات لديهما تجاه بعضهما البعض، درجة التقبل... أو دراسة تأثير مشكلة الطلاق على الجانب النفسي للمطلقين والأبناء.

ولكي يتم للباحث القيام باعتماد الأسلوب السيكولوجي لابد له وأن يكون موضوعيا في دراسته بمعنى أن يتحرر من الأفكار المسبقة وعدم التسرع في إصدار الأحكام وأن يبتعد كل البعد عن الأهواء الشخصية والميولات... إلخ، بل عليه أن "يصفها ويصنفها ويسجلها كما هي في الواقع وليس كما يريدها أن تكون أو ليس كما ينبغي أن تكون".[1]

كما يمكنه استخدام القياس في عملية جمع المعلومات وتطبيق العديد من الاختبارات والمقاييس كمقياس التوافق النفسي والاجتماعي، وتطبيقه على المطلقين لمعرفة ما إذا كانا متوافقين قبل طلاقهما أم لا.

7-2- الأسلوب التاريخي في دراسة المشكلات الاجتماعية:

ويمثل هذا الأسلوب "الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية (المشكلة الاجتماعية) في فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعدى إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل"[2] .

"إنه بالرغم من اشتراك الكثير من العلوم الاجتماعية في اتخاذ المنهج التاريخي كمنهج للدراسة إلا أن علم الاجتماع إنما يعتمد عليه في دراسة ظواهر وموضوعات البحث فيه انطلاقا من أن الأحداث التاريخية هي التي تشكل خبرة الإنسان في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وعلى هذا يعتبر التاريخ مصدرا من مصادر المعلومات حيث تترتب معرفة الحاضر على خبرات ومعرفة ما سبق من أحداث وقعت في الماضي".[3]

---

[1] عبد الرحمن محمد العيسوي: علم النفس الأكلينيكي، الدار الجامعية، القاهرة، 1992، ص30.

[2] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص157.

[3] اسماعيل علي سعد: الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص156.

واعتماد الباحث على الأسلوب التاريخي في دراسته للمشكلات الاجتماعية يمكنه من أن "يتعرف على الماضي بكل ما ينطوي عليه، ويفيده أيضا في فهم الحاضر وعلاقته بالماضي ثم أخيرا يمكنه من التنبؤ بما سوف تكون عليه الظاهرة في المستقبل، ومن ثم فإنه حينما يشرع الباحث في دراسة بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع كظاهرة الطلاق أو تحريم الخمر في الدين الإسلامي لا يمكن أن تتضح أبعادها وتفهم أطرها وذلك إلا من خلال رؤية تاريخية تعتمد على الحقائق والوثائق الصحيحة والإسناد المعترف به".[1]

"ويعتمد هذا الأسلوب في البحث النوعي على دراسة تطور ظاهرة ما عبر مراحل زمنية متفاوتة ويستخدم أدوات خاصة مثل الوثائق والسجلات والآثار، ويهدف البحث التاريخي إلى الكشف عن عوامل تطور الظواهر على اختلاف أنواعها سواء كانت اجتماعية، بشرية، مادية في محاولة لفهم الحاضر والتنبؤ في المستقبل".[2]

7-3- الأسلوب السوسيولوجي:

تعتبر دراسة المشكلات الاجتماعية من أهم القضايا التي تصب في مجال اهتمام علم الاجتماع الذي يركز في دراستها على البعد الاجتماعي لها بالدرجة الأولى، وهو يسعى دائما للوصول إلى تفسيرات واستنتاجات حول القضايا التي يقوم بدراستها بكل موضوعية.

فإذا كانت "المشكلات تمثل خللا في المجتمع إما في بنائه أو في طريقة أدائه لوظائفه أو في سلوك بعض أفراده، أي أن دراسة علم الاجتماع للمشكلات الاجتماعية تأخذ بالاهتمام المجتمع وتكوينه ومؤسساته وأدائه وعلاقاته وتنظيمه ... فهذا يعني البحث في الجذور الاجتماعية للمشكلات وعدم تركيز الاهتمام فقط على آحاد المشكلات الاجتماعية فلا تضع اللوم على الفرد أو الضحية، ولكنها تبحث في الجذور والعوامل التي تكمن في البناء الاجتماعي العام لتعرف الظروف التي مهدت لحدوث المشكلات الاجتماعية بمستوياتها وأنواعها كافة"[3].

---

[1] اسماعيل علي سعد: الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص156.

[2] دوقان عبيدات وسهيلة أبو السميد: البحث العلمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص231.

[3] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص29

كما أن الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية وفق الأسلوب السوسيولوجي من شأنها أن تتيح لنا فرصة فهم المشكلة الاجتماعية والأسباب التي أدت إلى ظهورها بالشكل الذي يمكننا من وضع حلول لمواجهتها والحد من آثارها السلبية أو التخفيف من وطأتها على الأقل.

ويشير أحمد العموش وحمود العليمات إلى أن من "أهم مزايا التناول الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية:

– المنهج العلمي في الدراسة: يستخدم علم الاجتماع المنهج العلمي في دراسة موضوعاته، وبالتالي فإن أفضل وأعمق فهم للمشكلات الاجتماعية يمكن أن يتحقق خاصة أن علم الاجتماع يستخدم مناهج وأدوات متعددة في دراسته، فهو يستخدم المناهج الكمية والمناهج الكيفية للتعامل مع المستويات المختلفة للحقيقة الاجتماعية سواء أأمكن قياسها كميا أم نوعيا.

– شمول الدراسة وتعدد مستوياتها: إن التحليل الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية يأخذ بالاهتمام جميع المستويات الممكنة لها سواء أكانت فردية أم شخصية أم جماعية أم على مستوى النظم والمؤسسات أم على المستوى المجتمعي العام أم على المستوى العالمي، فهو يبحث في الجذور الاجتماعية للمشكلات بأنواعها كافة ولا يركز على ضحاياها فقط كأسباب وجهات تلام على ما أصابها.

– عمق التحليل وتعدد أطره النظرية: إن التحليل الاجتماعي للمشكلات يهتم بالبعد الواقعي والمبدئي لها، ثم إن هناك عددا من التوجهات النظرية التي تتناول المشكلات من زوايا مختلفة وأحيانا متعارضة، وهذا التعدد في أطر النظر يجعل المشكلة الاجتماعية تدرس من جوانب مختلفة مما يؤدي إلى فهم أفضل وأعمق لها"[1].

8– خصائص المشكلة الاجتماعية:

– المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية "فليس من شك في أن التغيرات السريعة والحادة في المجتمع انعكس تأثيرها على أبنية المجتمع وأنساقه المختلفة، فالتغيرات التكنولوجية والاختراعات

[1] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص30.

الحديثة أسهمت إلى حد كبير في خلق مشاكل اجتماعية متعددة، فالتقدم والتطور التكنولوجي في الصناعة أدى إلى الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة مما أدى إلى وجود حالة من البطالة بين نوعية معينة من العمال، كما أن التغيرات السريعة في نظم المجتمع تسببت أيضا في خلق مشكلات اجتماعية، فالنسق الأسري – على سبيل المثال– قد تغير إلى حد كبير في الفترة الأخيرة سواء على مستوى الشكل البنائي أو في مستوى الأداء الوظيفي، فأصبح هناك العديد ممن يعيشون معا كزوجين ولكن دون أداء وظيفي سوى لدورهما كزوجين داخل النسق الأسري"[1].

– المشكلة الاجتماعية يمكن إدراكها بسهولة لاسيما وأنها تمثل خروجا عن المألوف بالشكل الذي تصبح فيه مصدر إزعاج أو خطر على الآخرين.

– "أن الإحساس بالمشكلات الاجتماعية لا يتم دائما مباشرة، فالفرد قد يكون عرضة لمشكلة اجتماعية ما أو سببا من أسبابها، وهنا يمكن أن تكون التجربة مباشرة وآنية ولكن في أغلب الأحيان تكون معرفتنا بالمشكلات عن طريق معلومات تردنا من مصادر مختلفة وبطرق مختلفة أي أن معرفتنا وإحساسنا بالمشكلات يتم وفق مصادر وطرق ثانوية وهذا يعني أن إحساسنا ومعرفتنا مرهون بمصادر المعلومات والأطراف القائمة عليها"[2].

– تتسم المشكلة الاجتماعية بالتداخل مع مشكلات اجتماعية أخرى فمشكلة بطالة الأب لها علاقة بتفكك الأسرة أو انحراف الأبناء.

–"إن من خصائص المشكلات الاجتماعية أنها تحدث ضررا كبيرا لعدد من الناس، والضرر قد يكون ماديا أو معنويا أو نفسيا، فقد يقع الضرر على حياة الإنسان أو كرامته أو دينه أو ماله أو عرضه أو ممتلكاته أو حريته أو أي حق من حقوقه الإنسانية، فأي حالة اجتماعية تكون لها نتائج وأضرار سلبية على قطاع كبير من الناس تعد مشكلة اجتماعية"[3].

---

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 19–20.

[2] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص13.

[3] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص09.

– تتسم المشكلة الاجتماعية بالنسبية وما يعد في مجتمع ما مشكلة اجتماعية كشرب الخمر مثلا أو الزنا كما هو حاصل في المجتمعات الإسلامية لا يعد كذلك في مجتمعات أخرى كالمجتمعات الغربية وفي مقابل ذلك تعدد الزوجات الذي يقره الشرع والقانون في المجتمعات الإسلامية والمحرم في المجتمعات الغربية وذلك يتحدد تبعا للمنظومة القيمية والثقافية لكل مجتمع.

– "تمتاز المشكلة الاجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير فقد تبدأ المشكلة تشكل خطرا داهما يعم المجتمع أو أجزاء كبيرة منه، ثم تبدأ بالاضمحلال والنضوب وتقل خطورتها عبر الزمن، فعلى سبيل المثال مشكلة التحلل المعياري أو اختلاف المقاييس السلوكية تختلف من جيل لآخر فمنظور جيل الآباء يختلف في تصوره أو قبوله لها عن جيل الأبناء، فالمقاييس أو المعايير قد ينظر إليها الآباء على أنها مشكلة قد تكون على العكس تماما بالنسبة للأبناء"[1].

– تتسم المشكلات الاجتماعية بطابع العمومية إذ لا يوجد مجتمع إنساني إلا ويعاني من مشكلات اجتماعية معينة، كما أنها لا تنحصر على المجتمعات المتقدمة دون المتخلفة ولا على المتمدنة دون الريفية.

– "تخضع المشكلة الاجتماعية في حجمها وتنوعها وتأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما وزاد تعقيده بنائيا كلما أدى ذلك إلى زيادة في المشكلات الاجتماعية وتنوعا في أسبابها ومصادرها وزيادة في أشكالها وأنواعها، وهذا ما يدل لنا دلالة واضحة على العلاقة الترابطية بين حجم المجتمع وتعقده وبين المشكلة الاجتماعية، ويوضح لنا ذلك أن العلاقة طردية في جانب وعكسية في جانب آخر، ففي الوقت الذي يزيد حجم المجتمع وتعقده من حجم مشكلة اجتماعية معينة فهو بالوقت نفسه يحدّ أو يقلّل من مشكلات اجتماعية أخرى"[2].

– المشكلات الاجتماعية هي محصلة حاصل وهي لا توجد من عدم وإنما إذ توفرت الأسباب الكفيلة لوجودها، فانحراف الأبناء قد يكون نتيجة إهمال الوالدين، أو الفقر....إلخ.

---

[1] نايف عودة البنوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص370–371.

[2] نايف عودة البنوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص371.

– "تمتاز المشكلات الاجتماعية بالديمومة والاستمرارية مع استمرارية الحياة الاجتماعية، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تتعرض للتغير ولكنها كمشكلة أو كمفهوم بات لا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال، ومن هنا نستدل على أن المشكلة الاجتماعية تمتاز بالحتمية في وجودها وليس في أشكالها وصورها، والمشكلة الاجتماعية الواحدة قد تكون على شكلين متضادين فهي قد تشكل خطورة أو صعوبة تعترض حياة جماعة معينة وبالوقت ذاته قد تكون ضرورية وإيجابية إلى جماعة أخرى، وبالتالي فالمشكلة الاجتماعية قد تكون صمام أمان في المجتمع"[1].

خلاصة:

لقد اتضح لنا مما سبق أن الوقوف على ماهية المشكلات الاجتماعية أمر ضروري لأنه يتيح لنا الوقوف على مفهومها بشكل دقيق وكذا مظاهرها (أشكالها) وأهم خصائصها، والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها بشيء من التفصيل وذلك من خلال دراستها دراسة علمية تستند على قواعد المنهج العلمي.

[1] نايف عودة البنوي: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص372.

محاضرة بعنوان: النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية

تمهيد:

تعتبر دراسة المشكلات الاجتماعية من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام علماء الاجتماع على اختلاف مدارسهم وانتماءاتهم، لاسيما وأن المشكلات الاجتماعية تمثل خللا في نظم المجتمع أو قيمه ومعاييره أو انتهاكا لها، ونظرا للآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب عنها فقد عملوا على دراستها دراسة علمية من خلال بحث مظاهرها (أشكالها) وأسبابها وتحديد خصائصها وكذا أهم الأساليب التي يمكن من خلالها دراستها بشكل علمي.

1- نظرية التفكك الاجتماعي:

1-1- تعريف التفكك الاجتماعي:

"ويعرّف التفكك الاجتماعي إلى خلل ما يصيب النظام الاجتماعي ناتج عن عدم كفاءة النسق أو النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية. إن عدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) يؤدي إلى تفجير الصراعات في المجتمع المعين، وذلك الصراع يعزز بالضرورة تفككا اجتماعيا يعاني منه المجتمع والأفراد المتصارعين على السواء"[1].

ومنه يتضح لنا أن التفكك الاجتماعي هو عبارة عن خلل وظيفي داخل النسق أو البناء الاجتماعي يحدث نتيجة سبب ما كفقدان المعايير مثلا وهذا ما يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية للفرد فالمجتمع المتجانس يتسم بدرجة كبيرة من الاستقرار والتكافل بين أفراده سواء كان ذلك داخل الأسرة باعتبارها نسقا اجتماعيا صغيرا أو المجتمع ككل، في حين تختل المعايير التي كانت محددا للسلوك الإنساني في

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص56.

المجتمع فإن الأمر يكون أكثر صعوبة حيث يؤثر هذا الوضع إلى حد بعيد على مكانات الأفراد وأدوارهم مما يولد حالة من الصراع.

"ويفرق ميرتون Merton بين مفهوم التفكك Disorganization وبين مفهوم اللاّتنظيم Unorganization فهو يذهب إلى أنه في حالة اللاّتنظيم لا يكون نسق العلاقات الاجتماعية قد تشكل بعد، بينما في حالة التفكك فإن الخلل يصيب علاقات اجتماعية قائمة بالفعل"[1]

ويحدث التفكك الاجتماعي نتيجة عوامل بنائية داخلية كما قد يحدث جراء مواجهة موقف جديد عليه أو أنه قد حدث منذ زمن بعيد، أو نتيجة التغيرات المتسارعة التي تطرأ على المجتمع، هذه الأخيرة التي تتسبب في تغير قوى التوازن داخل المجتمع كما تؤثر على المراكز والأدوار فيه "ففي المجتمع الدينامي يكون البناء الاجتماعي في حالة من التغير السريع والذي ينتج عن الهجرة أو الحروب أو الكساد الاقتصادي، وزيادة السكان وزيادة معدلات الجريمة، فيحدث هذا التفكك أثرا على البناء المعياري في المجتمع، فقد أحدثت الحروب – مثلا– تغيرات في ازدياد معدلات الاكتئاب النفسي وارتفاع معدلات الجريمة وارتفاع معدلات الانتحار واتجاه متزايد نحو التفكك الأسري، هذا فضلا عما ترثه الهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية من آثار ضارة بالمجتمع وظهور حاجة متزايدة إلى رجال الشرطة وتدهور قانون العقاب والثواب"[2].

"إن التغير عملية تخلّ باستقرار المجتمع وحالة التوازن فيه مما يؤدي إلى حالة من التحلل المعياري وتفكك الروابط، والأصل أن عمليات التغير تحدث بشكل ودرجات مختلفة بين الجوانب المادية والمعنوية وبين التجمعات المختلفة في البناء الاجتماعي وأخيرا بين النظم الاجتماعية، ينبثق عن هذه التغيرات خلط وعدم وضوح في المعايير وعدم اتفاق حول الأهداف الاجتماعية، كما يؤدي إلى إضعاف الروابط التقليدية"[3]، مما يولد المشكلات الاجتماعية التي تعكس حالات التحلل المعياري في المجتمع، ذلك "أن مصطلح التفكك يعد مفيدا حينما يستخدم لتفسير العلاقة بين المشكلات الاجتماعية والتغيرات

---

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1998، ص31.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص58.
[3] إبراهيم عيسى عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص208.

الاجتماعية باعتبارها – أي المشكلات الاجتماعية– النتيجة المباشرة للتغير الاجتماعي السريع والحاد. إن التغير الاجتماعي قد يحدث بتسارع كبير أو بعنف ظاهر وعلى مدى زمني قصير نسبيا بحيث يأتي إيقاع التغير أسرع من قدرة النظم في المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه"[1].

"كما يترتب على التغير السريع ألاّ يكون هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز، الأمر الذي يجعل كثيرا من الأشخاص في موقف لا يستطيعون معه أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود أنماط محددة، ولذا نقول أن المجتمع الدينامي يحمل داخله القوى التي تؤدي إلى تفككه"[2].

1-2- مصادر التفكك الاجتماعي:

ويحدد ميرتون Merton مصادر عدة للتفكك الاجتماعي تتمثل فيما يلي:

1-2-1- صراع المصالح والقيم:

إن التفاعل بين الجماعات البشرية أمر طبيعي للغاية لأن الفرد اجتماعي بطبعه ولا يمكنه العيش بمنأى عن الآخرين، وتجمع بينه وبين الآخرين مصالح مشتركة وتحكم علاقاتهم قيم مشتركة أيضا، لكن هذا لا يمنع من وجود صراع بين هذه الجماعات أو الفرد وجماعته من أجل مصالحه الشخصية، حيث يتعارض سلوكه في الدفاع عنها مع رأيهم ومواقفهم، ويترتب عن هذا الوضع ظهور مشكلات اجتماعية مختلفة التي تعد كمظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي.

1-2-2- صراع المكانات والتزامات الدور:

"من الأمور المسلّم بها في أي مجتمع تباين مكانة الأفراد داخل المجتمع، ونظرا لأن الفرد يشغل عديدا من المكانات الاجتماعية المتباينة فإنه يجد نفسه مضطرا إلى الالتزام بالعديد من الأدوار المتباينة في البيت والعمل وفي النادي وفي المؤسسة الدينية، ويظهر التفكك الاجتماعي عندما يفشل الفرد في

---

[1] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: مرجع سابق، ص29.
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص58.

أداء الدور المطلوب لكل مكانة اجتماعية يشغلها، وأيضا عندما تسيطر سمات وخصائص أحد الأدوار الاجتماعية للفرد على سائر الأدوار الأخرى في حياة الفرد"[1].

1-2-3- القصور في عملية التنشئة الاجتماعية:

من المعروف أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد وإكسابه للقيم والمعايير والعادات والتقاليد والأخلاق... التي يقرّها المجتمع والتي تساهم باندماجه في المجتمع وشغل الدور الاجتماعي الذي يناسبه، حيث تتم هذه العملية في الأسرة، المدرسة، المسجد... إلخ وأن أي خلل في تنشئة الأفراد سيتسبب عنه تفكك اجتماعي، فتنشئة الفرد على القيم والعادات البالية التي تتعارض مع المنظومة القيمية والفكرية والأخلاقية للمجتمع من شأنه أن يولد صراعا قيميا واجتماعيا في نفس الوقت، ويتسبب في فقدان عامل الأمن والاستقرار في المجتمع نتيجة هذا الصراع، وينقسم المجتمع إلى جبهتين جبهة معارضة وجبهة محافظة وينتج عنه الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة كالقتل، الاغتصاب، الجريمة...

1-2-4- قصور قنوات الاتصال الاجتماعي:

"يعدّ التفكك الاجتماعي أيضا نتاجا لما يصيب قنوات الاتصال والتواصل بين الأفراد في النسق الاجتماعي من قصور وخلل يؤثر على أداء هذه القنوات لوظائفها بكفاءة، فالأفراد داخل الجماعة أو المجتمع المحلي أو حتى داخل المجتمع القومي لابد أن تؤدي وسائل الاتصال بينهم دورها بكفاءة طالما يعتمدون على بعضهم البعض في أداء ما متوقع منهم على المستوى الفردي أو المستوى الاجتماعي، وعندما يصيب الخلل والقصور عملية الاتصال في التنظيم يظهر التفكك الاجتماعي حتى ولو لم يكن هناك صراع بين المصالح أو القيم"[2].

---

[1] عدلي السمري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الاجتماعية، الأزاريطة، 1998، ص30.

[2] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011، ص28.

2- نظرية الباثولوجيا الاجتماعية:

لقد ارتبط الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية بالبدايات الأولى لظهور علم الاجتماع نفسه الذي اعتبر كمشروع للإصلاح الاجتماعي في ذلك الحين، حيث عمل رواد مدرسة شيكاغو على علاج تلك الأوضاع المزرية التي كان يتخبط فيها مجتمعهم وذلك من خلال جمع المعطيات وتحليلها وتقديمهم مقترحاتهم كحلول لتجاوز هذه الأوضاع وتحسينها، وقد شملت دراساتهم ظواهر اجتماعية خطيرة مختلفة كالجريمة والهجرة من الريف إلى المدينة والانحلال الخلقي... التي كان لها نصيب وافر من حيث التأثير على الحياة الاجتماعية للأفراد.

"في مثل هذه الظروف انصب الاهتمام على دراسة الانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع وهو الانحراف عن المعايير والقواعد التي يحددها المجتمع لأنماط السلوك المرغوبة، كما أصبح مفهوم الانحراف الاجتماعي يستخدم كمرادف لمفهوم المشكلات الاجتماعية، ولقد كان الهدف من دراسة السلوك المنحرف وتحديد المشكلة الاجتماعية إيجاد وسائل وحلول لمواجهة هذه المشكلات"[1].

ولقد اختلف العلماء في تحديد عوامل الانحراف بين عوامل ذاتية وعقلية (ذكاء) التي ووجهت بالرفض وعدم القبول، في حين تم التفطن في النهاية إلى وجود عوامل خارجية كانت من بين العوامل المؤدية للانحراف.

"ولقد لاحظ Park (1967) وزملاؤه وجود مناطق معينة في المدينة تتميز بالعديد من مظاهر التفكك الاجتماعي مثل الفقر والجريمة، وتزداد مظاهر التفكك كلما اقتربنا من وسط المدينة وتقلّ كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة، ويرى Park أن أفضل وسيلة لحل المشكلات الاجتماعية تتمثل في التكامل السريع بين الجماعات المختلفة في المجتمع وبين نمط الحياة الأساسية في المجتمع، ففي المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال- يرى Park أنه لابد أن توجد برامج لتعليم المهاجرين الجدد اللغة

[1] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011، ص25.

الانجليزية وتنظيم برامج وندوات لهؤلاء المهاجرين حول القيم والعادات المرتبطة بطابع الحياة الاجتماعية"[1].

"وقد ذهب ميلز Mills (1943) إلى أن الخلفية الريفية والدينية لعلماء اجتماع مدرسة شيكاغو قد أثرت بصورة مباشرة على أعمالهم، حيث انتقدهم لأنهم فرضوا معاييرهم وأفكارهم الشخصية عن الصواب على كل فرد، كما أنه رفض مقولتهم الأساسية التي تذهب إلى أن الكائنات البشرية تتكيف بصورة مرضية لأي ظروف اجتماعية توجد لمدة طويلة من الوقت، وعندما تتغير أحد جوانب الحياة الاجتماعية يؤدي ذلك إلى ظهور ما يطلق عليه أنصار الاتجاه المحافظ تفككا قد يطلق عليه أصحاب الاتجاه الثوري إعادة تنظيم"[2].

3- نظرية السلوك الانحرافي:

ويرى See G Duncan Mitchell أن: "السلوك الانحرافي هو شكل من أشكال السلوك يعبر عن عدم الامتثال للمعايير الاجتماعية وطبقا لتوقعات الجماعة، وسيتبين أن مثل هذا الانحراف لا يتوقف على مرتكبه فقط وإنما يعتمد على الفعل المنحرف وعلى تقبل الآخرين له، فأي تهديد للقانون ولقيم المجتمع المتعارف عليها من قبل الفرد أو الجماعة يعدّ سلوكا منحرفا قد يتسبب في ظهور مشكلة اجتماعية، وفي هذه الحالة يتعرض المنحرف بمقتضى فعله لطائلة العقاب سواء كان في شكله المعنوي أو شكله المادي"[3]، ومنه يتضح لنا أن الانحراف هو سلوك إنساني لكنه خارج عن الأطر التي يقرها المجتمع، فهو سلوك شاذ ولا يحظى صاحبه بأي تقبل اجتماعي لأنه أصبح مصدر خطر وتهديد لمصالحهم ولاستقرارهم.

[1] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011، ص25-26.
[2] محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص26.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010، ص60.

"ويرى ميرتون **Merton** أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى لتحقيقها من خلال أو بواسطة وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإنهم يتبعون وسائل غير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون وهم بذلك يخرجون عن عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضتها"[1].

لكن هذا لا يعني أن المجتمع قد مارس القهر والاضطهاد لهذه الفئة من الأفراد فهذا الحرمان طبيعي في حقيقة الأمر ومرده عدم توافرهم على مواصفات معينة أو عدم تهيؤ الظروف الملائمة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم بالوسائل المشروعة، وبالتالي ففهمهم الخاطئ لهذه المعطيات وعدم تقديرهم للوضع وتجاوزهم للقواعد المجتمعية كان سببا في تصنيفهم في خانة المنحرفين سلوكيا.

"ويرى سزرلاند **Sutherland** أن الفرد في أي مجتمع يتعرض لمؤثرات أساسية من الجماعة الأولية وهم الأفراد الذين يتصل بهم مباشرة وله معهم علاقة حميمية وتفاعلات يومية مثل الوالدين والأطفال ورفيق العمر والأصدقاء والمقربين، والفرد في تعامله مع هؤلاء الأفراد يتعود على الأشياء التي ارتضاها المجتمع لنفسه، ولكن الأمر لا يخلو أحيانا من بعض الأمور الجانبية والتي قد تكون انحرافا عن معايير الجماعة التي ارتضتها لنفسها، وبالتالي فإن ارتكابها يشكل نوعا من المشكلات الاجتماعية"[2].

فسزرلاند يقر هنا أن الممارسات السلوكية التي يقوم بها المنحرف ليست كلها انتهاكا لقواعد المجتمع وأعرافه فمنها ما هو مقبول اجتماعيا ومنها ما يتعرض مع ما يقره المجتمع، وبناء عليه تم تصنيف هذا السلوك من غيره بأنه انحراف.

"ينظر الاتجاه الانحرافي إلى المشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهيارا عاما، وذلك على عكس منظور التفكك الاجتماعي الذي يرى أن المشكلة الاجتماعية نتيجة لانهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية. يرجع الاتجاه الانحرافي مصادر المشكلة الاجتماعية إلى وجود أفراد أو جماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف عن المعايير والقيم السائدة،

[1] عاصم توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008، ص29.
[2] عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص29.

وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي"[1].

بمعنى أن الفرد المنحرف لا ينحرف بسبب انهيار القيم والمعايير السائدة في المجتمع فقد يحدث أن ينتمي الفرد المنحرف إلى وسط اجتماعي محافظ فلا يتمثل لقواعده ونظمه بل ينحرف نتيجة عدم تقبله لهذه القيم والمعايير والقواعد التي لا تتجاوب مع طموحاته وأهدافه.

"إن المدافعين عن الاتجاه الانحرافي يذهبون إلى أن المنحرفين بشر أسوياء مثل باقي أفراد المجتمع لأن سلوكهم المنحرف يعكس – في واقع الأمر– معايير وقيما اجتماعية أكثر مما يعكس قصورا أو خللا أو اضطرابا فرديا، فالسلوك المنحرف يشير هنا إلى موقف لا يستطيع الفرد فيه أن يتصرف بطريقة يقبلها معظم أفراد المجتمع، ويتخذ السلوك المنحرف شكلين أساسيين:

– الشكل الأول: ويتضمن انتهاكا صريحا للمعايير الاجتماعية، فالمجرمون والأحداث الجانحون أفراد منحرفون لانتهاكهم عن عمد المعايير الاجتماعية.

– الشكل الثاني: يتضمن الأفراد الذين يسلكون بطريقة غير مقبولة اجتماعيا. إن معظم الكتابات التي تتناول المشكلات الاجتماعية تعتبر المرضى العقليين ومتعاطي المخدرات والكحوليات منحرفين ليس فقط بسبب انتهاكهم معايير المجتمع ولكن – أيضا– لأن المرض العقلي وإدمان المخدرات والكحوليات يعوق قدرة الأفراد على أداء أدوارهم بصورة كاملة وسوية"[2].

ولعل من الأسباب التي تكمن وراء السلوك المنحرف نذكر:

– الجهل بهذه المعايير وبأهميتها في الحياة الاجتماعية للفرد المنحرف حينما ينتهكها.

– الرغبة في النجاح، فالفرد عندما يعجز عن تحقيق أهدافه بطريقة مشروعة قد يلجأ إلى طرق غير مشروعة اجتماعيا على الرغم من إدراكه لهذا الأمر.

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1998، ص49.
[2] عدلي السمري وآخرون: مرجع سابق، ص50.

– الوَصْم، أي أن المجتمع من يصف السلوك الخارج عن أطره ومعاييره وقيمه بأنه سلوك منحرف ويصمه بذلك فور ارتكابه.

"ويحدد Merton خمسة اختلافات بين السلوك اللاتوافقي والسلوك المنحرف وتتمثل فيما يلي:

– أن الأفراد غير المتوافقين عادة ما تتخذ معارضتهم صفة العلانية على حين أن المنحرفين عادة ما يحاولون إخفاء انحرافهم، فعلى سبيل المثال على حين يصر المعارضون السياسيون على إظهار معارضتهم للنظام القائم علانية فإن مرتكبي الجرائم يمارسون سلوكهم ويرتكبون جرائمهم في الخفاء، مع تجنب أي محاولة لإلقاء الضوء على ما يمارسونه ويرتكبونه من جرائم

– على حين يمثل سلوك غير المتوافقين تحديا لشرعية المعايير الاجتماعية التي يعارضونها ويرفضونها، فإن على العكس من ذلك ينتهك المنحرفون المعايير التي يعترفون بها، فالمنحرفون قد يحاولون تبرير سلوكهم المنحرف ولكنهم لا يجادلون في أن السرقة حرام والقتل خطيئة.

– يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في تغيير المعايير القائمة وإحلال معايير أخرى يرون أنها أفضل من المعايير القائمة، وعلى العكس من ذلك فإن المنحرفين لا يشغلهم سوى كيفية الهروب من العقوبات المرتبطة بالمعايير الاجتماعية القائمة بالفعل.

– لا يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق مكاسب شخصية بينما المنحرفون يسعون – من خلال انحرافهم– إلى تحقيق مصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى على حين يسعى غير المتوافقين إلى تحقيق العدالة في الواقع الاجتماعي من خلال محاولتهم لتغيير البناء الاجتماعي، فإن المنحرفين ليس لديهم شيء جديد يقدمونه ولكنهم يسعون إلى التعبير من مصالحهم الخاصة وإشباع احتياجاتهم الشخصية"[1].

ولعل من أبرز الطروحات السوسيولوجية التي ارتبطت بظاهرة السلوك المنحرف وحاولت تفسيره نذكر:

3–1– الأنومي عند إميل دوركايم:

"ظهر مفهوم الأنومي Anomie لأول مرة في القرن السادس عشر على أن استخدامه بصورة واضحة ومحددة المعالم في علم الاجتماع كان على يد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، فلقد

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1998، ص ص35-36.

استخدم دوركايم هذا المفهوم للإشارة إلى حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات، ولقد استخدم دوركايم مصطلح الأنومي لأول مرة في كتابه "تقسيم العمل" سنة 1892، وذلك عندما تعرض للنتائج السيئة لتقسيم العمل وأثرها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي وما يسود المجتمع من اضطراب وتفكك، ووضع دوركايم تفرقة بين الاحتياجات الفيزيقية والاحتياجات المعنوية فهو ينظر إلى الاحتياجات الفيزيقية على أنها أشياء منتظمة ومرتبة آليا بواسطة البناء العضوي، ويعابر العقل الجمعي هو القوة التنظيمية الخارجية التي تحدد الأهداف الواجب على الإنسان تمثلها في سلوكه"[1].

فالاضطرابات والاختلالات والأزمات التي تصيب المجتمع لاسيما الحروب قد تكون سببا مباشرا في حدوث السلوك المنحرف، فالشخص المنحرف قد تعرض للحرمان من كل احتياجاته التي كان يتمتع بها قبل حدوث هذه التغيرات في حياته الاجتماعية والتي تولد عنها حالة من الإحباط.

"كما استخدم دوركايم فكرة الأنومي في دراسته عن الانتحار suicide عندما حاول تصنيف الأنماط المختلفة للانتحار، فالانتحار اللامعياري نتاج للموقف الذي من خلاله لا يوجد تأثير للقيود الاجتماعية على أوجه الطموح التي لا نهاية لها"[2].

ويعتبر الانتحار الأنومي تجردا من القيم والمعايير الخلقية والمثل التي تعتبر محددات للسلوك وموجهات له وعادة ما تتجلى هذه الظاهرة في المدن أكثر من الأرياف، فتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ترتب عنه تراجع سلطة الضبط الاجتماعي فيه، وبالتالي صعوبة التحكم في رغبات الأفراد وتوجيهها بالشكل الصحيح بما يخدم الصالح، وذلك لأن المجتمع يعيش حالة سوء التنظيم والتفكك وانهيار القيم والمعايير خصوصا في ظل تراجع دور المؤسسة الدينية التي لها دور كبير في تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، وعليه يصبح السلوك اللامعياري نتيجة طبيعية لهذه الأوضاع.

---

[1] أمال عبد الحميد وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص38.

[2] نويل تايمز: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997، ص ص51-52.

3-2- نظرية الأنومي عند روبرت ميرتون:

"إذا دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف، فإن روبرت ميرتون جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيما واتساقا، فقد وجه ميرتون الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الاجتماعية وبين الوسائل أو المعايير الثقافية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف"[1].

"يرى ميرتون أن انتهاك القاعدة (المعايير) سوف يبدو من الأمور الطبيعية لبعض أفراد أو جماعات المجتمع، فكل مجتمع يتضمن مجموعة محددة من الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف، وفي كل مجتمع يوجد أفراد أو جماعات تعجز عن تحقيق هذه الأهداف وهو الموقف الذي يطلق عليه Merton مصطلح الأنومي"[2].

ومنه يتضح لنا أن اللامعيارية نتيجة لعدم قدرة الفرد على تحقيق الأهداف بطريقة يقرها المجتمع، واعتماده لهذه الطريقة أو الوسيلة غير المشروعة يعني انفصاله عن القيم والمعايير المجتمعية، وبالتالي الانحراف منه انفصال بين الأهداف والوسائل. ولقد بيّن ميرتون في هذا الشأن أربعة أنماط من الاستجابات المنحرفة نوجزها فيما يلي:

- **الاستجابة الابتكارية.**
- **الاستجابة الشعائرية (الطقوسية).**
- **الاستجابة الانسحابية.**
- **الاستجابة التمردية.**

***نمط الاستجابة الابتكارية:**

"وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل المشروعة لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع،

[1] أمال عبد الحميد وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص42.
[2] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص52.

وقد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع، وتصبح الاستجابة الابتكارية أمرا شائعا حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم، وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة"[1]، وبالتالي لا تؤدي الاستجابة الابتكارية دائما للسلوك المنحرف.

*** نمط الاستجابة التمردية:**

وتتمثل في رفض الأفراد لقيم ومعايير المجتمع واستبدالها بمعايير وقيم يعتقدون بأنها أكثر ملاءمة لهذه القيم ويعبرون عن أفكارهم (رفضهم) بالثورة عليها.

*** نمط الاستجابة الشعائرية (الطقوسية):**

"يتسم نمط الاستجابة الشعائرية (الطقوسية) بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة ولكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة، فأعضاء الاستجابة الشعائرية لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي هذا بالرغم من التزامهم في نفس الوقت بمعايير ووسائل لتحقيق قيم المجتمع فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها مع رفضهم للأهداف، ويعد ذلك النمط من الاستجابة أكثر التصاقا بأفراد الطبقة الوسطى الدنيا"[2].

*** نمط الاستجابة الانسحابية:**

والأفراد الذين يتبنون هذا النمط من الاستجابة يرفضون القيم والمعايير المجتمعية وكذا وسائل تحقيق الأهداف بالطريقة المشروعة، ويلجأون بذلك للعزلة والانطواء عن الآخرين مثل متعاطي المخدرات، المجرمون وغيرهم.

[1] أمال عبد الحميد وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص45.
[2] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص54.

إضافة إلى نمط آخر وهو:

*** نمط الاستجابة التوافقية:**

"يعد نمط الاستجابة التوافقية نمطا سويا من وجهة نظر المجتمع حيث يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره، وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ولا يعدّ سلوكا منحرفا"[1].

"ويرى ميرتون أن التباين في معدلات وقوع نمط السلوك الشعائري والابتكاري في الطبقات الوسطى والدنيا يرجع إلى التباين في الدور وتأثير عملية التنشئة في الطبقتين، فبينما تميل الطبقة الوسطى إلى الحفاظ على الوضع القائم ولو كانت غير مؤمنة بقيم وأهداف المجتمع فإنها تحافظ على استمرار الممارسات السلوكية التي ترمز لتلك القيم والأهداف، بينما تميل الطبقة الدنيا والعاملة إلى تمثل قيم المجتمع وتسعى لتحقيق أهدافه مستخدمة في ذلك شتى السبل والوسائل حتى وإن كانت سبلا ووسائل منحرفة، ولذلك فإن الطبقة العاملة ينتشر بينها نمط الاستجابة الابتكارية بصورة واضحة وبدرجة أكبر"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن أي استحداث لنمط سلوكي في المجتمع من طرف الفرد لا يعد ذلك سلوكا منحرفا ما لم يخرج عن الأطر القيمية التي يقرّها المجتمع.

3-3- نظرية المخالطة الفاصلة:

"تندرج نظرية المخالطة الفاصلة تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك المنحرف، فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك المنحرف، وتنظر النظريات النفسية الاجتماعية إلى الشخصية الإنسانية باعتبارها المتغير الوسيط الذي يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي وما يباشره من أثر في الشخصية الإنسانية وانعكاس ذلك على ما يقوم به الفرد من أفعال وما يتسم به من خصائص وسمات"[3].

---

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص53.
[2] أمال عبد الحميد: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص46.
[3] أمال عبد الحمد: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص ص47-48.

ولقد اتضحت معالم النظرية في كتاب "مبادئ علم الإجرام" لـ: Sutherland حيث يشير أن مخالطة المجرمين لا تعني بالضرورة سلوك الإجرام (تقليدهم)، بل أن سلوك الجريمة هو نتيجة لصراع القيم المترتب عن تباين وتناقض قيم الفرد وقيم المجتمع.

"يتضمن العرض النهائي لنظرية المخالطة الفاصلة تسعة قضايا هي:

– يعد السلوك الإجرامي سلوكا متعلما ومكتسبا فهو لا يورث، فالشخص الذي لم يدرب على ممارسة الجريمة لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي تماما مثل أي مهنة أو وظيفة تحتاج لتدريب ومران عليها قبل اكتساب خبراتها.

– يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع أشخاص آخرين يمارسون ذلك النمط من السلوك الإجرامي، ومن خلال ذلك الاتصال يتم اكتساب المهارات والحركات والإشارات المتعلقة بذلك السلوك الإجرامي.

– يتم تعلم واكتساب السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص تقوم بينهم علاقات وثيقة، وهذا يعني أن وسائل الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيلا في نشر الجريمة واكتساب مهارات السلوك الإجرامي"[1].

– "تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كلا من:

*** فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحيانا معقدا وأحيانا سهلا.**

*** مبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.**

– يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد القانونية، فقد تحيط بالفرد مجموعة تنظر إلى القواعد القانونية إما على أنها قواعد ينبغي مراعاتها ومن ثم يجب الالتزام بها، أو على أنها قواعد عقيمة لا ينبغي اتباعها ومن ثم فهي تشجع على مخالفة الذات تلك القواعد"[2].

[1] عدلي السمري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص58.
[2] أمال عبد الحميد: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص58-59.

– ينحرف الشخص عندما يلقى تأييدا على انتهاكه لقواعد المجتمع لدى الكثيرين من أفراد المجتمع.

– "تختلف المخالطة الفاصلة من حيث التكرار Frequency والدوام Duration والأسبقية Priority والعمق Intensity وهذا يعني أن الارتباط بالسلوك الإجرامي وكذا بالسلوك السوي يتباين في تلك الاعتبارات، فالأسبقية تعني في رأي Sutherland أن السلوك السوي الذي يتم اكتسابه في مرحلة الطفولة المبكرة يستمر طوال الحياة، وهنا تبدو أهمية الأسبقية من خلال تأثيرها على الفرد حينما يقف موقف الاختيار بين نمطي السلوك السوي والسلوك المنحرف"[1].

– "تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي – عن طريق الاتصال المباشر بالنماذج الإجرامية– كل الميكانيزمات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى، ومعنى ذلك أن عملية التعلم – في حد ذاتها– ليست مجرد عملية تقليد أو محاكاة لنمط معين من السلوك سواء كان ذلك السلوك سويا أو سلوكا منحرفا.

– يعد السلوك السوي والسلوك المنحرف تعبيرا عن حاجات ورغبات واحدة"[2].

ومنه فالسلوك الإجرامي يعد سلوكا مكتسبا عن طريق التعلم ومخالطة المجرمين بشكل مستمر فيكتسب الفرد من خلال التعامل المستمر معهم عاداتهم السلوكية وأفكارهم واتجاهاتهم وتصوراتهم للواقع الاجتماعي ولأنفسهم ولممارساتهم اليومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبُعد الشخص عن القواعد الاجتماعية كفيل بالانحراف وكلما بَعُد أكثر كلما كانت لديه القابلية للانحراف أكثر والتأثر بالمجرمين وأنماطهم السلوكية والثقافية... إلخ، إلا أن هذه النظرية أهملت دور الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي بالفرد للانحراف، ونفس الشيء بالنسبة للسلوك السوي فإذا اقتصرت مخالطة الفرد للأفراد الأسوياء كان سلوكه سويا أيضا ولا يخرج عن الأطر والقواعد المجتمعية.

4– نظرية الصراع:

"إن نظريات تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فإن

[1] عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص59.
[2] أمال عبد الحميد وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص50.

الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع".[1]

"وينظر نموذج الصراع الاجتماعي إلى الفقر على أنه ظرف أوجدته الجماعات المسيطرة التي تصر على أهمية الارتقاء الذاتي لأنهم لا يعملون على تراكم وضع غير متوازن من الموارد النادرة وذات القيمة، وتعد مشكلات اجتماعية مثل تلوث البيئة ضارة للنسق الاجتماعي الأكبر وتعتبر نتائج لقرارات وسلوك الجماعات الحاكمة التي تلهث وراء نجاحها المالي خاصة، وبالإمكان تفسير استمرار المشكلات الاجتماعية من هذا المنظور من خلال أن السلوك الذي ينتج عنها يعد ميزة للجماعات المسيطرة في المجتمع، ولقد أصبح التلوث مثلا مشكلة اجتماعية مستمرة بسبب التكاليف التي تتحملها الجماعات التي تنعم بالمميزات في التخلص منها والتي تعتبر في نظرهم مكلفة للغاية، ويحدث الصراع الاجتماعي أساسا عبر الطبقة وخطوط النوع الاجتماعي والعرق والاثنية".[2]

ويعتقد رواد هذا الاتجاه أن السبب في ظهور هذه المشكلات الاجتماعية وتفاقمها مرده النظام الرأسمالي الذي يقوم على اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والطبقية بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكون، وأن مسألة التغير للأوضاع السائدة أمر ضروري لا يمكن إغفاله وضرورة استبداله بنظام اشتراكي يتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية.

"أما المشكلات النوعية والفرعية فيرى الصراعيون أنها تنبثق من المشكلة الكبرى مشكلة عدم المساواة والاستغلال في النظام الرأسمالي نفسه فمثلا يمكن تفسير معدلات الجريمة بردها إلى عدم المساواة، ويمكن إرجاع تلوث البيئة إلى الجشع والاستغلال عند الصناعيين الرأسماليين الذين يهمهم تحقيق الأرباح ولو على حساب باقي الناس، ومشكلات الحروب المصطنعة يمكن إرجاعها إلى أطماع

[1] عدلي السمري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص45.
[2] علي عبد الرزاق جلبي: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2013، ص ص21-22.

الشركات التي تصنع الأسلحة الحربية وتجار الحرب الذين يهمهم مصالحهم الذاتية لا أرواح البشر وهذا ما يجعل شركات الأسلحة تبيع إنتاجها لمن يدفع ولو أنه في معسكر مضاد للدولة التي ينتمون إليها".[1]

والاتجاه الصراعي "يجد مصدر المشكلات يكمن في وجود وسائل ضبط رسمية (غير عادلة) في إلزام الناس بإنجاز واجباتهم أكثر بكثير من تحقيق حقوقهم والمطالبة بها، أما مقاييس هذا المنطلق فإنها تنطوي على المعايير التالية:

- **تناقض في أهداف المؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع فتجعل أفرادها يعيشون بين أطراف متناحرة أو متقاطعة لا تقودهم إلى غايات أفضل وأسلم.**
- **استغلال مالكي السلطة أهداف المجتمع العامة كوسيلة لخدمة أغراضهم السلطوية والذاتية من أجل تعزيز موقعهم.**
- **وجود طبقة مالكة للثروة وأخرى فاقدة لها.**
- **تبحث الطبقة المنتفذة والثرية عن سبل لخدمة وجودها ومركزها وثروتها ولا تعير أهمية لمصالح المجتمع بل تستخدم القيم الاجتماعية كوسيلة لتسخير باقي طبقات المجتمع لخدمة أغراضها وأن ارتباطها بالمجتمع العام يكون من خلال الرباط الاقتصادي والسياسي وليس الاجتماعي وتكون مشاعر أبناء هذه الطبقة تجاه الأحداث الاجتماعية زائفة لا تعبر عن حقيقة ارتباطها بمشاعر أبناء المجتمع.**
- **الحرمان الاقتصادي وعدم توزيع مصادر الطاقة بشكل عادل على أبناء المجتمع الذي يكون هو المصدر الرئيسي لمعظم الانحرافات السلوكية الإجرامية.**

تحويل العمال والفلاحين إلى أرقام وآلات مجردة تعمل لخدمة ولحساب مالكي وسائل الإنتاج وجعلهم في النهاية أفرادا مستلبين مهاريا ومغتربين اجتماعيا داخل أسرهم ومجتمعهم العام".[2]

[1] أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص67.
[2] معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص69.

خلاصة:

يتضح لنا مما سبق الاهتمام البالغ الذي أولاه علماء الاجتماع لدراسة المشكلات الاجتماعية وصياغة نظرياتهم من أجل تفسيرها، ففي الوقت الذي ذهب فيه أنصار نظرية التفكك الاجتماعي إلى اعتبار أن التفكك الاجتماعي هو تعبير عن خلل في النظام الاجتماعي ذهب أنصار نظرية الباثولوجيا الاجتماعية إلى تفسير المشكلة الاجتماعية بكونها ظاهرة مرضية في المجتمع تتطلب العلاج واعتبارها انحرافا اجتماعيا عن القيم والمعايير... إلخ، في حين ذهب أنصار نظرية السلوك الانحرافي إلى القول بأنها تعبير عن عدم تقبل الأفراد للمعايير المجتمعية واتباعهم لوسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم لأن الوسائل المشروعة التي أقرّها المجتمع لم يمكنهم من تحقيق هذه الأهداف.

محاضرة بعنوان: مشكلة الجريمة

تمهيد:

تعد دراسة السلوك الإجرامي من بين القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين والأكاديميين في شتى المجالات العلمية لاسيما علم النفس والاجتماع، بحكم أنه سلوك انحرافي خارج عن الأطر القيمية والقانونية التي يقرّها المجتمع ويعاقب عليها نظرا للأضرار التي يلحقها المجرم بنفسه وبالآخرين، وعليه فقد عكفت كثير من المدارس الفكرية على محاولة تقديم تفسيرات موضوعية له كمدرسة التحليل النفسي والمدرسة البيولوجية والسوسيولوجية وغيرها.

ونظرا لخطورة الظاهرة الإجرامية فقد قمنا بمحاولة تشريحها بدء ببيان مفهومها، والأسباب المؤدية لها، فأركانها، فآثارها، والإشارة إلى سبل الوقاية منها أو علاجها.

1- تعريف الجريمة:

تعتبر "الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، والجريمة ليست شيئا مطلقا بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محدودة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة، فقد كانت بعض الأفعال في الماضي لا تعد من الجرائم ولكنها أصبحت جرائم في المجتمع الحديث يحقر مرتكبوها ويعاقب عليها القانون، بل أن الجريمة في العصر الحاضر قد يختلف معناها في مجتمع عنه في آخر لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها وحضارتها"[1].

ومن هنا يتضح أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية مرضية قديمة تتحدد في إطار ثقافة المجتمع كالقوانين والأعراف باعتبارها تعبيرا عن الرفض لها بتجاوزها أو تجاهلها، الأمر الذي يتوجب العقاب على مثل هذا التصرف، ولو أردنا تعقبها عبر تاريخ الإنسانية فهي ترجع إلى حادثة قابيل وهابيل.

---

[1] سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، د.ط، دس، ص ص14-15.

ويعرف دوركايم الجريمة أنها "هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة"[1]، بمعنى ذلك مخالفة ما هو متعارف عليه اجتماعيا واستهجانه من طرف الأفراد بناء على قناعاتهم الشخصية التي تشكلت عن طريق التنشئة الاجتماعية الممارسة عليهم من قِبل مؤسسات اجتماعية بعينها كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والمسجد، وضمير الفرد ما هو إلا انعكاس واضح للضمير الجمعي حسب دوركايم.

كما تعرف الجريمة بأنها "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة أو أنها كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة"[2]، وبهذا فالجريمة هي مصدر خطر يهدد مصالح الآخرين من خلال انتهاك المجرم للقواعد التي تقرها الجماعة.

وترتبط الجريمة بالمخالفة التي تتعدى النطاق الشخصي إلى النطاق العام منتهكة بذلك القواعد والقوانين التي تنص على توقيع بعض العقوبات أو الجزاءات المشروعة، ويتطلب ذلك تدخل السلطة العامة كما تتمثل في الدولة أو أحد مؤسسات المجتمع المحلي"[3].

ويتفق هذا الرأي مع الرأي الذي "يعتبر السلوك الإجرامي انتهاكا للقانون الجنائي فلا يعد الفعل جريمة إلا إذا كان القانون الجنائي ينهى عنه مهما كانت درجة منافاته للأخلاق، أو عدم لياقته أو استحقاقه للوم والتعنيف"[4]، فالسلوك الإجرامي هو كل سلوك يحدده القانون الجنائي باعتباره مخالفا له يستوجب العقاب.

ويرى محمد عاطف غيث أن الجريمة سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، ويمكن أن نجد معالجات بالغة القيمة حول الاستخدامات القانونية والعامة لمصطلح الجريمة في الملاحظات التي ذكرها لورد أكتين **Lord Aktin** حينما ذهب إلى أنه

---

[1] منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص34.

[2] منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص34.

[3] طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص16.

[4] طلعت لطفي وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص20.

يمكنه تحديد نظام التشريع الجنائي عندما نتعرف على الأفعال التي تقرر الدولة خلال فترة زمنية معينة من الزمن أنها تدخل في عداد الجرائم، وأن من يرتكبون هذه الأفعال يجب أن تطبق عليهم العقوبة"[1].

أما من منظور الشريعة الإسلامية "فالجريمة هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل محرم الترك معاقب على تركه، أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه"[2].

"وأبسط تعريف للسلوك الإجرامي أنه سلوك يعاقب عليه المجتمع ويخرق فيه الفرد القانون أو الشرع"[3].

"والجريمة في مفهومها الاجتماعي تشمل جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن القيم ونظم المجتمع، وبعبارة أكثر تخصيصا إن الجريمة بمفهومها الاجتماعي يقصد بها كل سلوك مضاد للمجتمع أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه"[4].

ومما سبق نخلص إلى أن الجريمة هي كل سلوك محرم لمخالفته الشرع والقانون أو العرف بسبب الأذى الذي يلحقه بالمجرم والآخرين يستوجب عقاب فاعله كالسرقة والقتل وانتهاك العرض ... إلخ بغض النظر عن الوسيلة المعتمدة أو حجم الضرر المترتب عنه أو الجهة الممارسة ضدها.

2- مفاهيم مقاربة:

2-1- الجناح/الجنوح:

اصطلاح الجناح **Delinquency** كان مستخدما عند الرومان، وهو مشتق من كلمة لاتينية تعني الخيبة والإهمال وعدم أداء الواجب، ومعناه الآن الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث، وأحيانا يستعمل هذا الاصطلاح ليدل على جرائم الكبار إذا كانت هيّنة من ناحية وكان ارتكابها للمرة الأولى من ناحية أخرى، وهنا يكون إطلاق صفة الجناح على أفعالهم وتسميتهم بالجانحين أخف وطأة على نفوسهم

---

[1] عبد الرحمن محمد العيسوي: مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص27.

[2] عثمان بن جمعة ضميرية: أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص32.

[3] عبد الرحمن العيسوي: شخصية المجرم ودوافع الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1990، ص29.

[4] عمر التومي الشيباني: المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني والوقاية من الجريمة والانحراف، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الرابعة: الخطة الأمنية الوقائية العربية الثانية المنظمة بدمشق في 12-14 مارس 1990 بعنوان: دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، ص14.

وأرحم بهم، وهكذا يتضح أن الحدث الجانح هو الذي يرتكب فعلا يعده القانون جريمة في زمان ومكان معينين وسن معينة، لأنه من وجهة النظر القانونية خروج على المعايير القانونية التي وضعها المجتمع"[1].

والجنوح هو سلوك إجرامي مخالف للقانون يرتبط بسن مرتكبه حيث نجد أن هذا السن يحدده القانون السائد في بلد الجانح والذي قد يختلف من بلد لآخر.

والجانح هو "ذلك الشخص الذي يقل عمره عن 18 عاما ويقوم بارتكاب أي نوع من أنواع الجريمة مما يدخله في باب مخالفة القانون، ومن ثم يطبق عليه القانون بغض النظر عن جنسه سواء كان ذكرا أم أنثى، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو مخالفة القانون التي ارتكبها"[2].

والانحراف أشمل من الجنوح لأن الشخص المنحرف هو شخص يخرج في تصرفاته عما هو مألوف لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا السلوك جنوحا "إلا إذا حدد عقاب له في القانون، فقد ينحرف الإنسان فيكذب أو يتآمر لكن هذا الكذب أو التآمر لا يصبح جنوحا إلا إذا تحدد بسلوكه تعديا على مادة أو فقرة من فقرات القانون، إن كلمة انحراف أعم وأوسع وأشمل من كلمة جنوح أو جريمة"[3].

ومنه نخلص إلى أن الجنوح هو كل سلوك إجرامي يقوم به الطفل غالبا ويعاقب عليه القانون، لكن يفضل استخدام عبارة جنوح بدلا من جريمة لأنها أخف وطأ على نفسيته، ويسمى الحدث حدثا إذا لم يتجاوز سن البلوغ الذي يقره القانون وعادة ما يكون هذا الأخير (أي سن البلوغ) 18 سنة فما فوق، وفي حال بلوغه أو تجاوزه لهذا السن سمي مجرما.

2-2- تعريف الإنحراف:

"إن هذا المصطلح الذي بدأ استخدامه مؤخرا نوعا ما، قد حل مكان مصطلح عدم التنظيم أو المرض، ولم يستعمل في علم الاجتماع الأمريكي إلا منذ نهاية الخمسينيات، ويقصد به مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية التي لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها أو

---

[1] سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، د.ط، دس، ص22.

[2] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل، الأردن، ط1، 2012، ص123.

[3] مزور بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، مرجع سابق، ص ص119-120.

يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنها تتسبب في خلق جو من التوترات ونشوب الصراعات، وتثير الرفض، وتتسبب أيضا في سلسلة عقوبات وتأنيب العزلة ولوم تنفيذها"[1].

والانحراف من هذا المنطلق يشمل كل سلوك يخرج عن الأطر التي يقرها المجتمع من عادات وتقاليد ومعايير خلقية وتشريعات دينية، وقد يتعدى ذلك إلى القوانين الوضعية التي تُجَرم فاعله وتعرضه للعقاب ويتحول بذلك إلى سلوك إجرامي.

كما يعرف بأنه "خروج عن العرف أو المعايير المألوفة"[2]، وهذا الطرح لا يختلف في مضمونه عن الرأي القائل بأن الانحراف يعني " بُعد الفرد عن التمسك بالمبادئ والاتجاهات والفضائل التي من شأنها أن تراعي صالح نفسه وصالح الجماعة، وتمسكه بمبادئ واتجاهات سلوكية محطمة للذات، ومضرة للجماعة، وذلك لأسباب نفسية أو اعتقادية أو اجتماعية"[3].

ولا ينحصر السلوك الانحرافي بمجال دون الآخر "فقد يكون اجتماعيا وقد يكون خلقيا ودينيا وقد يكون قانونيا، فإذا كان الانحراف عن قيم المجتمع ونظمه وتقاليده الأصلية سمي انحرافا اجتماعيا، وإذا كان عن القيم والمبادئ الخلقية والتعاليم الدينية سمي انحرافا خلقيا أو دينيا، وإذا كان عن القواعد التي رسمتها القوانين الوضعية سمي انحرافا قانونيا، ويمكن أن يضاف إلى ذلك الانحراف النفسي الذي يعني الخروج عن العمليات النفسية السوية وعن معايير السلوك السوي"[4].

والشخص المنحرف هو "شخص لا يتفق سلوكه واتجاهاته مع الأنماط الشائعة في المجتمع أو المعايير السائدة فيه"[5].

---

[1] جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ص70.

[2] فؤاد أبو حطب ومحمد سيف الدين فهمي: معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984، ص44.

[3] فاروق عبده فلية وأحمد عبدالفتاح الزكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص59.

[4] عمر التومي الشيباني: المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني والوقاية من الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص20.

[5] فؤاد أبو حطب ومحمد سيف الدين فهمي: معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984، ص44.

وقد يرجع سبب الانحراف لدى الشخص إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي يعيشها، أو إلى رفاق السوء وذا البرامج التلفزيونية الهدامة .. إلخ، في حين هناك "من يرجع أسباب الانحراف إلى خليط من الدوافع تتسلط وتقوى في نفسية الإنسان فتصرفه عن السلوك السوي وتجرفه نحو الانحراف"[1].

ومنه نخلص إلى أن الانحراف هو كل سلوك يقوم به الفرد يتعارض مع القواعد والأطر الاجتماعية والثقافية التي يقرها المجتمع كتقليد الغرب في اللباس أو قصة الشعر أو في معاملاتهم، كما وقد يتعدى السلوك الانحرافي الإطار القانوني مما يستوجب العقاب ويسمى في هذه الحالة إجراما وعادة ما يكون هذا التصرف نتيجة تأثير ظرف ما أو قد يكون ذلك بناء على قناعات الفرد الخاطئة.

3- الفرق بين الجريمة والانحراف:

"الانحراف أعم في مفهومه من الجريمة، وبالتالي فإنه كلما وجدت الجريمة وجد الانحراف ولا يلزم من وجود الانحراف وجود الجريمة، لأنه يلزم من وجود الأخص وجود الأعم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص، فقد ينحرف الشخص ولكنه لا يعد مجرما إذا لم تتوافر في انحرافه أركان الجريمة ولا شروط المسؤولية الجنائية من بلوغ وعقل وإدراك وإرادة واختيار وقصد جنائي"[2].

نلاحظ أن السلوك الانحرافي يتسم بالعمومية فقد يكون الشخص متطرفا دينيا لكنه ليس مجرما لأنه لم يرتكب أي تصرف يعاقب عليه القانون، في حين نجد السلوك الإجرامي نتيجة انحراف سلوكي أو فكري تهيأت له الظروف المناسبة لارتكاب الجريمة.

كما يعد "الإجرام كل فعل نصت عليه القوانين الجزائية وأقرنته بالعقاب، بينما الانحراف هو كل خروج عن السلوك المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين وإن لم يرد نص تجريمي بصدده أو عقاب،

---

[1] صونيا براميلي: الحالات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي (الجريمة- الاغتصاب- السجن)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009، ص16.

[2] عمر التومي الشيباني: المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني والوقاية من الجريمة والانحراف، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الرابعة بعنوان: دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، منظمة بمدينة دمشق في 12-14 مارس 1990، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص20.

ومبررات هذا التمييز مختلفة وعديدة أهمها أن الإجرام يستوجب ردة فعل اجتماعية تترجمها العقوبة الجزائية لخطورته على الأفراد والمجتمع ولما يحدث من إضرار بالغير وبالنظم التي ترعى الحياة العامة، بينما الانحراف ينقلب سواء على صاحبه مستوجبا ولا شك اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي"[1].

ومنه فالإجرام سلوك محظور قانونا يستوجب عقاب فاعله نظرا للضرر الذي يلحقه بالآخرين خلافا للانحراف الذي لا يتعدى الإجرام غير أن كلاهما –في حقيقة الأمر– يشكل خطرا على المجتمع، إلا أن خطورة الإجرام أكبر بكثير من خطورة الانحراف.

و"يمكن القول أن الإجرام والانحراف وإن كانا يشكلان معا خطرا على الأمن الاجتماعي إلا أنهما حالتان مختلفتان، الأولى منهما تختص فقط بالأفعال المجرمة والمعاقب عليها قانونا، بينما الثانية تختص بكل خروج على السلوك الاجتماعي المألوف والذي يستوجب بالأحرى تدخلا تربويا وتوجيهيا دون أن يصل إلى منزلة العقاب الجزائي"[2].

وترى فتيحة الجميلي "إن السلوك الانحرافي ليس بالضرورة يشكل جريمة لأنه صفة تلصق بالحالة نتيجة التفاعل الحاصل بين الشخص (القائم بالفعل أو السلوك) وبين الآخرين في المجتمع أو الجماعة الذي يبدون رد فعل تجاه هذه الأفعال، فمثلا تعاطي المشروبات الكحولية هو سلوك نجد أن ردود الفعل تجاهه مختلفة باختلاف الجماعات، فقد يوصف من قبل البعض بأنه فعل عادي وقد يوصف من قبل آخرين بأنه سلوك منحرف وربما إجرامي"[3].

[1] مصطفى العوجي: التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص23.

[2] مصطفى العوجي: التربية المدنية للوقاية من الانحراف، مرجع سابق، ص26.

[3] أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص50.

وحتى نميز أكثر بين الانحراف والجريمة اعتمدنا الجدول التالي:

جدول يوضح الفروق الجوهرية بين الانحراف والجريمة:[1]

الانحراف	الجريمة
مفهوم شامل ينطوي على أنواع كثيرة من السلوكات المضادة لقواعد المجتمع بحسب خطورتها.	مفهوم أقل عمومية من الانحراف بمعنى أنه يشمل جزء محددا من الأفعال المنحرفة.
ظاهرة نفسية اجتماعية تتمثل في سلوك الفرد الناتج عن عوامل اجتماعية تؤدي إلى التوتر النفسي وعدم التكيف مع النظام الاجتماعي.	سلوك منحرف على أعلى درجة من الخطورة من حيث إلحاق الضرر بالآخرين، ولها عوامل نفسية واجتماعية تجعل الفرد في حالة رفض لكل القوانين الاجتماعية.
لا يمكن فصل الجانب النفسي للانحراف على الجانب الاجتماعي له.	تحليل الجريمة يكون ضمن المنظور النفس–اجتماعي لأن الجريمة والدوافع تؤدي بالفرد إلى اقترافها
سلوك مضاد لقواعد المجتمع يعبر عن حالة نفسية تتميز بالتوتر والإفراط في التعبير عن النزوات والانفعال الشديد الذي يؤدي إلى عدم التوافق مع النظام الاجتماعي.	تتميز بمسؤولية جزائية واجتماعية بالنسبة لفاعلها والفاعل المجرم يكون جانحا عند ارتكابه نفس جريمة الراشد.
يشيع استخدامه في الدراسات القانونية ويرتبط بعنصرين: الخروج عن القانون المكتوب والقواعد المتعارف عليها بين الناس، والثاني يرتبط بالحدث أكثر من ارتباطه بالراشدين.	يشيع استخدامه في الدراسات القانونية والفقه العربي الإسلامي ويدل على مرتبة أعلى من الجنحة تبعا لخطورة السلوك والأضرار التي تلحق بالفرد أو المجتمع.
الانحراف هو الخروج عن ما يعتبر سويا في المجتمع.	سلوك عدواني يعني إلحاق الضرر بالغير.

[1] مزور بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، مرجع سابق، ص122.

4- أنواع الجريمة:

4-1- تقسيم الجرائم تبعا لجسامتها: تقسم الجرائم من حيث جسامتها إلى ثلاثة أنواع هي: الجنايات والجنح والمخالفات، ويعتمد هذا التقسيم إلى حد كبير على خطورة الفعل الإجرامي والضرر الناتج عنه[1].

4-2- تقسيم الجريمة حسب درجة استمرارها: وتنقسم هي الأخرى إلى جرائم ظرفية يقوم بها الفرد محددة الزمان والمكان تنتهي بانتفاء السبب كارتكاب الشخص لجريمة القتل لأنه كان في حالة غضب وانفعال شديد وبمجرد هدوئه فإنه لا يعود لارتكاب الجريمة، وجرائم مستمرة كجرائم التنظيمات الإرهابية التي لا تتحدد بإطار زماني ومكاني معنيين فقد تكون في أي لحظة وفي أي بلد.

4-3- "تقسيم الجرائم وفق إيجابيتها: تقسم الجرائم إلى إيجابية وجرائم سلبية، بما أن التعريف القانوني للجريمة هو أنها "الفعل أو الامتناع" الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه، فالفعل الإيجابي المخالف للقانون كالقتل والسرقة والضرب والاغتصاب يعد جريمة إيجابية، أما الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم أو الامتناع عن دفع نفقة حكم بها على الشخص فإنه يعدّ جريمة سلبية"[2].

4-4- "تقسيم الجرائم وفق تعمدها: فتقسم إلى جرائم عمدية التي تكون بقصد إلحاق الأذى بشخص ما كالسرقة، الإغتصاب ... إلخ، وجرائم غير عمدية كالقتل الخطأ مثلا.

4-5- "تقسيم الجرائم حسب اتجاه ضررها: فتقسم إلى جرائم مضرة بالمصلحة العامة كجرائم الدولة، وجرائم مضرة بالأفراد كالقتل والسرقة وجرائم سياسية وجرائم عسكرية.

4-6- تقسيم الجرائم حسب الأغراض الإحصائية: يمكن تقسيم الجرائم إلى جرائم ضد النفس وجرائم ضد المال وجرائم ضد الآداب العامة.

---

[1] طلعت لطفي وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص26.

[2] سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص24.

4-7- تقسيم الجرائم حسب تنظيمها: يمكن تقسيم الجرائم إلى جرائم احترافية مثل الدعارة والمخدرات، وجرائم غير احترافية مثل السرقة العادية"[1].

4-8- تقسيم الجرائم حسب التشريع الجنائي الإسلامي: تقسم الجرائم إلى مايلي:

- "جرائم الحدود وعقوبتها لا يجوز فيها الزيادة أو النقصان أو العفو بعد ثبوتها.

- جرائم القصاص وعقوبتها مقدرة ويجوز التنازل عنها إلى بدل أو غيره.

- جرائم التعزيرات ولم يقدر لها الشارع عقوبة"[2].

5- أركان الجريمة:

هناك ثلاثة أركان للجريمة هي:

5-1- الركن الشرعي:

"وهو النص القانوني الذي يحدد الجريمة ويحدد العقوبة المقررة عند ارتكابها، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني صريح يوضح ماهية الجريمة ومقدار عقوبتها، باعتبار أن الجريمة هي مخالفة الأوامر القانونية الثابتة"[3].

5-2- الركن المعنوي أو الأدبي:

يشترط في الشخص الذي قام بارتكاب الجريمة أن يكون مكلفا وواعيا عند ارتكابه للفعل الإجرامي، وأن يكون صادرا عن إرادته الطبيعية.

5-3- الركن المادي:

هو الفعل أو القول الذي ترتب عليه الأذى وهو المظهر الخارجي الذي يوضحه النص القانوني ويقرر له العقوبة اللازمة سواء كان هذا العمل إيجابيا أو سلبيا أو أصليا أو اشتراكيا، "لابد من مرور المجرم بثلاث مراحل حتى يرتكب جريمته وهي مرحلة التفكير ومرحلة التحضير ومرحلة التنفيذ"[4].

---

[1] طلعت لطفي وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص27.

[2] محمد الأمين البشرى: أنماط الجرائم في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص84.

[3] خالد بن سعود البشر: مكافحة الجريمة في المملكة العبية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص58.

[4] خالد بن سعود البشر: مرجع سابق، صص58-59.

6- طرق قياس الجريمة:

"هناك عدة طرق يتم بواسطتها جمع المعلومات عن السلوك الإجرامي، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: رسمية وغير رسمية، وتشمل الطرق الرسمية:

- إحصاءات أجهزة الشرطة والأمن العام.

- إحصاءات المحاكم وأجهزة القضاء.

- إحصاءات مؤسسات رعاية الأحداث.

- الإحصاءات العامة والمسوح الخاصة للدولة.

أما الطرق غير الرسمية فتشمل:

- التقارير والاعترافات الذاتية من المجرمين والمذنبين.

- دراسات ومسوح يقوم بها الباحثون.

- دراسات ومسوح التعرض للجريمة والوقوع ضحية لها.

إلا أن هذه الطرق الرسمية وغير الرسمية لا تحيط بالسلوك الإجرامي والانحرافي من جميع جوانبه، بل إن هناك أعداد كبيرة من الجرائم لا يتم توثيقها أو الإبلاغ عنها أو ارتكبت في الخفاء أو يصعب قياسها وضبطها مثل جرائم المؤسسات والمهن فلا تصل إلى الأجهزة الرسمية"[1].

7- أسباب الجريمة:

7-1- أسباب شخصية:

- الجهل بخطورة هذه السلوكات وعواقبها وهذا مرده إلى ضعف مستوى الوعي لدى الفرد.

-عدم الاختيار الصحيح لجماعة الرفاق التي تعد جماعة مرجعية للشخص وأحد العوامل المؤثرة في شخصيته.

- البعد عن روح الدين الإسلامي السمح وما يدعو إليه من التسامح والعفو والصفح والمسالمة والإخاء والتعاون والبرّ والتقوى والورع والخشوع والتواضع والتراحم والتعاطف والمرحبة والمودة والإيمان، فلا يقتل القاتل حين يقتل وهو مؤمن، فالدين عاصم عظيم من الزلل، والدين يكبح جماح الشهوات والغرائز ونوبات

[1] أحمد العموش وحمود العليميات:مرجع سابق، ص ص 261-262

الثورة والتهيج والغضب والثأر والانتقام، ويدفع إلى الهدوء والسكينة والصبر والجلد وقوة الاحتمال والرضا والقناعة، والمسلم أخو المسلم ونصيره في الحق ورفيق نضاله، والدين خير هاد للقيم والسلوك الخلقي القويم"[1].

– غياب الثقة بالنفس وتوجيه الفرد لاهتماماته في الأمور المفيدة التي تخدم المجتمع.

– الشعور بالنقص جراء مواقف سلبية تعرض لها الشخص في حياته وتشكيله نظرة سلبية عن المجتمع الذي ينتمي إليه كان دافعا قويا لتأكيد ذاته من خلال السلوك الإجرامي.

7–2– أسباب أسرية:

ومن أهمها: "التفكك الأسري وانفراط عقد الروابط الأسرية أو على الأقل ضعفها وضعف سلطة الأسرة، وقلة قدرتها على مراقبة أبنائها وتوجيه سلوكهم وإرشادهم وتربيتهم ورعايتهم خلقيا وعلميا ومنهجيا وروحيا، وتنشئتهم تنشئة صالحة... وكذلك بسبب اشتغال المرأة وكثرة أعباء الحياة مما يجعل الأب يعمل ليلا ونهارا لسد الحجات الضرورية لأسرته مما يقعد به عن مباشرة رعاية أبنائه عن قرب"[2].

7–3– أسباب قانونية وأمنية:

– ضعف الردع والبطء الشديد في المحاكمة والقصاص، ويؤيد ذلك مقارنة الأحكام التي كانت تصدر عقابا لجريمة واحدة بعينها كالقتل مثلا منذ مائة عام والعقوبات التي تفرض الآن، فالأحكام في حالة الإدانة تتسم بالتخفيف فضلا عن حالات العفو إنزال العقوبات والإفراج عن المجرمين في المواسم والأعياد قبل انقضاء المدة"[3].

– تراجع دور المؤسسة الأمنية في مكافحة الجريمة بكل أشكالها مما أدى إلى استفحالها في المجتمع.

7–4– أسباب إعلامية:

– تساهم البرامج التلفزيونية التي تتضمن مشاهد العنف والقتل والسرقة ... إلخ بدور كبير في التأثير على اتجاهات الأفراد نحو السلوك الإجرامي خصوصا وأن بعض البرامج تعرض تفاصيل العمل الإجرامي ومراحل تنفيذه والوسائل المعتمدة في ذلك مما يعطي المشاهد فرصة للتجريب أكثر.

---

[1] عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية الإجرام، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ص35.

[2] عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية الإجرام، مرجع سابق، ص35.

[3] عبد الرحمن العيسوي: مرجع سابق ، ص35.

– الاستخدام السيء لشبكة الانترنيت والتي عرفت انتشارا رهيبا وإتاحتها لكل الشرائح الاجتماعية دون مراعاة خصوصية كل مرحلة عمرية حيث " تشير الكثير من الإنجازات الإنسانية في مجال التقدم العلمي إلى إساءة استعمال تلك التقنية الحديثة في أنشطتها الإجرامية، وذلك بخلاف الأغراض التي قامت من أجلها هذه الأجهزة المتقدمة، ومن أمثلة هذه الأجهزة التي يساء استعمالها أجهزة الكمبيوتر وشبكة الأنترنت وأجهزة الاتصالات الحديثة كالهاتف الجوال والبريد الإلكتروني والفاكس وحتى الأقمار الصناعية"[1].

7-5- أسباب صحية:

"لقد درس علماء النفس وأطباء الأمراض العقلية والاضطرابات السيكوباتية بدرجة كبيرة وانتهوا إلى أن الطبيعة المحددة لعجز السيكيوباتيين عن التعلم ينشأ عن قصور في النمو الخلقي، فيرد البعض العنف الإجرامي إلى وجود كروموسوم زائد في تكوين المجرم القاتل والمنحرف جنسيا، وأن السبب فرط في الإفراز الهرموني الذكوري، ويرجعه البعض إلى عوامل تكوينية بنيوية من شأنها أن توقع المجرم في مشاكل اجتماعية وتخلق له سوء التوافق"[2].

8- آثار الجريمة:

8-1- آثار الجريمة على المستوى الفردي:

– هدر الجاني لوقته فيما لا ينفعه سواء من خلال معاداته للمجتمع وقواعده أو بقضائه لفترة طويلة في السجن.

– فقده احترام الآخرين له وصعوبة إقامته لعلاقات اجتماعية ناجحة معهم.

– تدني مستوى تقديره لذاته.

– عدم اتزانه الانفعالي.

– نظرته العدائية للمجتمع وأعرافه وقيمه وتقاليده.

– الأذى الجسدي الذي قد يتعرض له الشخص المجرم أثناء ارتكابه للجريمة.

---

[1] عباس أبو شامة: التعريف بالظواهر الإجرامية حجمها وأبعادها ونشاطها في الدول العربية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول: الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص14.

[2] صونيا براميلي: الحالات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي (الجريمة– الاغتصاب– السجن)، مرجع سابق، ص17.

8-2- آثار الجريمة على المستوى الاقتصادي:

- هدر الجاني لأمواله على أمور لا طائل منها كالدعارة والقمار التي كان من المفترض أن تنفق فيما ينفعه.

- الخسائر المالية الكبيرة التي تنفقها الدولة على السجناء ومصالح الأمن وموظفي المحاكم ...إلخ.

- " إن نشاط العصابات التي تدير هذه الظواهر الإجرامية المستحدثة وفي يدها يتداول في هذه المبالغ المالية الضخمة، فإنها بذلك تعمل على تعويض الأنظمة الاقتصادية للكثير من الدول الهشة في نظامها المالي، وتؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، بل قد تدخل هذه الأموال في اقتصاديات الدولة نفسها أو تؤدي إلى تهريب الأموال المحلية للخارج"[1].

- خسارة رأس مال بشري مهم كان من المفترض أن يكون عاملا خادما لمساعي التنمية في المجتمع.

- الخسائر المالية التي يلحقها الجاني بالمجني عليه سواء كان المجني عليه مدنيا أو مؤسسة عمومية كعملية الاختلاس أو إعاقة نشاطه الاقتصادي باعتباره من القوى المنتجة كقتل الضحية أو تخريب الممتلكات.

- قد تتعدى الخسائر المالية الجاني لتطال أسرته التي ينفق عليها، فالأسرة تتكبد جراء فعلته خسائر كبيرة كنفقات المحامين أو فقد مصدر هام للتمويل بالنسبة لها.

8-3- آثار الجريمة على المستوى الاجتماعي:

- ارتكاب الجرائم سبب لغياب عامل الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

- إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية والعائلية ومن شأنها خلق النزاعات والتوترات بل والصراعات والاقتتال بين العوائل والأسر"[2].

- ارتكاب الجريمة في حق الأفراد قد يكون سببا في تفكك أسرهم فجريمة قتل الأب الذي كان مصدرا أساسيا لتمويل أسرته قد يتسبب في فقر الأسرة وانحراف أحد أفرادها سواء لغياب عامل الرقابة والضبط أو للبحث عن موارد مالية بديلة.

---

[1] عباس أبو شامة: التعريف بالظواهر الإجرامية حجمها وأبعادها ونشاطها في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

[2] عباس أبو شامة: مرجع سابق، ص 15.

– "إن هذه الظواهر الإجرامية تعمل على إفساد بعض الموظفين، بل وبعض الشرائح الاجتماعية نتيجة لقلة المسؤولين عن تلك الظواهر، وإرادتها في فئات من المجتمع عن ترغيب أو ترهيب أو ابتزاز أو غيرها ... كما أن هذا الإفساد من شأنه أن يزيد من مساحة الفساد في المجتمع"[1].

9– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة:

9–1– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة على المستوى الأسري:

– ضرورة اعتماد الوالدين لأساليب سليمة في تنشئة الأبناء كالحوار، النصح والإرشاد، القصة ... إلخ.

– ضرورة متابعة الوالدين لسلوكات الأبناء بشكل مستمر ومحاولة تقويم الخاطئ منها.

– تفهم حاجات الأبناء ومساعدتهم على تجاوز مختلف المشكلات التي تعترضهم.

– حرص الوالدين على تنمية الوازع الديني في نفوس الأبناء لأن ذلك من شأنه أن يجعلهم بعيدين عن كل مظاهر الانحراف، وإلزامهم ارتياد المساجد ومصاحبة الأبناء الصالحين.

9–2– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة على المستوى المدرسي:

– حرص المعلم على تربية الأبناء تربية سليمة والعمل على التعاون مع أولياء أمور التلاميذ في هذا الإطار.

– ضرورة اعتماد المعلم لأساليب سليمة في معاملة التلاميذ كالحوار مثلا والبعد عن القسوة لأنها تنفرهم من الدراسة وقد تكون عاملا من عوامل الانحراف.

– توعية التلاميذ بالسلوك الإجرامي ومظاهرة وتوضيح مخاطره على الفرد والمجتمع.

– تفعيل المجلس التأديبي في المؤسسات التربوية باعتباره هيأة ردعية لأي سلوك انحرافي يقوم به التلميذ.

– إبلاغ مصالح الأمن عن الجرائم المرتكبة وعدم التكتم عنها لأي سبب كان.

9–3– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة على المستوى الإعلامي:

– بث البرامج التي تتضمن قيم التسامح والتعاون والبعد عن كل البرامج التي تتضمن مظاهر العنف والجريمة.

– البعد عن البرامج الأجنبية التي تحمل قيما غربية مناهضة لقيمنا الإسلامية.

---

[1] عباس أبو شامة: مرجع سابق، ص14.

– ضرورة التوعية الإعلامية المستمرة عبر مختلف البرامج التلفزيونية والإذاعية بأسباب الإجرام وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع وكيفية تفادي الوقوع فيه، وذلك من خلال "خلق مواطن يطيع القانون لا لأنه خائف منه ولكنه يرغب في طاعة القانون رغبة تلقائية"[1].

9-4- آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجريمة على المستوى القانوني والأمني:

– فرض عقوبات صارمة على المجرمين لردعهم وعدم ارتكابهم الجرائم مجددا.

– إعادة تأهيل السجناء نفسيا وتربويا ومهنيا واجتماعيا، "ويجب أن تستهدف برامج العلاج أن يصبح النزلاء أفضل عما كانوا عليه قبل دخول السجن، فلا يمكن الأخذ بسياسة الأخذ بالثأر وإذلال النزيل ومعاملته بالمثل أو تبعا لمبدأ العين بالعين والسن بالسن، فقديما كان المجرمون يعاملون تبعا لنظرية مؤداها أنه لابد أن يقاسوا الذل والهوان والعذاب والانتقام نتيجة لأخطائهم السابقة، بالإضافة إلى أن ذلك كان العقاب يفرض كردع السلوك الإجرامي على افتراض أنه يمثل نوعا من العبرة للآخرين وبذلك تمنع الجريمة"[2].

– تفعيل دور المؤسسات الأمنية أكثر وتوسيع نطاق صلاحياتها لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الجريمة.

10- النظريات المفسرة للجريمة:

10-1- المدرسة البيولوجية (العضوية):

يرى أصحاب هذه المدرسة بوجود علاقة قوية بين الصفات الجسمية والسلوك الإجرامي ولعل من أبرز ممثلي هذا الاتجاه نجد سيزار لومبروزو Cesar Lombrozo (1835-1909) اعتقادا منه أن المجرمين لهم نمط معين يكشف عن هويتهم بسهولة.

"وقد عمل طبيبا وضابطا بالجيش الإيطالي ثم أصبح أستاذا جامعيا للطب الشرعي والعقلي في جامعة بافيا Pavia بإيطاليا، وقد أتاح له عمله كطبيب وضابط وأستاذ جامعي أن يقوم بفحص عدد من الجنود والضباط الأشرار والأخيار معا، وخلص إلى وجود صفات تتوافر لدى أفراد الفئة الأولى (الأشرار) دون

---

[1] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، أطروحة الدكتوراه في علم النفس الإكلينيكي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007، ص150.

[2] مزوز بركو: مرجع سابق، ص ص150-151.

الفئة الثانية (الأخيار)، كما قام بتشريح جثث كثير من المجرمين فخلص إلى توافر خصائص معينة يشتركون فيها"[1].

كما كان للخبرة التي امتلكها من عمله في الطب والجيش والتعليم دور كبير في أبحاثه التي قام بها فيما بعد لاسيما كتابه الشهير "الرجل المجرم" سنة 1876 و"الجريمة أسبابها وعلاجها" وغيرها من الأعمال الأخرى، "ونادى خلال دراساته الأولية بنظرية المجرم بالولادة ثم ما لبث أن عدل موقفه في أعماله المتأخرة مقررا بأن الإجرام لا يورث في حد ذاته بل يورث استعدادا كامنا له تحركه البيئة الفاسدة".[2]

"يتميز المجرم بعدم انتظام في شكل الجمجمة، وضيق تجويف عظام الرأس، وضيق في الجبهة، وضخامة الفكين، وبروز عظمتي الخدين، وعدم انتظام شكل الآذان كالكبر والصغر أو الفرطحة والانعكاف غير العاديين، وشذوذ في تركيب الأسنان، وفرطحة أو اعوجاج في الأنف، وكثرة تجاعيد البشرة، وغزارة وجفاف الشعر، والطول المفرط في الذراعين أو قصرهما، وغيوب في التجويف الصدري، والبلوغ الجنسي المبكر"[3] كما لاحظ إحساس المجرمين بالألم وسوء الخلق.

لقد صنف لومبروزو المجرمين إلى خمسة أصناف:

- **مجرمون بالميلاد وتتوافر فيهم الصفات التي ذكرها آنفا.**
- **مجرمون بالعادة هم الذين احترفوا الإجرام منذ الصغر وليس للعوامل الوراثية أي دخل.**
- **مجرمون بالصدفة "وهذه الطائفة تضم الأشخاص الذين لا يتوافر لديهم الميل الطبيعي للإجرام ولكنهم يتميزون بضعف الوازع الأخلاقي وتنقصهم قوة مقاومة المؤثرات الخارجية فيرتكبون الجريمة إذا لاحت له فرصة الإفلات من العقاب وقد يرتكبون الجرائم حبا في تقليد غيرهم من المجرمين".[4]**

---

[1] اسحاق إبراهيم منصور: موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1991، الجزائر، ص ص23-24.

[2] بدر الدين علي: عرض عام لتطور النظريات العقلية المتعلقة بسببية الجريمة، مداخلة مقدمة للندوة العلمية السادسة: الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص14 (بدر الدين علي وآخرون: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي).

[3] اسحاق إبراهيم منصور: موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص24.

[4] اسحاق إبراهيم منصور: مرجع سابق، ص25.

– مجرمون بالعاطفة كأن يجرم الشخص في حالة غضب مثلا.

– مجرمون مجانين مصابون بأمراض عقلية.

"ولقد أضاف أتباعه من المدرسة الإيطالية الوضعية التي ولدت عام 1878 (مثل أنريكو فيري وروفائيلي جاروفالو) عوامل اجتماعية أخرى في تحليلاتهم للإجرام، وبينما تعرضت نظرية لومبروزو لهزة عنيفة نتيجة الدراسة التي قام بها الدكتور تشارلز جورنج في انجلترا عام 1901 ولم يجد فروقا جسمية هامة بين المجرمين وغير المجرمين فإن دراسات أخرى للباحثين أرنست هوتون وأرنست كرتشمر قد أيدت إلى حد ما المفهوم العضوي للسلوك الإجرامي".[1]

"هذا وقد وضع دي توليو De Tullio نظرية التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق للإجرام عام 1945 التي تنص على وجود أفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوفر لدى الآخرين، واعتمد في رأيه على فكرة أن الظروف الخارجية أو البيئة لا تثير النزعة الإجرامية لدى جميع الأفراد فهذه الظروف تكون بمثابة مثيرات كاشفة لنزعات المجبولين على الإجرام، وترتبط هذه النزعة بتكوين خاص فيهم جسمي ونفسي على السواء يميزهم من الناس العاديين".[2]

وفي الأخير يمكننا تقييم النظرية في النقاط التالية:

– إن هذه النظرية تركزت أفكارها حول أن المجرم هو شخص مفطور على الجريمة وبالتالي ليس حرا في تحديد تصرفاته وفق ما يقره المجتمع لأنه مسير لا مخير في هذا الشأن، وأهملت عامل الإرادة والقناعات الشخصية والضغوط النفسية التي قد يعيشها الفرد في حياته، كما أهملت تأثير الظروف الاجتماعية كالفقر مثلا "فمن الصعب قبول هذه النظرية أو التسليم بمقتضى ما أقرّته ونادت به لأن التشويه العضوي يؤثر في

[1] بدر الدين علي وآخرون: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ص18–19.

[2]– أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات–، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص133.

نفسية المجرم ويولد لديه الاستعداد والإجرام ولا يمكن القول بأن الاستعداد الإجرامي فطري كما لا يمكن التسليم بمبدأ الوراثة والسلامة والعرق في تكوين شخصيات إنسانية مجرمة".[1]

– إن من أبرز عيوب هذه النظرية هي لجوئها للتعميم خصوصا وأن لومبروزو وأتباعه لم يقوموا بإجراء دراسات مسحية واسعة النطاق، وإنما كانت على عينات من المجرمين فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه تم تشريح جثث بعض المجرمين للكشف عن خصائصهم التكوينية في حين لم يتم تشريح جثث الأفراد العاديين من باب المقارنة للوصول إلى قانون عام تستند إليه النظرية في حكمها.

– إن التسليم بأن المجرم هو شخص مفطور على الإجرام دون إرادة منه يقتضي عدم تعرضه للعقاب وهذا سبب وجيه لتنامي الجريمة في المجتمع واتخاذ مبدأ نظرية لومبروزو ذريعة لتبرير المجرمين لأفعالهم الخطيرة.

"كما وأن علامات الرجعة التي قال بتوافرها بين المجرمين ثبت بعد ذلك من خلال أبحاث جورينج **Goring** أن تلك الصفات ليست قاصرة على المجرمين وحدهم لأنها توجد في غير المجرمين، كما ثبت بعد ذلك من أبحاث هوتون **Hootone** أن تلك الصفات لا تتوافر في كل مجرم أي أنها ليست خصائص أو علامات مشتركة بين جميع المجرمين".[2]

10-2- النظرية النفسية:

"يعتقد أصحاب هذه المدرسة وعلى رأسهم عالم النفس النمساوي الشهير سيجموند فرويد **Sigmond Froud** أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيرا بالوراثة أو تكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي تتكون خلال مرحلة الطفولة المبكرة نتيجة العلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة، إذ تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد أو تنغرز جذورها في حياته العاطفية

[1] محمد فاروق النبهان: مكافحة الإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ط1، 1989، ص57.

[2] إسحاق إبراهيم منصور: موجز علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص26.

وتصبح دافعا لا شعوريا لسلوكه وتصرفاته"[1]، وعلى هذا الأساس يتم تفسير السلوك الإجرامي بعوامل نفسية بحتة وأن للمكبوتات دورا كبيرا في هذا الشأن،

"وعقدة أوديب هي ذلك الشعور المزدوج لدى الإنسان بالحب والكراهية لشخص آخر من نفس نوعه في وقت واحد، وكثيرا ما ينتاب هذا الشعور الأحداث بالنسبة لأحد والديهم مثل شعور الابن نحو أبيه وشعور الفتاة نحو أمها في سن المراهقة، فالابن يشعر تجاه والده بالحب نظرا لما يغدقه عليه من حنان وخدمات وفي نفس الوقت يشعر نحو ذلك الأب بالكراهية لأنه ينافسه في حب أمه التي يشعر الابن بالميل إليها خصوصا في المرحلة المتقدمة من حياته نتيجة لنضج الغريزة الجنسية لديه، وكذلك الحال بالنسبة لشعور الفتاة المراهقة نحو أمها فعند عدم قيام العقل لدى الابن أو الابنة بممارسة وظيفته في تطويع هذا الشعور أو الإحساس تطويعا يتفق مع القيم السائدة في المجتمع يترتب على ذلك سهولة إقدام الحدث على ارتكاب جريمة أيا كان نوعها ضد أحد الوالدين مدفوعا بهذه العقدة النفسية"[2].

كما أن للخبرات الأليمة التي يعيشها الطفل انعكاسات على اتجاهاته وتصرفاته في المستقبل بحكم أن هذه الرواسب تتجذر في شخصيته – حسب فرويد– وتكون عاملا لا شعوريا لممارسته سلوك الإجرام، في حين يرجع عالم النفس ألفريد آدلر السلوك الإجرامي لدى الفرد إلى شعوره بالنقص ونزوعه نحو التفوق، والجريمة شأنها شأن المرض النفسي فهي نتيجة لصراع غريزة الذات والشعور الاجتماعي.

كما يرى دولارد "أن الإحباط يؤدي إلى العدوان وهذا الأخير يؤدي إلى الإحباط وهكذا تكونت الدورة المغلقة، ويعتقد أنصارها أن النسبة العالية من الإجرام في الجماعات الفقيرة وازدياد ارتفاع الإجرام في اللحظات الحرجة يفسران برد الفعل عن الإحباط، وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه يرجع كثيرا إلى الطبيعة الإنسانية عند تفسيره للظواهر الإنسانية المختلفة".[3]

[1] بدر الدين علي وآخرون: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، ص20.

[2] إسحاق إبراهيم منصور: مرجع سابق، ص28.

[3] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاكلينيكي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006–2007، ص ص127–128.

ويمكننا تقييم النظرية فيما يلي:

– "أن فرويد قد رد السلوك الإجرامي في أحد أسبابه إلى الكبت أو النزعات المختزنة في النفس وبذلك حكم بجرم الإنسان منذ طفولته وأن الجريمة واقعة على سلوكه وقوعا حتميا عليه لا يمكن تغييرها"[1]، وهذا خطا لأن الإنسان ذات واعية يؤثر ويتأثر بالآخرين بحكم عضويته في المجتمع ويخضع لأعرافه وقوانينه، فكثير من الأفراد عاشوا في صغرهم ظروفا سيئة لكن تمكنوا من إفراز هذه الشحنات السالبة في الكتابة والرسم... إلخ ولم يدفعهم هذا الوضع إلى الانحراف وسلوك الجريمة.

– إهمال هذه النظرية للعوامل الاجتماعية التي قد تكون سببا في سلوك الإجرام كالتنشئة الخاطئة مثلا أو انتماء الفرد إلى أسرة أو حي سكني تشيع فيه الجريمة والانحلال الخلقي وتأثره بهذا الوضع الذي يعيشه واتجاهه للممارسة الجريمة لغياب سلطة الضبط من جهة، وتقبل الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها هذا السلوك من جهة أخرى.

– لم– تفسر هذه النظرية أسباب التفاوت بين المجرمين الخاضعين لنفس العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة، فقد نجد فردين منتميان لنفس الأسرة وعاشا نفس الظروف السيئة إلا أن ميل أحدهما للجريمة أكبر من ميل الآخر.

– إهمال هذه النظرية لدور العقل في تمييزه لما هو صواب وخطأ.

– إن تبني هذه النظرية لفكرة اللاشعور كمحدد للسلوك الإجرامي من شأنه أن يفتح المجال أمام جميع الناس للممارسة أي تصرف أخلاقي أو إجرامي بحجة اللاشعور وهنا تغييب للمسؤولية الفردية.

10–3– النظريات الاجتماعية:

اعتبر رواد هذا الاتجاه الجريمة ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى تتحكم في ظهورها عوامل اجتماعية، "فالجريمة سلوك تدفع إليه عوامل خارجية تحيط بالإنسان ويجد نفسه مدفوعا

[1] روضة محمد بن ياسين: منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة، الجزء الأول، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص142.

إلى سلوك مغاير في الأساس لاختياراته، لأن الإنسان لا يختار السلوك الإجرامي ولكن العوامل التي تحيط به تدفعه إلى ذلك السلوك دفعا لا إراديا"[1]، ومن بين هذه العوامل: التفكك الأسري، الفقر.. إلخ.

وظهرت في الإطار الاجتماعي عدة طروحات نظرية لعلماء اجتماع تهدف في الأساس إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال إرجاعها لعوامل اجتماعية – كما سبق ذكره–.

ولعل من بين هؤلاء العلماء جبرييل تارد من خلال نظريته المعروفة بالتقليد والمحاكاة أو نظرية التقليد **la théorie de l'imitation** حيث أرجع ارتكاب الجريمة إلى تأثر المجرم بسلوكات الآخرين وتصرفاتهم، ويتم ارتكابه الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم وهو على نقيض ما نادى به لومبروزو الذي رأى بأن الفرد يولد مجرما، ويكون هذا التقليد للآخرين أكثر وضوحا في حال وجود روابط قوية بين المجرم وهؤلاء، أو في حال كانوا أعلى منه درجة وأفضل حالا.

وما تجدر ملاحظته أن تارد قد بالغ كثيرا في حكمه فلو كان التقليد سببا حقيقيا للجريمة فلماذا لم يتجه غالبية الناس أو كلهم نحو الإجرام؟ وبم نفسر إذن قلة المجرمين في المجتمع مقارنة بعدده الإجمالي خصوصا في المجتمعات الطبقية؟

كما ويشير **Sutherland** في نظريته الموسومة بالمخالطة الفارقة أو الفاصلة إلى أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه عن طريق مخالطة الآخرين والتأثر بهم.

"واعتمد في تفسيره للانحراف على فكرة الثقافة الفرعية والناتجة عن الحراك الاجتماعي وأدوار المهاجرين وغيرهما، وصراع القيم هو جزء من التنظيم التفاضلي الذي يتعلم الفرد من خلاله الإجرام وعلى ذلك يرى سذرلاند أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال احتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية وفيزيقية معينة".[2]

[1] فاروق النبهان: مكافحة الإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1988، ص58.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات–، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص ص142–143.

ويقدم في هذا الشأن جملة من المعطيات:

– "السلوك الإجرامي مكتسب وهو ليس وراثيا والذي لم يتلق تكوينا إجراميا لا يخلق مجرما.

– يتعلم الفرد السلوك الإجرامي وهو على اتصال بأشخاص آخرين ويتم ذلك التعلم عن طريق الاتصال وهو بالأخص اتصال لفظي قد يكون اتصال بالقدوة أو المثل.

– يحتوي التكوين الإجرامي على تعليم تقنيات اقتراف المخالفة وتكون أحيانا معقدة وأحيانا بسيطة وتوجيه الأنماط والميولات الاندفاعية والاستدلال والمواقف.

– يصبح الفرد مجرما عندما تتغلب التفسيرات غير الملائمة لاحترام القانون على التفسيرات الملائمة له وهذا ما شكل مبدأ الارتباط الفارقي.

– إن من يصبحون مجرمين هم كذلك لأنهم على اتصال بنماذج إجرامية وأنهم لم يجدوا نماذج غير إجرامية يقتدون بها.

– قد تتغاير الارتباطات الفارقية في الوتيرة وفي المدة وفي الشدة وكذا الأقدمية أي أن الارتباطات مع سلوك إجرامي أو لاإجرامي مختلف حسب هذه المتغيرات الأربعة.

– التكوين الإجرامي عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية أو لاإجرامية يستعمل ميكانيزمات هي ذاتها المستعملة في أي تكوين، وهذا يعني أن التكوين الإجرامي لا يتم فقط عن طريق التقليد فالشخص المنجذب يتعلم السلوك الإجرامي عن طريق الارتباط بَيْد أن هذه الصيرورة لا يجب أن توصف على أنها تقليد.

– أن السلوك الإجرامي هو تعبير عن نفس الحاجات ونفس القيم".[1]

وبالتالي فالجماعات الإجرامية التي يختلط بها الفرد هي جماعات منعزلة ولها ثقافتها الفرعية التي تميزها عن ثقافة المجتمع، وهي تشكل عاملا قويا لدفع الأفراد للإجرام وتأثيرها عليه من خلال التفاعل معه وبشكل مباشر.

[1] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، أطروحة دكتوراه في علم النفس الاكلينيكي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006–2007، ص ص132–133.

"ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عجزها عن تفسير تفاوت الاستجابة بين شخص وآخر من المخالطين للعناصر الإجرامية فينحرف بعضهم بينما لا ينحرف الكثير منهم، كما عجزت عن تفسير جرائم الصدفة والجرائم العاطفية وأغفلت اختلاف تأثير البيئة باختلاف التكوين الفردي للأشخاص الذين يعيشون فيها، ولقد نالت العوامل الاجتماعية والثقافية قسطا وفيرا من اهتمام الباحثين في سببية الجريمة في غرب أوربا والولايات المتحدة خلال العصر الحديث، وهي برغم ما يؤخذ عليها من استهانة بالمكونات الفردية بما فيها من سمات مزاجية وعضوية وغريزية في تفسير السلوك الإجرامي لها أهمية خاصة مرتبطة أشد الارتباط بتعريف الجريمة في حد ذاتها الذي قد يختلف من مجتمع لآخر".[1]

كما يذهب إيميل دوركايم إلى أن السبب في ظهور الجريمة هو فقدان المعايير أو ما اصطلح عليه بـ: الأنومي **Anomie**، وقد طوّر ميرتون **Merton** مفهوم دوركايم عن الأنومي عندما عرفه أنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي قررها في تحقيق هذه الأهداف، كما يشير الأنومي إلى ضعف المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد أو غيابها أو عدم وضوحها، ويظهر الانحراف وفق رؤية ميرتون عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة والوسائل التي تؤدي إلى تلك الأهداف، مما يولد لدى الفرد إحساسا بالتوتر داخل المجتمع الناشئ عن عدم قدرته على الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة وهو ما يدفع إلى الانحراف".[2]

والنظرية الاجتماعية عموما قد ركزت على تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك الفرد واعتبارها محددا له ودافعا لارتكاب الجريمة في حين أهملت عامل الإرادة والميول وبالتالي إهمال الجانب النفسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمادامت الجماعات الإجرامية التي تعامل معها الفرد صغيرا فإن تأثيرا سيكون ضعيفا مقارنة بتأثير المجتمع الكبير.

---

[1] بدر الدين علي وآخرون: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1987، ص ص23-24.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات-، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص 141.

كما نلاحظ مبالغة دوركايم في اعتبار أن فقدان المعايير سبب للإجرام فإن سلمنا بهذا الطرح فهل هذا يعني كل مجتمع يعرف ظاهرة الجريمة هو مجتمع متفكك أو منحل خلقيا؟ فإذا كان كذلك فلماذا لم يتسع نطاق الجريمة ليشمل أفراد المجتمع ككل؟

وعليه فإن مسألة فقدان المعايير هي نسبية جدا وتختص بالجماعات الصغيرة التي شكلت لنفسها ثقافة فرعية تقوم على معايير مناهضة لمعايير المجتمع الكبير الذي تنتمي إليه، كما أن مخالطة المجرمين لا تعني بالضرورة التأثر بهم أو تقليدهم أو التعلم منهم بعض الأنماط السلوكية، فقد تكون هذه المخالطة بدافع النصح والإرشاد والإصلاح، كما قد تكون بدافع فهم ثقافتهم ومرتكزاتهم من باب البحث والتقصي.

10-3- النظرية التكاملية:

لقد حاولت هذه النظرية تفسير السلوك الإجرامي بعدة عوامل نفسية، اجتماعية، ثقافية... إلخ وعدم الاكتفاء بعامل وحيد مثلما ذهبت إليه النظرية البيولوجية أو النفسية أو الاجتماعية، وبالتالي فإن هذه النظرية هي عبارة عن توفيق بين النظريات سالفة الذكر، ويؤكد هذا الطرح أكرم عبد الرزاق المشهداني بقوله: "إن تعقد الظاهرة الإجرامية وتعدد العوامل الداخلة في تشكيلها جعل من الصعوبة بما كان الأخذ بالنظريات الأحادية الطرف لتفسيرها، حيث إن الخطأ الذي وقعت فيه المداخل الفردية والاجتماعية هو أنها فسّرت طرفا من الظاهرة وأغفلت أطرافها الأخرى، مما رسم التنظير للسلوك الإجرامي بإشكالية عمدت الدراسة التكاملية إلى حلها وذلك بالجمع بين متغيرات هذه النظريات للتوصل إلى فهم أفضل للسلوك المنحرف، وتنطلق المدرسة التكاملية في تفسيرها للسلوك الإجرامي من نقاط رئيسية ثلاث هي:

- الشمولية أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط.
- عدم الارتباط باختصاص معين بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف.

– تعدد العوامل أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل".[1]

ويرجع العالم الأمريكي Waler kles "السلوك الإجرامي إلى ضعف أو فشل الاحتواء الداخلي (وهو قدرة الفرد على الإمساك عن تحقيق رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية) والاحتواء الخارجي (وهو قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثرا فاعلا على الأفراد) وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية أو الصراعات الأسرية ولعوامل جذب ممثلة في صحبة السوء والجماعات المنحرفة، بينما تنعكس صلابة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع ممثلة في توترات داخلية واتجاهات عدوانية وشعور بالنقص وعدم الصلاحية".[2]

خلاصة:

فعلا إن الجريمة مشكلة خطيرة تهدد المجتمع وأفراده خصوصا وأنها غير مقتصرة على مجال أو شريحة اجتماعية بعينها فالجريمة واحدة مهما تعددت أشكالها لكن أسبابها متعددة، وهي قد ترتبط بالفرد فقط (شخصية) كما قد ترتبط بالوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه وربما تمتد لتشملهما معا في آن واحد.

وعموما فالجريمة هي كل سلوك خارج عن الأطر القانونية والأخلاقية التي تستوجب من المجتمع عقاب مرتكبها نظرا للأضرار التي يلحقها بنفسه وبالآخرين، ولذلك فالوقاية أصبحت من أولويات المجتمع من خلال إعداد جيل صالح يحترم القيم والمعايير والأعراف والقانون... ويمتثل لها في سلوكاته، كما أصبح علاج المنحرفين والمجرمين تحديدا أيضا من أولويات المجتمع من خلال الإصلاحيات والسجون وغيرها من المؤسسات التي تعمل على إعادة تصحيح اتجاهات المجرمين وتوجيه اهتماماتهم لخدمة المجتمع ورقيّه.

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات–، مرجع سابق، ص ص146–147.

[2] بدر الدين علي وآخرون: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ص25–26.

محاضرة بعنوان: الانحراف الجنسي

تمهيد:

يمثل الانحراف الجنسي أحد أخطر أنواع الانحرافات السلوكية التي يرتكبها الفرد من خلال انتهاكه للقيم والمعايير الخلقية والعرف والقانون الذي يقرّه المجتمع، والأخطر من ذلك أنه يطال كلا الجنسين ويتركز حول نظرة كل جنس لذاته وللجنس الآخر وطبيعة التعامل معه، وقد شغل هذا الموضوع حيزا كبيرا من الاهتمام لدى علماء النفس والاجتماع ودفعهم لبحث أسبابه وعواقبه.

ونحن نسعى من خلال هذا الطرح إلى تسليط الضوء على أهم الجوانب التي تتعلق بهذه الظاهرة بدء بتحديد مفهومها وتوضيح أسبابها وأشكالها وتبيان آثارها وكيفية الوقاية منها أو علاجها.

1- تعريف الانحراف الجنسي:

"إشباع جنسي شاذ مقارنة بعامة الأفراد العاديين بالمجتمع حيث يكون مخالفا لمساره الطبيعي الذي وضع له قصد التوالد وتم صرفه في مسارات أخرى لا تؤدي الغرض الجنسي الخاص بالبشر في إطاره الصحيح، مما جعل اختلاف الآراء العلمية في الحكم عليه كل حسب مجال تخصصه إلا أن الغاية واحدة وهو شذوذ السلوك عما هو سائد عند السواد الأعظم من الناس (رجال ونساء)، مما يعرض صاحبه إلى مخالفة الأعراف المجتمعية والدينية والقانونية لبيئته وللخصوصية البشرية السوية[1].

"وترى بعض النظريات النفسية أن السلوك الجنسي المنحرف يتشكل أساسا نتيجة عوامل ترجع للخصائص النفسية للفرد نفسه، والتي ترتبط أساس بسمات الشخصية وتكوينها دون تجاهل للجانب المتعلق بالهيئة والتي يعيش فيها الإنسان، وما تتضمنه هذه البيئة من معطيات الحرمان النفسي والعاطفي وما توفره من إثارة وعدم مراقبة وتوجيه"[2].

---

[1] زرزورة عبيد: دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة – دراسة سيكوديناميةلحالات بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه تخصص علم النفس العيادي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص35.

[2] علي الحوات: الجرائم الجنسية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997، ص23.

"والسلوك الجنسي السوي هو الذي غايته تحقيق الاتصال الجنسي بهدف التناسل بين ذكر وأنثى عن رضا وطيب خاطر، وبالتالي فغن السلوك الجنسي يكون سويا إذا حقق هذا الهدف وكان مبنيا على رضا وطيب خاطر، أما إذا كان غير ذلك وأصبح في حد ذاته فإنه يعتبر سلوكا جنسيا منحرفا"[1].

ويعرفه ناجي الجيوش بأنه: "كل نشاط جنسي فعلي أو قولي أو خيالي قد يؤدي إلى النشوة الجنسية أو يهدف إل اللذة الجنسية دون النشوة وقبلها، اعتاده المرء وألفه وفضله وآثره على الممارسة الجنسية السوية والسليمة في الوصول إلى النشوة الجنسية أو اللذة التي تسبقها بشكل رئيسي ومستمر ومتكرر بملء رضاه ودون إكراه أو اضطرار، في العلن أو الخفاء، الأمر الذي قد يؤدي إلى عقوبة شرعية قانونية بالسجن أو بالنفي أو مجتمعية بالوصم أو بالنبذ"[2].

كما يعرف على أنه "الإشباع الجنسي غير المشروع مع الجنس الآخر حيث تصبح هذه الصورة الشاذة من الصور المفضلة أو الوحيدة للنشاط الجنسي"[3]

وعموما فالانحراف الجنسي يعني ممارسة علاقة جنسية غير شرعية مع طرف آخر قد يكون من نفس الجنس أو من جنس آخر برضاه أو بعدمه، سواء توافرت فيه المؤهلات التي تمكن هذا الطرف من ممارسة الجنس كالسن، العقل، البلوغ الجنسي... إلخ، وقد تتعدى هذه الممارسات المنحرفة الإنسان إلى الأموات كما قد تتعدى الإنسان إلى الحيوان، كما يعتبر استراق النظرات ممارسة جنسية انحرافية، والجدير بالذكر أن هذه الممارسات خارجة عن الأطر والقواعد المجتمعية ويعاقب عليها القانون.

[1] علي الحوات: الجرائم الجنسية، مرجع سابق، ص39.

[2] أحمد بن محمد الشهري: الانحراف الجنسي عند البلوغ وعلاقته بالاعتداء أثناء الطفولة، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص14.

[3] علي الحوات: مرجع سابق، ص41.

2- أشكال الانحراف الجنسي ومظاهره:

2-1- المثلية الجنسية:

"وهو الرغبة في الاتصال الجنسي بشخص من نفس الجنس أو الميل الجنسي إلى أفراد في الجنس، ويرجع علماء النفس التحليلي هذا الانحراف إلى اصطراب في النمو النفسي الجنسي للفرد وإلى ثبوت في أطوار النمو وجمودها في مرحلة من مراحل النمو، ويرجع هذا الانحراف الجنسي إلى عجز في نمو الفرد نموا طبيعيا في حياته الجنسية، وقد يكون الطفل الذكر يتعرض لموقف أو خبرة شاذة من الجنس الآخر جعلته يخشاه ويمتنع عن التعامل معه أو الميل إليه فيتجه بموضوع ميله نحو نفس الجنس"[1]، والمثلية الجنسية قد تكون بين رجل ورجل ويسمى لواطا، أو امرأة مع امرأة ويسمى سحاقا.

2-2- البيدوفيليا Pedophilia :

يعني الفرد الذي ينجذب جنسيا للأطفال (ذكورا وإناثا) وعادة ما يكون من الجنس الذكري يؤدي الانجذاب إلى الممارسة الجنسية سواء عن طريق اغتصاب الطفل (ة) أو استغلاله (ها) جنسيا، ولعل السبب في ممارسة البالغ الجنس مع الأطفال يرجع إلى عقدة نفسية تجاه المرأة البالغة.

2-3- المتحولون:

وهناك نوعان:

- وهم من يولدون بعضوين تناسليين ذكري ظاهر وأنثوي باطن أو العكس، ويحدث استئصال العضو الزائد ليبدو الفرد على شكله الحقيقي إن كان ذكرا أم أنثى، وذلك لحاجة طبية وإنسانية في نفس الوقت.
- النوع الثاني وهم المتشبهون بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال في سلوكهم ولباسهم وحتى في شكلهم العام.

ويطلق في هذا المقام على الصنف الأول (الرجال المتشبهون بالنساء) اسم المخنثين أو الجنس الثالث، أما الصنف الآخر (النساء المتشبهات بالرجال) فيطلق عليه الجنس الرابع.

---

[1] عبد الرحمن العيسوي: شخصية المجرم دوافع الجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1990، ص103.

2-4- الحب الأثري:

"وهو أكثر الانحرافات الجنسية شيوعا وأقلها خطرا، وحب الأثر معناه حب أشياء ذات صلة بمثير الحب الأصلي مثل الحذاء أو المنديل أو القفاز أو الملابس الداخلية وغيرها، وقد يتخذ شكلا عاما فيميل الشخص إلى جميع الملابس الداخلية مثلا لجميع الناس وليس فقط لمحبوبته، ومن ثم يقوم بارتكاب جريمة سرقة هذه الملابس الداخلية فيصطدم مع القانون"[1].

2-5- التلصصية:

ويشمل هذا السلوك الجنسي المنحرف كلا الجنسين ويعني استراق كل جنس النظرات إلى الأعضاء التناسلية (المفاتن) للجنس الآخر، وتكون هذه النظرات شهوانية وعادة ما تكون واضحة في نظرات الذكور لمفاتن المرأة.

2-6- الاغتصاب:

"ويقصد بذلك أن يغتصب الرجل امرأة بالقوة أو الاستدراج لمزاولة الجنس معها، أو العكس بأن تقوم المرأة بإغواء الرجل واستدراجه لمزاولة الجنس معها، وإذا امتنع عن ذلك اتهمته بشتى أنواع التهم"[2].

2-7- جماع الأموات خاصة عند الذكور وإشباع رغباتهم الجنسية مع الإناث الميتات.

2-8- جماع البهائم على حساب الإنسان وقد يشمل الذكور والإناث.

2-9- ممارسة العادة السرية وهذا الأمر موجود لدى كلا الجنسين وعند الذكور بوجه أخص، وذلك من خلال مداعبة الأعضاء التناسلية وتكون منتشرة لدى المراهقين أكثر.

2-10- الاحتكاك الجنسي:

هناك من يرغب بملامسة والاحتكاك بالجنس الآخر متى نحت له الفرصة لذلك، ويشمل ذلك الذكور والإناث كما قد يكون من نفس الجنس.

---

[1] عبد الرحمن العيسوي: شخصية المجرم دوافع الجريمة، مرجع سابق، ص102.

[2] علي الحوات: الجرائم الجنسية، مرجع سابق، ص84.

"وهناك رغبة عند بعض الأشخاص في إشعال النار لكي يستثار الفرد جنسيا ويشعر باللذة، وتوجد هذه النزعة عند الصبية المراهقين، وعندما المراهق اللهب فإنه يستثار جنسيا وقد يستجيب تلقائيا وقد يستعين بممارسة العادة السرية"[1].

2-11- زنا المحارم:

وهي اتصال رجل بامرأة في علاقة غير شرعية بحيث تكون هذه المرأة من محارمه كاتصال الأب بابنته جنسيا أو بزوجة أخيه مثلا، وهذا الفعل المخل بالحياء يعاقب عليه القانون ويزجره المجتمع.

2-12- الجنس المثلي المزدوج:

وهناك من يمارس من الذكور الجنس مع الإناث وفي نفس الوقت يمارس عليه الجنس من طرف ذكر آخر، وبالتالي فهذه الممارسة الجنسية مزدوجة.

2-13- الاستعراض أو العروضية Exhibitionnisme:

يعرف بأنه "ميل متكرر أو دائم نحو كشف الأعضاء الجنسية الذاتية للغرباء (غالبا من الجنس الآخر) أو الناس في الاماكن العامة، دون محاولة الاتصال الوثيق ولا تحدث دائما حالة من الإثارة الجنسية وقت الاستعراء وغالبا ما يلي الفعل ممارسة العادة الجنسية، وقد يكشف هذا الميل عن نفسه بسلوك علني في أوقات الكرب العاطفي أو الأزمات فقط تفصل بينها أوقات"[2].

3- أسباب الانحراف الجنسي:

- ضعف الوازع الديني لدى الفرد.
- العقد النفسية حيال الجنس الآخر (المثلية الجنسية لكلا الجنسين).

[1] عبد الرحمن العيسوي: شخصية المجرم ودوافع الجريمة، مرجع سابق، ص101.

[2] زرزورة عبيد: دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة – دراسة سيكوديناميةلحالات بمدينة بسكرة، مرجع سابق، ص81.

– التربية الخاطئة من خلال السماح بالاختلاط بين الجنسين لاسيما في مرحلة المراهقة، يقول الله عز وجل: "وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيرُ مَلُومِينَ، فَمَنِ ابْتغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ"[1].

– غياب الدور الرقابي للوالدين على تصرفات الأبناء لاسيما في الأسر المتفككة وبالتالي **تراجع سلطة الضبط الاجتماعي.**

– القدوة السيئة ففي حال فجور الأب أو الأخ أو بغاء الأم أو البنت فإن هذا عامل تأثير سلبي على شخصية الأبناء ودافع قوي للتقليد.

– الفقر والفاقة وهذا –أيضا– ما قد يكون من بين أسباب بغاء المرأة.

– الوسط الاجتماعي المنحل الذي ينتمي إليه الفرد ومصاحبته لرفقاء السوء سبب في انحرافه جنسيا.

– مشاهدة الأفلام الإباحية من طرف الأبناء خصوصا في حال الاختلاط وفي سن مبكرة يزيل حاجز الحياء بينهم ويدفعهم للتقليد أكثر.

– الاستخدام السيء للأنترنت من خلال الولوج لمواقع الإباحية أو مجلات هابطة وما تتضمنه من عري وعدم ستر للعورة لكلا الجنسين.

– تعاطي المخدرات والمسكرات.

– عدم غض البصر والنظر إلى المحرمات.

– تدني مستوى الوعي بخطورة هذه الممارسات الجنسية المنحرفة.

– تأخر سن الزواج قد يؤدي بالرجل أو المرأة إلى ممارسة الجنس إشباعا لرغبته البيولوجية وقد تكون نتيجة التجارب العاطفية الفاشلة.

– الضعف الجنسي للرجل يؤدي بالمرأة إلى ممارسة الدعارة (الخيانة الزوجية) وفي مقابل ذلك فإن البرودة الجنسية للمرأة تؤدي بالرجل إلى الفجور.

[1] سورة المؤمنون: الآيات 5-6-7

4- الآثار المترتبة عن الانحراف الجنسي:

- تفكك العلاقات والروابط الاجتماعية في الأسرة والمجتمع.

- انتشار الجريمة.

- انتشار ظاهرة الأبناء غير الشرعيين أو مجهولي النسب.

- الإصابة ببعض الأمراض العضوية كضعف البصر وضعف الذاكرة بالنسبة للمتلصصين مثلا وهذا ما أثبتته الدراسات العلمية الحديثة إلى جانب بعض الحالات مثل:

- "الخرف (Dementia).

- إصابة الدماغ في الفصّ الصَّدغي (Temporal lobe).

- فقدان التركيز.

- الإصابة بالفيروسات المنقولة جنسيًا، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، والتهاب الكبد"[1].

- انتشار الرذيلة والإباحية من خلال انتشار بيوت الدعارة.

- الإصابة باضطرابات نفسية.

- التعرض لعقوبات بالسجن بالنسبة لممارسي الدعارة والاغتصاب... إلخ.

- هدر المال في سبيل إشباع الغريزة الجنسية بطريقة غير مشروعة.

- إصابة الفرد المعتدى عليه بعقد نفسية خطيرة قد تؤدي به إلى الانتحار.

- سوء التكيف الاجتماعي بالنسبة للشخص المنحرف جنسيا.

- عدم قدرة الشخص المنحرف جنسيا على شغل دوره ومكانته المتوقعة منه اجتماعيا وذلك راجع إلى نظرة المجتمع السلبية له وعدم توفر عامل الأهلية لديه في ظل غياب ثقة الآخرين به.

- اتجاه المنحرفين جنسيا إلى تعاطي الكحول والمخدرات.

- حالات الخوف المستمر من الإصابة بمرض الإيدز واحتمال الوفاة.

- ضعف جهاز المناعة مما يجعل الجسم أكثر عرضة للأمراض.

- حالات الاكتئاب.

---

[1] **https://is.gd/sDScy6** (تمت الزيارة يوم **25** ماي **2023** على الساعة **09:30**)

5– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الانحراف الجنسي:

5–1– على مستوى الأسرة:

– التربية الجنسية السليمة للأبناء من طرف أسرهم.

– متابعة الوالدين للأبناء في كل تصرفاتهم وعقابهم على أخطائهم بعد توضيحهما للخطأ وخطورته ونصحهما.

– تشجيع زواج الأبناء البالغين (الشباب).

– فصل الذكور عن الإناث في الفراش بمجرد بلوغهم الجنسي.

– التكفل بالمنحرفين جنسيا من الأبناء وعدم طردهم أو استبعادهم من الأسرة وعرضهم على أطباء مختصين لعلاجهم، ويقترح أشرف محمد أحمد علي يكون العلاج كمايلي:

- **العلاج الطبي عن طريق المضادات الطبية.**
- **العلاج النفسي يمكن تحقيق العلاج النفسي عن طريق الآتي:**
- **التحليل النفسي العمل على تحليل دوافع المريض الجنسية وذلك لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الانحرافات الجنسية.**
- **العلاج السلوكي العمل على تبديل العادات السلوكيات والانحرافات الجنسية بأخرى سليمة**
- **العلاج الجماعي عن طريق المساندة الانفعالية وتعزيز الشعور بالانتماء للجماعة[1].**

– القدوة الحسنة للأبناء فلا ينبغي أن يكون أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة قدوة للأبناء وهو في ذاته منحرف جنسيا.

– اختيار الوالدين الرفقة الحسنة لأبنائهم.

– حسن اختيار الوالدين لحي السكني الذي يقيمون فيه.

– حسن اختيار الزوجة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "تَخَيَّرُوا لِنُطَفِكُم فَإِنَّ العِرْقَ دَسَّاسٌ".

5–2– على مستوى الفرد:

– التمثل بقيم المجتمع ومعايير المجتمع.

[1] أشرف محمد أحمد علي: "الانحرافات الجنسية وسط الشباب الجامعي"، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، العدد07، سبتمبر 2017، ص268.

– تنمية الوازع الديني من خلال الحفاظ على الصلاة والقيام بباقي العبادات الأخرى.

– تجنب رفقاء السوء والمنحرفين.

– شغل أوقات الفراغ في الأمور المفيدة.

– غض البصر سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

– اللباس المحتشم الذي لا يبدي مفاتن الجسد.

– الزواج لمن استطاع الباءة أو الصوم لمن لم يستطع ذلك.

5–3– على المستوى الإعلامي:

– بث البرامج التربوية التي تتضمن الإرشاد والتوجيه والتوعية.

– مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وبيان عواملها وآثارها السلبية.

– استخدام الأنترنت في الأمور العلمية فقط.

5–4– على المستوى المجتمعي:

– تركيز المساجد على الوقاية أو العلاج من هذه المشكلة الخطيرة من خلال إلقاء دروس وخطب حول هذه المسألة.

– تفعيل دور الجمعيات النفسية والثقافية في التوعية بمخاطر هذه الظاهرة.

– تفعيل دور المؤسسات الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة وعدم خرق الآداب العامة.

– وضع عقوبات صارمة لمرتكبي الجرائم الجنسية مهما كان نوعها.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الانحراف الجنسي كغيره من المشكلات الاجتماعية الأخرى تتحكم فيه عدة عوامل ذاتية منها: ضعف الشخصية، خبرات الطفولة السيئة، ضعف الوازع الديني، العقد النفسية... إلخ، وأخرى موضوعية تتعلق بالوسط الذي ينتمي إليه الفرد انطلاقا من الأسرة، جماعة الرفاق، الحي السكني، المدرسة، وسائل الإعلام... إلخ، ويتطلب مواجهة هذه المشكلة تظافر جهود المؤسسات الاجتماعية كلها للوقاية منها أو علاجها من خلال لتنمية الوعي بخطورتها وكيفية التعامل معها ومحاولة القضاء على أسباب

ظهورها، لاسيما وأن الأفراد هم رأس المال البشري للمجتمع ورعايتهم تعني ضمان قوة عمل مؤهلة نفسيا وبدنيا ومعرفيا خصوصا وأن الممارسات الجنسية المنحرفة أساسا تسبب لممارسيها الإصابة بأمراض خطيرة مثل الإيدز الذي يودي بحياتهم، ومنه فمسؤولية رعاية الأفراد ووقايتهم من الانحرافات الجنسية هي مسؤولية جماعية أيضا لا فردية فحسب لأن انحراف الفرد قد يكون سببا في انحراف الكثير من أفراد المجتمع.

محاضرة بعنوان: مشكلة الطلاق

تمهيد:

تعتبر الأسرة الجماعية الاجتماعية الأولى يتعامل معها الفرد منذ ميلاده ويتلقى في إطارها القيم والمعايير والمُثل والعادات والتقاليد والأعراف التي يقرها المجتمع إذ ففيها تتبلور اتجاهاته وتصقل خبراته وتنمى ميولاته ليكون فيما بعد أكثر قدرة على الاندماج في المجتمع الكبير الذي ينتمون إليه وشغل أدواره الاجتماعية المتوقعة منه مستقبلا، لكن في بعض الأحيان ما تتعرض الأسرة إلى بعض المشكلات التي تهز أركانها بل وتحول دون قيامها بدورها الأساسي وتبقى آثارها واضحة على شخصية أفرادها وفي مقدمتها مشكلة التفكك الأسري (وبوجه أخص الطلاق)، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذه المحاضرة.

1- تعريف الطلاق:

يعرف الطلاق بأنه ذلك الخلل أو الانحلال الذي قد يصيب العلاقات والروابط القائمة بين الوالدين أو بينهما وبين أبنائهما نتيجة عجز أحد هذه الأطراف الثلاثة عن القيام بالدور الذي يتوجب عليهم القيام به سواء كان ذلك بشكل إرادي أو غير إرادي[1].

كما يعرف على أنه عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة بعد دخولهما الحياة الزوجية (العلاقات الزوجية) بغض النظر عن الشكل الذي تم به الطلاق، وبالتالي انهيار الوحدة الأسرية نتيجة لتعاظم المشكلات بين الزوجين بسبب تدخل الأهل في العلاقة الزوجية، بالإضافة إلى الاستقلال المادي والفكري للزوجات بسبب إظهارهن شخصيتهن المستقلة عن الزوج والرغبة في تلبية حاجياتهن بمفردهن من خلال عملهن وكذا تحصيلهن العلمي الذي يضمن لهن مستقبلا زهرا واستقلالية عن الآخرين[2].

---

[1] ليلى ايديو: "التفكك الأسري و أثره على البناء النفسي والشخصي للطفل مقاربة سوسيونفسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد11 ، جوان 2013، ص46

[2] مسعودة كسال: نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية: 2012-2013، ص 44

ويطلق عليه أيضا التفكك المادي الّذي يحدث بفك الرابطة الزوجية بين الأبوين نتيجة تفاعل عدة عوامل إجتماعية، ثقافية واقتصادية، وبتكرر الخلافات بينهما وبعد فشلهما في حلّ النّزاعات يتخذان قرارا مصيريا يهدد اِستقرار الأسرة وهو الطلاق[1].

كما يعرف أيضا على أنه انفصال الزوجة عن الزوج وحل عقد الزواج الرابط بينهما نتيجة العنف الممارس ضدها بمختلف أنواعه[2].

لكن في بعض الأحيان لا تصل الخلافات بين الزوجين إلى درجة الانفصال النهائي عن بعضهما البعض ويستمران في العيش سويا تحت سقف بيت واحد ويطلق عليه التفكك الأسري الجزئي أو الّتفكك المعنوي أو الطلاق الصامت وهو "يمس العلاقات الزوجية بحيث ينفر أحد الزوجين من الآخر أو نهائيا وإن كانا معًا في منزل واحد، فينقطع التفاعل بين الزوجين وتنعدم بينهما لغة الحوار بشكل إيجابي، وللنّوعين خطورته الشّديدة على الأسرة[3]، ويشمل حالات الانفصال والهجر المتقطع نتيجة عدم تفاهم الطرفين، ويتسم هذا النوع بكثرة المشاجرات بين الزوجين واستمرار حالة القلق والتوتر بينهما والتي تطال في غالب الأحيان كل أفراد الأسرة.

ومنه نستنتج أن الطلاق عبارة عن خلل يصيب العلاقات الزوجية داخل الأسرة فيصيبها بالفتور أو التصدع مما يتسبب في حالة من اللااستقرار لدى أعضائها لكنهم يتعايشون مع الوضع وتستمر العلاقة الزوجية رغم هذه الخلافات، ويطلق عله بالطلاق الصامت أو المعنوي، وقد يستحيل على الطرفين أو أحدهما الاستمرار في العيش سويا لينتهي بهما الأمر إلى فض العلاقة الزوجية نهائيا.

---

[1] هالة لبرارة: العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري في الوسط الحضري بالجزائر دراسة ميدانية بباتنة – مدينة عين التوتة أنموذجا– أطروحة دكتوراه علوم في علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاجّ لخضر/باتنة، السنة الجامعية: 2017–2018، ص 37.

[2] جوهرة حيدر: أثار الصدمة النفسية لدى المرأة المعنفة المطلقة دراسة عيادية لـ 04 حالات بولاية بسكرة من خلال اختباري الرورشاخ وتفهم الموضوع، أطروحة دكتوراه في علم النفس ل م د – تخصص علم النفس المرضي للراشد – قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، السنة الجامعية: 2018–2019، ص 29.

[3] هالة لبرارة: مرجع سابق، ص 37.

2- أركان الطلاق :

3-1- الزوج: وهو المؤسس للعلاقة الزوجية والتي تحتكم أساسا إلى الضوابط الشرعية والقانونية، ويشترط فيه أن يكون عاقلا غير مجنون وغير مكره عليه عند إقدامه على الطلاق.

3-2- الزوجة التي جمعتها بالزوج المطلق رابطة زواج حقيقية تحتكم هي الأخرى إلى نفس الضوابط الشرعية والقانونية الني يقرها المجتمع.

3-3- اللفظ الدال على الطلاق والذي قد يكون صريحا كأن يقول لها أنت طالق، أو كناية أي ما دل ضمنيا على الطلاق.

3- مراحل الطلاق:

تشير باك(beck) إلى أن التفكك الأسري يمر في العادة بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

3-1 مرحلة الكمون: وهي فترة محدودة قد تكون قصيرة جدا بحيث لا يمكن ملاحظتها، و الخلافات فيها سواء كانت صغيرة أو كبيرة لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.

3-2 – مرحلة الاستثارة: وفيها يشعر أحد الزوجين أو كلاهما بنوع من الارتباك و بأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي يحصل عليه.

3-3- مرحلة الاصطدام: و فيها يحدث الاصطدام أو الانفجار نتيجة للأفعال المترسبة، حيث تظهر الانفعالات المكبوتة لمدة طويلة.

3-4- مرحلة انتشار النزاع: إذا زاد التحدي والصراع والرغبة في الانتقام فإن الأمور تزداد حدة، ويؤدي ذلك لزيادة العداء والخصومة بين الزوجين والنقد المتبادل بينهما، حيث يكون هدف كل طرف هو الانتصار على الطرف الآخر دون محاولة الوصول إلى التسوية، وينظر كل منهما إلى نفسه على أنه الإنسان المتكامل على حساب الطرف الآخر، ويزداد السلوك السلبي، وإذا كان النزاع في البداية يتعلق بناحية معينة فإنه سرعان ما ينتشر ليغطي النواحي الأخرى المتعددة.

---

[1] ليلى ايديو: "التفكك الأسري و أثره على البناء النفسي والشخصي للطفل مقاربة سوسيونفسية"، مرجع سابق، ص ص 46-47

3-5 – مرحلة البحث عن الحلفاء: إذا لم يستطع الزوجان حل المشكلة بمفردهما فإنهما يبحثان عمن يساعد هما في تحقيق ذلك من الأهل و الأقارب و الأصدقاء ، وإذا استمر النزاع لفترة طويلة فإن القيم و المعايير التي تحكم بناء الأسرة تصبح مهددة ، وهنا قد يلجأ أحد الطرفين أو كلاهما للحصول على إشباع من خلال المصادر الأخرى البديلة مثل التركيز على الاهتمام بالأطفال، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتركيز على النجاح في العمل على حساب الإشباع الذي يتحقق داخل الأسرة.

3-6 – مرحلة إنهاء الزواج: عندما يكون لدى الزوجين على الأقل الدافعية و الرغبة لتحمل مسؤولية القرار المتعلق بالانفصال تبدأ إجراءات الانفصال ، والتي تعني عدم التفكير في العودة مرة أخرى للحياة الزوجية ، وهنا قد يوكل أحد الطرفين أو كليهما محاميا لذلك ويلجأ للقضاء.

4- حجم مشكلة الطلاق في الجزائر:

بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 57461 حالة خلال سنة 2013، ويُظهر تطور عدد حالات الطلاق ما بين 2005 و2013 ارتفاعا بحجم 26440 حالة أي ما يعادل 85.2% وبذلك فالمعدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة قد ارتفع من 0.94‰ إلى 01.50‰ خلال هذه الفترة، أما معدل الطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق للسنة على عدد الزواجات لنفس السنة فقد انتقل من 11.10% إلى 14.81% خلال نفس الفترة[1].

كما كشفت رئيسة الجمعية الوطنية لحقوق المرأة المطلقة السيدة خلفية فتيحة في الملتقى الوطني الأول حول تفشي ظاهرتي الطلاق والخلع في المجتمع الجزائري، المنظمة نهاية الأسبوع، من طرف المكتب الوطني للجمعية الوطنية لشؤون المرأة المطلقة والأرملة والطفولة، مكتب برج بوعريريج على مستوى مركز الترفيه العلمي بالعناصر عن تزايد مستمر للظاهرة التي أضحت تهدد بيوت الجزائريين ونسيج المجتمع، إذ تم تسجيل 47 ألف حالة طلاق وطنيا خلال سنة 2014 وارتفعت إلى سقف 58 ألف حالة سنة 2016[2]. وذكرت وزيرة التضامن الجزائرية أن عدد حالات الطلاق في الجزائر خلال عام 2017

---

[1] https://is.gd/QSFaXY (تمت الزيارة يوم 30 أفريل 2023 على الساعة 10:00)

[2] https://is.gd/ykChO6 (تمت الزيارة يوم 30 أفريل 2023 على الساعة 10:00)

وصل إلى 65 ألفاً و637 حالة، فيما سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (منظمة غير حكومية) أكثر من 68 ألف حالة طلاق في 2018 بزيادة قدرها 3 آلاف حالة، مقارنة بعام 2017، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الـ8 عربياً و73 عالمياً. ظاهرة أخرى لا تقل خطورة كشفت عنها الوزيرة الجزائرية، تتعلق بارتفاع حالات الخلع في الجزائر، إذ ذكرت أن 13 ألف جزائرية خلعن أزواجهن في 2018، ما يمثل 19% من العدد الإجمالي لحالات الطلاق في البلاد. واستناداً إلى المعطيات التي قدمتها الدالية غنية، فإن 48.6% من حالات الطلاق تمت "بإرادة منفردة" من أحد الزوجين، و15% برضا الطرفين، و19.8% عن طريق الخلع، و16% تطليقا مباشرا، مشيرة إلى أن حالات الطلاق لم تشمل الشباب فقط، بل تعدت وانتشرت في أوساط المسنين.[1].

5- أسباب الطلاق:

- فشل الوالدين في التنشئة الأسرية السليمة لأبنائهم: الأسرة هي المسؤولة عن إشباع الحاجات العاطفية للأبناء كالعطف والشفقة والحب والعدل بين الأبناء والبنات، وتحريرهم من المخاوف والقلق وكل ما من شأنه أن يهدد أمنهم النفسي. فيشعر الأبناء بأنهم محبوبون ومرغوب بهم، وأنهم موضع إعزاز للأسرة. ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان المناخ الأسري يسوده الاستقرار والتماسك. فالأسرة هي القادرة على تنمية هذا الشعور بالعطف والتضحية والمحبة، وهي التي تتولاه بالنماء، مما يسهم في استقرار الحياة النفسية والاجتماعية للأبناء، فيما يتعذر إشباع هذه الحاجات في المناخ الأسري المضطرب المشحون بالقلق والصراع والخوف. ويجب على الوالدين أن يدركا عظيم المسؤولية الملقاة عليهما تجاه أبنائهم.[2]

- طغيان الأنانية لدى أحد الزوجين واستئثاره برأيه أو دخله المادي أو ممتلكاته وانكبابه على إشباع رغباته دون فتحه المجال أمام الطرف الآخر لمشاركته الأمر، والتفكير في مستقبله وكأنه يعيش بمنأى عن شريكه وأن البيت لا يعدو كونه مكانا للقاء والمبيت وربما الشجار، وغالبا ما تكون هذه الأنانية سببا قويا في انهيار العلاقة الزوجية وعدم تقبل الضحية فكرة التراجع عن هذا القرار المتخذ.

---

[1] https://is.gd/E08Lgm (تمت الزيارة يوم 30 أفريل 2023 على الساعة :10:20)

[2] نادية هايل عبد الله العمرو: التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الاردن :- دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، رسالة ماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي، قسم الإرشاد والتربية الخاصة، جامعة مؤتة، السنة الجامعية: 2007، ص16

– طبيعة تكوين شخصية كل من الزوجة والزوج، فلكل منهما سمات مزاجية وأنماط سلوكية تختلف عن الآخر الذي قد لا يستطع التكيف معها ما يخلق عنده انزعاجا ونفورا ويمكن أن نوضح هذا في النقاط التالية:

– قد كون أحد الزوجين انطوائيا يحب العزلة والتكتم.

– بعض الأزواج يلجئون في تفسير الوقائع إلى أحاسيسهم التي تكون خاطئة وغير منطقية.

– هناك من الأزواج من هم منفعلون ومتسرعون في إصدار القرارات وإطلاق الأحكام المسبقة.

– هناك أنماط سلوكية تتعلق مثلا بالأخلاق، النظافة، طرق المعاملة والمحادثة، حتى طريقة الأكل واللباس يكتسبها الفرد خلال تنشئته الأولى في الأسرة، ويكون من الصعب تغييرها حتى يرضي الطرف الآخر[1].

– انخفاض المستوى الثقافي و التعليمي و القيمي داخل الأسرة يؤدي إلى امتصاص الأطفال لقيم غير مرغوب فيها تكون سببا في كثير من المشكلات الأسرية في أسرهم الحالية ثم ينقلونها بعد ذلك إلى أسرهم المستقبلية، وكذلك عندما ينتمي إطراف الزواج إلى أصول ثقافية متباينة ويخضعان لمجموعة من المعايير و القيم الاجتماعية المختلفة فان هذا التباين والاختلاف يؤديان لكثير من الصراعات و التوترات داخل الأسرة الواحدة لتباين الثقافات و الاتجاهات و يعتبر الطلاق أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بدون استثناء[2].

– خروج المرأة للعمل فالكثير من علماء الاجتماع يرون أن خروج المرأة لميدان الشغل لم يسهل من حياتها بقدر ما ضاعف من مسؤولياتها، فبالإضافة إلى أدوارها الأساسية كأم وزوجة أضيفت على عاتقها أدوار اجتماعية أخرى حيث أصبحت المرأة بين نارين الأولى: تنشئة الأبناء ومتابعة دراستهم ورعايتهم و تلبية كامل احتياجاتهم، والثانية الالتزام بالانضباط الوظيفي خارج المنزل وهذا ما قد يصعب عليها أدائها

---

[1] هالة لبرارة: العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري في الوسط الحضري بالجزائر دراسة ميدانية بباتنة – مدينة عين التوتة أنموذجا–، أطروحة دكتوراه علوم في علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاجّ لخضر/باتنة، السنة الجامعية: 2017–2018،ص 209

[2] سليم العايب: التفكك الأسري و أثره على انحراف الطفل، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09–10 أفريل 2019 بقسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة.

الوظيفي على أكمل وجه إمَّا المهني أو الأسري وغالباً ما يكون الإهمال على المستوى الأسري[1]، والسبب في حدوث الخلافات الأسرية واستتباب الحالة التوتر والقلق المستمر على مستوى علاقة الزوجين ببعضهما البعض والتي تنتهي في كثير من الأحيان بالطلاق.

– تدخل الأهل في حياة الزوجين ومحاولتهم معرفة كل تفاصيل حياتهما ومشاركتهما في اتخاذ القرارات الخاصة بهما دون رغبة من أحدهما أو كليهما، وهذا ما يزعزع ثقة أحد الطرفين بالآخر بسبب إفشائه لأسرار الشريك ويزرع في نفسه الحقد والكراهية تجاهه، ويتجلى فيما بعد في شكل تحديه ومقاومته وعناده ومخالفته في كل صغيرة وكبيرة.

– الاستخدام السيء للتكنولوجيا والاتصالات الحديثة: أكدت الدراسات أن وسائل الاتصال الحديثة تعد سببا مهما في تفكيك الأسرة المعاصرة لأنها استنزفت أغلب أوقات أفرادها وشتتت تفكيرهم، مما أدى بأعضاء الأسرة خاصة الأب والأم بتجاهل أدوارهما المنوطة بهما خاصة الأدوار التنشئية، فرغم الإيجابيات التي حققتها التكنولوجيا بجعلها العالم قرية صغيرة إلا أنها أثرت سلبا على الأسرة في المجتمعات المعاصرة خاصة من الجانب القيمي والديني، وبسبب الانترنت انخفض مستوى التواصل الأسري، تقلص مجال الحوار، كما قل شعور الآباء والأبناء بالحميمية الأسرية بسبب ضعف الروابط والعمليات الداخلية كالتعاون والتفاعل والمساندة، وهذا مؤشر دالٌّ على معاناة أفراد الأسرة من عدم التوافق الذي يزيد من مدة التباعد بين الزوجين وبين الأولاد وهذا ما يعبر عنه التفكك[2].

وإلى جانب هذه العوامل المذكورة للطلاق وغيرها، فقد وضع الباحثون الاجتماعيون عوامل أخرى للطلاق خاصة بالزوجين التي هي أقل أهمية من هذه العوامل الأولى، ولكن قد تعجل قرار الطلاق في بعض الحالات وهذه العوامل تتمثل في الكراهية، الزواج بامرأة أخرى، عجز الزوج ومرضه، سوء معاملة

---

[1] نسرين شرقي: أهم العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية لعينة من المطلقين بمدينة الجزائر، رسالة الماجستير تخصص: العائلة و السكان، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، السنة الجامعية: 2010–2011، ص 77.

[2] هالة لبرارة: العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري في الوسط الحضري بالجزائر دراسة ميدانية بباتنة – مدينة عين التوتة أنموذجا– مرجع سابق، ص207

الزوج، كبر سن الزوج وعدم التكافؤ الصحي والجنسي، إدمان الزوج للقمار والخمر، وتعاطيه للمخدرات وإهماله لواجباته الزوجية نحو زوجته وأولاده[1].

– إصابة أحد الطرفين بمرض مزمن يحول دون قيامه بأدواره الاجتماعية المعهودة وهو ما يجعل منه عالة على غيره ومصدر قلق وإزعاج له، ويرى استحالة الاستمرار في هذه العلاقة الزوجية فيطالب بالانفصال.

– الخيانة الزوجية: تعتبر الخيانة الزوجية انحرافاً جنسياً ، فهي تُعبر عن اضطرابات عاطفية وجدانية لدى الأزواج، وعدم القدرة على السيطرة على الشهوات والرغبات الجنسية، كما تدل على عدم النضج العاطفي الانفعالي لهم وكل سلوك خائن هو إضرار بشريك العلاقة في ماله وعرضه وحياته والخيانة الزوجية عموما تعكس غياب التكيف الجنسي بين الزوجين مما يدفع بهما للخروج طلبا للإشباع بالطريقة الغير شرعية وعموما فالعوامل التي تدفع بالفرد إلى الخيانة الزوجية هي نفسها عوامل غياب التوافق الجنسي وهي باختصار: التربية الجنسية التي يتلقاها الطرفين، ومدى خبرة كل منهما بالنشاط الجنسي، ودرجة الإشباع الجنسي التي يطمحان إليها إضافة التوافق العاطفي الجنسي[2].

6– الآثار المترتبة عن الطلاق:

يشكل الطلاق صدمة نفسية قوية للرجل الذي بذل كل ما بوسعه لتأسيس علاقة زواجية وتكوين أسرة، وغالبا ما يستغرق منه التحضير للزواج ومستلزماته سنوات من العمل والادخار والتعب وربما البحث عن شريكة الحياة المناسبة، ولسبب ما يتلاشى ذلك الحلم في فترة وجيزة بفك الرابطة الزوجية والأخطر من ذلك البعد عن أبنائه في حال الإنجاب على الرغم من تعلقه الكبير بهم، وحرمانهم من حبه وعطفه وتفقد أحوالهم، إلى جانب الخسائر المادية المترتبة عن الطلاق كدفع النفقة والإيجار وأتعاب المحامي ... إلخ، ويجد نفسه أمام تأنيب الضمير ومعاتبة الأقارب والأصدقاء وأكثر اتجاها نحو العزلة والانطواء.

إلا أن الزوجة التي تتعرض للطلاق هي الأكثر ضررا خاصة مع تدني مكانة المرأة في مجتمعاتنا العربية، والمطلقات منهن بالدرجة الأولى، وقد لاحظ علماء النفس أن المرأة المطلقة على العموم تحتاج إلى فترة

[1] مسعودة كسال: نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، مرجع سابق، ص 138.

[2] شرقي نسرين : مرجع سابق، ص 90

من الزمن حتى تقوم من خلالها باسترجاع ثقتها بنفسها وتجاوز الإحساس بالفشل والإحباط، والتحقير الذاتي إضافة إلى النظرة الاحتقارية التي يرمقها بها محيطها الاجتماعي، كما لا نغفل عن الجانب المادي للظاهرة، فالمرأة المطلقة تفقد معيلها الاقتصادي بمجرد طلاقاها خاصة إذا لم تنجب من زوجها أطفالا، حيث تصبح مجبرة على تلبية كل احتياجاتها المادية، وهنا تلجئ المرأة إلى العمل خارج المنزل لتسد كل متطلباتها ومتطلبات أطفالها[1].

والجدير بالذكر أن الطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له الضروريين، وبالتالي من النمو العادي للأطفال مما قد يدفع به إلى كره أحد الوالدين وربما الاثنين معا[2]. كما أن كثرة الخلافات والصراعات بين الزوجين الحاصلة على مرأى ومسمع الأبناء المصحوبة عادة بعبارات التهديد والوعيد وربما الضرب والسب والشتم عادة ما تتسبب لهم في عقد نفسية وتوترات وقلق كلما استحضروها في ذاكرتهم، وقد تؤدي بهم إلى الانحراف وبحثهم عن بيئة مناسبة تكون أكثر هدوءا وبعيدا عن بيئتهم الأسرية، وتتعدى تبعات الطلاق إلى حدوث قطيعة بين أسرتي الزوجين المنفصلين عن بعضهما ويزداد هذا الشرخ عِظَما في حال كانا من نفس الجماعة القرابية.

خلاصة:

ومما سبق يمكننا الإشارة إلى أن التفكك الأسري عموما والطلاق على وجه أخص يمثل ظاهرة مرضية في مجتمعنا الجزائري استفحلت وتنامى خطرها يوما بعد يوم، ودراسة هذه المشكلة سوسيولوجيا يتطلب منا الغوص في أغوارها وتسليط الضوء على أبرز العوامل التي تغذيها من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية ... إلخ، مع عدم التركيز على طرف دون الآخر.

[1] نسرين شرقي: مرجع سابق، ص ص 94–95

[2] مسعودة كسال: مرجع سابق، ، ص 145

محاضرة بعنوان: مشكلة التضخم السكاني

تمهيد:

يعد موضوع التضخم السكاني واحدا من أبرز الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الوقت الحاضر من طرف علماء الاجتماع والديمغرافيا والاقتصاد... إلخ، باعتباره يمثل تحديا أمام الحكومات على اختلاف أنظمتها سواء المتقدمة منها أو النامية أو المتخلفة.

وتتركز الزيادة السكانية بشكل أكبر وضوحا بالدول النامية الأمر الذي يهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وذلك لعجزها عن الوفاء بمتطلبات أفرادها المتنامية، وهو ما أثر سلبا على حجم ونوع الخدمات التي تقدمها لمواطنيها في جميع القطاعات: الصحية، التعليمية... إلخ.

وعليه فنحن نسعى في هذه المحاضرة إلى التعريف بالتضخم السكاني وبيان مظاهره وأسبابه، وتوضيح حجم المشكلة في أرض الواقع والآثار المترتبة عنها.

1- تعريف التضخم السكاني:

يعرفه علي عبد الرزاق جلبي بأنه "اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وأن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغيرا أو نموا أو حركة"[1].

كما ورد تعريفه في قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية الشامل بأنه "النمو السريع في عدد السكان ويحدث بسبب التقدم الطبي وثبات معدلات المواليد أو تزايدها في بعض المناطق المتخلفة"[2].

والجدير بالذكر أن "النمو السكاني هو محصلة ثلاثة عناصر هي: المواليد، الوفات، والهجرة، ويحدث النمو السكاني عادة نتيجة زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات (الزيادة الطبيعة) وأيضا نتيجة انتقال الأفراد من مكان لآخر (الزيادة الصناعية) أو الهجرة"[1].

---

[1] علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص34.

[2] مصلح الصالح: الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية – انجليزي– عربي– دار عالم الكتب، ط1، 1999، ص406.

"وهناك نوعين من النمو السكاني هما:

– النمو الطبيعي أو الزيادة الطبيعية المتمثلة في (الفرق بين الولادات والوفيات في البلد).

– النمو الإجمالي أو الزيادة المتمثلة (النمو الطبيعي + الهجرة الوافدة)".[2]

كما "يرجع العلماء الزيادة السكانية في أي مجتمع إلى سببين أساسيين:

– زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات بحيث يصبح الفرق في زيادة المواليد الأحياء وهو ما يسمى بالزيادة الطبيعية.

– الزيادة التي تتم بإضافة عدد من السكان إلى سكان مجتمع ما لأسباب مختلفة، وذلك عن طريق الهجرة، وهو ما يسمى بالزيادة غير الطبيعية.

وبطبيعة الحال زيادة السكان ومعدلاتها تختلف من مجتمع إلى آخر في العالم وفقا لظروف وأوضاع هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فبينما نلاحظ أن البلاد الصناعية قد انخفضت بها نسبة المواليد بشكل ملحوظ نجد الدول النامية بصفة عامة لم تنخفض بها نسبة المواليد وإنما انخفضت فيها نسبة الوفيات نتيجة استفادتها من التقدم الطبي العلاجي والوقائي وما يصاحبه من حد لنسبة الوفيات، رغم أن مصدر هذا التقدم الطبي هو الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الزيادة الطبيعية في تلك البلاد المتخلفة"[3].

ومما سبق نخلص إلى أن التضخم السكاني أو ما يعرف بالنمو أو الزيادة السكانية هو عبارة عن زيادة في عدد المواليد يقابله تراجع في عدد الوفيات، وذلك لعدة عوامل كثيرة شجعت على الانجاب منها تحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد بالإضافة إلى التطورات الكبيرة الحاصلة في المجال الطبي .. إلخ، هذا إلى جانب عمامل الهجرة.

---

[1] محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص98.

[2] فراس عباس فاضل البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص213.

[3] أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص58.

2- حجم مشكلة النمو السكاني في العالم:

"يمكننا أن نميز بين عصرين أساسيين للنمو السكاني: العصر الأول هو ما يمكن أن نسميه بالعصر اللاإحصائي، والعصر الثاني نسميه بالعصر الإحصائي، ويبدأ العصر اللاإحصائي منذ قيام الثورة الصناعية وتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي في أوربا وأمريكا الشمالية منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وخلال هذه الفترة وحتى الآن توجد بيانات ومعلومات إحصائية متنوعة وكافية عن التغيرات الديمغرافية للبشرية، أما العصر اللاإحصائي فيضم كل الفترة التاريخية التي تبدأ منذ ظهور الإنسان على وجه المعمورة وحتى بداية العصر الإحصائي، وخلال هذا العصر الذي شهد عدة تغيرات هامة في المحيط الاجتماعي للإنسان لا توجد لدينا بيانات إحصائية أو معلومات رقمية يعتد بها على الرغم من التقدم الملحوظ في طرق البحث التاريخي لسكان العالم، وذلك يجعل بالطبع عملية تقسيم هذا العصر إلى فترات ديمغرافية متمايزة أمرا صعبا"[1].

و"لعل مشكلة التزايد السكاني في العالم خصوصا في الدول النامية الفقيرة هي السبب الرئيسي لغالبية المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه الإنسان... وبنظرة سريعة على تطور أعداد البشر في العالم نرى أن عددهم كان في العام 1650 حوالي 500 مليون، تضاعف إلى مليار في العام 1850، وفي العام 1927 وصل عددهم إلى قرابة المليارين، وفي العام 1960 وصل إلى حوالي ثلاثة مليارات، وبعد ذلك توالت الزيادة بشكل سريع حتى أصبحت نسبة الزيادة أقرب إلى المتواليات الهندسية ثم تضاعف العدد إلى حوالي ستة مليارات نسمة في العام 2000، والآن يتجاوز السبعة مليارات نسمة في يونيو 2012"[2].

ولقد أدت "الزيادة السكانية إلى نشوب التطاحنات والحروب في كثير من مناطق العالم ولعل ما نشاهده على صفحات الصحف وفي المحطات الفضائية من صور الواقع المؤلم في كثير من الدول – خاصة الدول الفقيرة حيث تكون مأساة الموت جوعا أشد ما تكون وضوحا في تلك الدول- ليس إلا

[1] رمزي زكي: المشكلة السكانية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص ص223-224.

[2] عبد المنعم مصطفى المقمر: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص11.

صورة مصغرة لما يعانيه ملايين البشر في جميع أرجاء العالم بسبب انتشار الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية من أجل السيطرة على الموارد والتحكم في إدارتها مع ما ينتج عن ذلك من قتل وتشريد ونزوح وتهجير وهجرة من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة حيث تتوافر فيها فرص العمل والاستقرار"[1].

"كما أن معدلات النمو السكاني في المدن تزيد عنها في الريف ويرجع ذلك إلى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف للمدن، وهي ظاهرة منتشرة في العالم خاصة في دول العالم النامي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو سريع في عدد سكان المدن مما يكون له آثار سلبية، إذ أن تزايد الطلب في المدن على الماء والغذاء والطاقة والوجود كمية كبيرة من النفايات وضرورة التخلص من هذه النفايات يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي، ومما يذكر في هذا المجال أن المدينة التي يبلغ عدد سكانها مليون نسمة مثلا تستهلك في اليوم حوالي 6255 طنا من المياه، 9500 طنا من الوقود، 2000 طن من الأغذية، بينما ينتج عنها في نفس الوقت 5000 طن من عوادم المياه، 2000 طن من الفضلات الصلبة، 950 طنا من ملوثات الهواء، وهذه الأرقام تعبر عن متوسط عالمي تقريبي مع ملاحظة أن هناك فروقا بين المدن فمدينة نيويورك مثلا ينتج عنها أربعة أمثال ما ينتج عن مدينة نيودلهي من النفايات بالنسبة للشخص الواحد"[2].

وقد "ارتفع عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بما كان عليه في منتصف القرن العشرين، إذ بلغ 8.0 مليار نسمة في منتصف نوفمبر 2022 بعد ما كان يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في عام 1950، وازداد بمليار فرد منذ عام 2010 وبمليارين منذ عام 1998. ومن المتوقع أن يواصل على هذا المنوال ليرتفع بنحو ملياري فرد خلال السنوات الثلاثين المقبلة، ليصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050، كما أنه من المرجح أن يبلغ ذروته بما يقرب من 10.4 مليار في منتصف العقد الثامن من هذا القرن، ويُتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بما يقرب ملياري فرد في الـ30 عاما المقبلة، وهذا يعني

[1] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص21.

[2] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص81.

يزيد سكان العالم من 8 مليارات في الوقت الراهن إلى 9.7 مليار مع حلول عام 2050، وأن يصل العدد إلى 10.4 مليارا في منتصف العقد الثامن من هذا القرن"[1].

أما في الجزائر "في العقود الأخير تراجع معدل المواليد ليصل إلى ما دون 2,1% مع حلول عام 2010م، وترافق تراجع النمو السكاني هذا مع ظهور الأسر الأصغر حجمًا، وكان العامل الهام وراء هذا التطور تحسن مستويات التعليم للمرأة الجزائرية، وخلال العقد الثاني من الألفية الثالثة حافظ النمو السكاني على معدله عند متوسط أقل من الـ 2% سنوياً، وقدر الديوان الوطني للإحصائيات عدد سكان البلاد مطلع عام 2021م بنحو 44,7 مليون نسمة مقارنة بـ 43,9 مليون نسمة مطلع عام 2020م بمعدل نمو بلغ 1,82% تقريباً، وبقيت نسبة النوع لمواليد 2020م عند معدلها المسجل سابقاً 104 ذكراً لكل 100 أنثى"[2].

ونظرا لخطورة الوضع فقد "عقدت عدة مؤتمرات دولية خاصة بالسكان تحت مظلة الأمم المتحدة وكان أول مؤتمر في العام 1954 في مدينة روما، تبعه مؤتمر بلغراد في العام 1965، غير أن هذين المؤتمرين كانا للخبراء والعلماء في مجال السكان ولم يكونا للحكومات كما يحدث عادة في مؤتمرات الأمم المتحدة، وفي العام 1974 عقد أول مؤتمر دولي على مستوى كبير في بوخاريست وخرج المؤتمر بتوصيات مهمة تتعلق بالسكان وعلاقتهم بالتنمية الاقتصادية والموارد البيئية وتنظيم الأسرة وإنتاج الغذاء والسياسة السكانية وعلاقة الزيادة السكانية بالتنمية"[3].

ولم يتوقف الاهتمام بقضايا السكان عند حدود تنظيم مؤتمر بوخاريست –رومانيا بل تعدى إلى عقد مؤتمرات أخرى كمؤتمر المكسيك سنة 1984 "والذي صدر عنه الإعلان العالمي بشأن المشكلة السكانية بخلاف صدور استراتيجية عالمية للسياسات والبرامج المتصلة بالسكان والتنمية الشاملة ودور الحكومات والمنظمات والأمم المتحدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية"[4].

---

[1] https://is.gd/5ULyrl(تمت الزيارة يوم 30 أفريل 2023 على الساعة 10:00)

[2]

[3] عبد المنعم مصطفى المقمر: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، مرجع سابق، ص27.

[4] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص27.

في حين اعتبر مؤتمر القاهرة سنة 1994 من أبرز وأهم المؤتمرات الدولية حيث ضم 180 دولة من مختلف أنحاء العالم، وقد بحث هذا الأخير طرق مواجهة مشكلة النمو السكاني واعتمد الإجهاض سبيلا لذلك، هذا ما لم يلق قبولا خصوصا لدى الدول الإسلامية والمسيحية، كما دعا إلى ضرورة توفير وسائل منع الحمل.

3- مظاهر الزيادة السكانية:

"يخضع النمو السكاني لعاملين رئيسيين وهما: الزيادة الطبيعية **Natural increase** والهجرة **migration**، ويلاحظ أن الزيادة الطبيعية وحدها هي المسؤولة عن نمو سكان العالم وزيادتهم ككل، أما الهجرة فهي بقدر ما تزيد من أعداد السكان في مكان فإنها تنقص أعدادهم في مكان أو أماكن أخرى، ويستوي في ذلك أن تكون هجرة داخلية أو هجرة دولية، ولما كانت الزيادة الطبيعية هي الفارق بين المواليد والوفيات فإن هذا يتطلب دراسة مفصلة لكل منهما حتى نتفهم الزيادة الطبيعية، ويلاحظ أن بعض الكتاب يفضل استخدام تعبير التغير السكاني بدلا من الزيادة الطبيعية على أساس أن السكان قد يتناقصون إذا ارتفعت معدلات وأرقام الوفيات عن معدلات المواليد ولو لفترة محدودة كزمن الحرب أو انتشار أحد الأوبئة وخاصة في بعض المجتمعات المتخلفة والبدائية، ولكن تعبير التغير السكاني يمكن أن يضم الهجرة إلى جانب الزيادة الطبيعية وبذلك فهو تعبير عن الزيادة الكلية أو النقص الكلي في أعداد السكان"[1].

4- أسباب التضخم السكاني:

4-1- أسباب اجتماعية:

- "تعد العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني لتلك المجتمعات، فطبيعة العادات والتقاليد السائدة كسن الزواج (الزواج المبكر) وأهمية الإنجاب وتعدد الزوجات، ففي المجتمعات النامية بشكل عام والمجتمعات العربية بشكل خاص ترتفع معدلات الزواج المبكر يفوق باقي المجتمعات المتقدمة وخاصة في المناطق الريفية إذ يكون سن الزواج بالنسبة للذكور

[1] أحمد علي اسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 1997، ص37.

(15) سنة أما بالنسبة للإناث (13) سنة، وبما أن خصوبة المرأة تبدأ في سن (12 إلى 45 سنة) فهذا يعني أن خصوبة المرأة المتزوجة في سن (13) سنة ستكون أطول من مثيلاتها المتزوجات في سن أكبر من الناحية الإنجابية، وأن فرص الإنجاب ترتفع لدى المرأة المتزوجة في سن (13)، وبالتالي ستكون حجم أسرتها أكبر من سواها المتزوجات في سن (20)[1].

– توفير لليد العاملة خصوصا في المجتمعات التقليدية التي تعتمد بدرجة كبيرة في حياتها على الزراعة وذلك من خلال تعدد الزوجات وإنجاب الأطفال، فعادة ما نجد أن الزوجة في بعض المجتمعات لاسيما الإفريقية تعمل على مساعدة زوجها في الحقل.

– عدم استخدام موانع الحمل ومرد ذلك إلى قلة وعي المرأة خصوصا بضرورة احفاظ على صحتها، فتنظيم النسل ضرورة لابد منها.

– النظرة الإيجابية للإنجاب في هذه المجتمعات نتيجة حبهم الكبير للأطفال حيث نجد أن عدد أطفال الأسرة الواحدة في هذه المجتمعات كبير مقارنة بالمجتمعات المتقدمة.

– حث الديانات السماوية على ضرورة الإنجاب "فمثلا قتل الطفل (الإجهاض) في الديانة اليهودية يعد إثما كبيرا لأن الأطفال تراث الله وسهام في يد الرجل القوي، وأكدت هذه الديانة على زيادة النسل، أما في المسيحية انصبت الاهتمامات السكانية على زيادة النسل وكثرة الإنجاب ومنعت الإجهاض منعا باتا واعتبرته خروجا عن تعاليم الله، وكانت للكنيسة دورها في نشر التعاليم وتوعية الناس بأهمية إنجاب الأطفال وعدم الإجهاض"[2]، وأما الدين الإسلامي فكان أحرصها على الإنجاب حفاظا على النسل من جهة، ولعبادة الله من جهة أخرى كما حرّم الإسلام أيضا قتل الأولاد خشية الفقر وأباح تنظيم النسل وحث على الزواج الشرعي.

– "الرغبة الملحة للمرأة في إنجاب طفل ذكر تعد عاملا مؤثرا على الخصوبة في معظم المجتمعات، فالأسرة لا تعد كاملة إلا إذا كان بها ابن (طفل ذكر) فبذلك تستمر المرأة بالإنجاب حتى تحقق رغبتها أو

[1] فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص61.

[2] فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، ص64.

رغبة زوجها، وهذا التقليد السائد في المجتمعات العربية ... إذ أن رغبة الأسرة في إنجاب الطفل الذكر عامل حاسم في نجاح الكثير من الأسر في ديمومتها"[1].

4-2- أسباب اقتصادية:

- تطور وسائل الإنتاج لاسيما الزراعية منها نتيجة التقدم العلمي في هذا المجال مما زاد من معرفة الفلاحين بشؤون الزراعة وتربية الماشية واستخدام الآلات والمعدات الحديثة وهو ما ساهم بشكل كبير في توفير الغذاء.

- تحسن مستوى الخدمات الصحية والعلاجية للأفراد وتوسيع نطاقها من خلال إنشاء مراكز للعلاج (عيادات) ومستشفيات، وكذا استفادة هذا القطاع من اكتشافات علمية كثيرة ساهمت في القضاء على العديد من الأوبئة كالحصبة، الجدري... إلخ.

- استفادة النساء من فرصة متابعة الحمل في عيادات حكومية بمبالغ رمزية حفاظا على صحتهن وصحة أجنتهن، ولعل هذا الأمر سائد بالدرجة الأولى في المجتمعات النامية.

- يعتبر "الفقر ظاهرة اجتماعية ومشكلة اقتصادية في نفس الوقت فالفقر يؤدي إلى هبوط المستوى الثقافي وهذا ما جعل الفرد عاجزا على تقدير المسؤولية التي تترتب عليه من إنجاب مزيد من الأطفال"[2].

- يعد الإنجاب المستمر للأبناء ضمان لليد العاملة وبالتالي إمكانية الاستغناء عن العمالة الأجنبية.

4-3- أسباب سياسية:

- توفير الدولة للأمن والاستقرار وهذا عامل مشجع على الإنجاب.
- السياسات السكانية المنتهجة من طرف الدولة الرامية إلى رفع مستوى الإنجاب أو تخفيض مستوى الوفيات (من خلال ضمان الرعاية الصحية للأمهات الحوامل بالمستشفيات مثلا أو توفير الأدوية... إلخ).

5- الآثار المترتبة عن التضخم السكاني:

---

[1] فراس عباس البياتي: مرجع سابق، ص ص62-63.

[2] عبد المنعم عبد الحي: علم السكان، المكتب الجامعي، القاهرة، 1985، ص193.

5-1- الآثار الاقتصادية:

- نقص الغذاء: وذلك بسبب تزايد نسبة الاستهلاك للمواد الغذائية المنتجة محليا وهو ما يدفع بالحكومات إلى الاستيراد والمديونية لاسيما دول العالم الثالث التي تعرف عجزا واضحا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ولعل نقص الغذاء يترتب عن:

- **تغير في نمط الاستهلاك لدى الأفراد خصوصا وأنهم أصبحوا أكثر تنويعا للمواد الغذائية المستهلكة خلافا لما كان سائدا في المجتمعات التقليدية (سابقا) واقتصارها على أنماط معينة من الغذاء.**
- **إصابة الكثير من دول العالم الثالث بكوارث طبيعية كالتصحر والجفاف وموجات الجراد وغيرها وهو ما أثر على وضعها الزراعي بالدرجة الأولى خصوصا في ظل الأعداد المتنامية من السكان.**

- أعباء كبيرة على ميزان المدفوعات: وذلك بسبب عجز الحكومات عن الوفاء باحتياجات السكان يدفعها هذا الوضع إلى استيرادها بدل السعي إلى إنتاجها وبذل الأموال في شراء المعدات والآلات التي يمكنها من تحقيق هذا الغرض خصوصا وأنها تعتمد في توفيرها على العملة الصعبة وبدل من أن تصبح مصدرة للغذاء وغيره من المنتوجات الأخرى أصبحت مستوردة لها.

ولقد "انتقلت الكثير من بلدان العالم المصدرة للطعام والمستوردة له نتيجة للضغوط السكانية وما يتبعها من ازدياد الحاجة إلى الطعام لسد حاجة الأفواه الجديدة المتزايدة وارتفاع متطلبات الشخص الواحد، بحيث لوحظ أن ارتفاع ما كان يستهلكه الفرد ضمن النطاق العالمي بنسبة كبيرة خلال فترة قصيرة وتغير الوجبة كمًّا ونوعا"[1].

- توسيع دائرة الإنفاق العام: والتي تشمل قطاعات كبيرة كالصحة، التعليم، الصناعة، التغذية... إلخ، وذلك تبعا لحجم الزيادة السكانية الموجودة التي تتطلب خدمات إضافية في كل قطاع، كما يترتب عن تلبية هذه الخدمات ضرورة توظيف أيدي عاملة مؤهلة وتوفير التجهيزات والإمكانيات المطلوبة، وحتى يتحقق للدولة كل هذا فلابد من رصد ميزانية إضافة وبالتالي زيادة إنفاقها العام خلافا لما كان حاصلا في فترات سابقة.

[1] صلاح الدين نامق: التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، 1966، ص85.

– يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على مختلف الخدمات كالتعليم، الصحة، النقل... إلخ.

– يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على السلع سواء الضرورية منها أو الكمالية في ظل محدودية الدخل مما يؤثر على مسيرة التنمية بالمجتمع.

– عجز الحكومات عن تحسين الظروف المعيشية للأفراد وفي مقدمتها الدخل.

5-2- الآثار الاجتماعية:

– ظهور أزمة السكن وعجز الحكومة عن حلها، فعلى الرغم من اعتماد بلادنا جملة من الاستراتيجيات للتقليل من حدتها واعتمادها صيغ مختلفة للسكن منها: السكن الاجتماعي، السكن الترقوي المدعم، السكن الوظيفي، السكن التساهمي، السكن بالإيجار... إلخ، إلا أنها بقيت عاجزة عن القضاء على هذه المشكلة السكانية الخطيرة.

– ارتفاع معدلات البطالة لعدم توافر المناصب الكافية لتشغيل الأفراد خصوصا وأن الدول النامية قد عرفت ظاهرة النزوح الريفي وإهمال الزراعة والفلاحة بسبب ندرة المياه (الجفاف) والاتجاه نحو المدن للاشتغال بالصناعة أو التجارة وبالتالي تذبذب توزيع اليد العاملة بين القطاعات المختلفة.

– سوء الخدمات الصحية وعدم كفايتها خصوصا وأن المستشفيات تحتاج إلى تجهيزات ومعدات متطورة ومرافق ضرورية وإطارات مؤهلة وغيرها من الأمور التي تتطلب ميزانية كبيرة من الدولة، ونظرا لعجز الدولة عن تغطيتها فإن هذا ما يترتب عنه اكتظاظ المستشفيات بالمرضى، وتردي الخدمات، نقص الأدوية وكذا الأطباء، والعجز عن اقتناء أجهزة متطورة أو تغيير أو إصلاح الأجهزة المعتمدة من قبل... إلخ، ولكل هذا انعكاس على صحة الأفراد وارتفاع معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض الخطيرة كالأنيميا، السرطان... إلخ.

– عجز المؤسسات التعليمية عن احتواء التلاميذ بأعداد مناسبة في كل فصل مما اضطر إدارة هذه المؤسسات إلى حشد عدد كبير منهم في كل فصل ما بين 30-50 في بعض الأحيان، وبالتالي التركيز على الكم لا الكيف، وهذا ما يؤثر على تحقيق أهداف العملية التعليمية بل ويعد من أبرز معوقاتها، كما يفتح المجال لظهور الكثير من المشكلات المدرسية كالعنف المدرسي، التسرب المدرسي... إلخ.

– ما دام التعليم إجباريا فإن هذا يفرض على الدولة توفير تعليم لأعداد كبيرة من الأبناء دون سن 15 سنة تحديدا، وضرورة بناء هياكل بيداغوجية جديدة وأعباء اقتصادية إضافية.

– ضعف/انخفاض مستوى الادخار والاستثمار بسبب ارتفاع عدد السكان الذي يقابله زيادة كبيرة في احتياجاتهم ومتطلباتهم.

– "ومع زيادة عدد السكان تتدنى الأجور ويتناحر الفقراء بعضهم مع بعض على فرص العمل النادرة وتقل موارد الاستثمار ويرتفع عدد الأفراد الذين يتحتم على العائل إعالتهم مما يرهق موارد البيئة ويحد من إنتاجها"[1].

5–3– آثار على البيئة:

– "يقول بعض علماء البيئة أنه عندما يبدأ التدهور فإن النمو السكاني السريع والتدهور البيئي يغذي كل منهما الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال حدوث تصدع اجتماعي وظهور مشكلات عديدة في البيئة ناتجة عن نقص ملموس في تفهم العلاقة بين النمو السكاني والصراع الاجتماعي، فالسكان الذين يزيدون بسرعة رهيبة في الدول النامية يتنافسون على قاعدة مصادر ثابتة أو آخذة في النقصان ومعرضة للتدهور، كما أن الأمراض تكاد تكون ملازمة لسكان الدول الفقيرة فالملاريا تنتشر في دول إفريقية كثيرة لتقضي على أعداد كبيرة من الناس وتنتشر الكوليرا في الهند مسببة موت كثير من الفقراء، ومن المعروف أن مضاعفات المرض تكون أكبر وأخطر عند الجائع"[2].

– "إن الزيادة السكانية تعتبر من أهم مسببات التدهور البيئي لأنها تقود إلى الصراع على الموارد والثروات الطبيعية كالمياه العذبة والنفط والزراعة، وأمام تدهور الأوضاع البيئية بفعل التلوث الناتج عن السلوك البشري يصبح هناك نوع من الصراع أكثر حدة وخطورة بين الإنسان وبيئته،ويزداد الطلب على موارد الأرض ومن تتدهور البيئة، فنلاحظ في العقود الأخيرة تراجع خصوبة التربة وتدميرها وانتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، كل هذه

[1] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص26.

[2] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص26.

السلبيات هي نتيجة لسلوكيات الإنسان تجاه البيئة والناتجة عن الزيادة الكبيرة والمطردة في عدد السكان"[1].

لكننا يمكن أن نستشف بعض الآثار الإيجابية التي نوجزها فيما يلي:

– إن النمو السكاني يعني ارتفاعا في نسبة المواليد وانخفاضا في نسبة الوفيات وهذا دليل على أن المجتمع الذي يعرف نموا سكانيا هو مجتمع فتي، وبالتالي قدرته على إمداد سوق العمل باليد العاملة الضرورية.

– إن استثمار الحكومات في التعليم من شأنه أن "يسهم في النمو الاقتصادي ويرفع المداخيل للفقراء كما تولد التحسينات في قطاع الصحة عادات اقتصادية بارزة"[2].

– إن الاستثمار الفعلي للقوى البشرية من طرف الحكومات من شأنه أن يزيد من وتيرة الإنتاج، وبالتالي الزيادة في المداخيل التي تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع وازدهاره، وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية لتصدير إنتاجها.

– الزيادة السكانية قد تكون سببا في تغيير نظام سياسي معين كما حدث في مصر، تونس... إلخ، وهو ما يعرف بالربيع العربي فلو كان حجم المجتمع صغيرا لما استطاع تغيير النظام القائم.

6– النظريات المفسرة للتضخم السكاني:

6–1– نظرية مالتس Thomas Robert Malthus

"حظيت النظرية المالتسية بأهمية كبرى في مجال الدراسات السكانية، فهي أول من اهتم بدراسة السكان بطريقة علمية إحصائية تعتمد على الدليل العلمي، وقد واكبت هذه النظرية فترة هامة من تاريخ أوربا شهدت فيها عدة تغيرات هامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري.

[1] عبد المنعم مصطفى المقمر: مرجع سابق، ص28.

[2] إبراهيم العيسوي: انفجار سكاني أم أزمة تنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص87–88.

وقد رفض مالتس الأخذ بتيار التفاؤل الذي كان سائدا في ذلك الوقت بصدد المسألة السكانية ولذلك فقد نشر مقاله الأول عن السكان عام 1789 دون ذكر اسمه خشية إلصاق تهمة التشاؤم بآرائه، في حين نشر مقاله الثاني بعد خمس سنوات في عام 1803"[1].

"وتقوم نظرية مالتس على عدة أسس تحدد النظرية العامة للسكان في رأيه، وأهم أسس نظريته هذه تتمثل فيما يلي:

– أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان وأن الشهوة الجنسية بين النوعين ضرورة أيضا وأنها ستبقى على ما هي عليه على مر الزمان.

– أن قدرة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج وسائل العيش للإنسان"[2].

– "أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء ومن ثم فسكان العالم يزدادون عامة على أساس متوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32..) بينما تطرد الزيادة في الموارد الغذائية على أساس متوالية عددية وحسابية (1، 2، 3، 4، 5...) إذ يتضاعف السكان في كل جيل إذا لم يقابلهم عائق قوي، بينما لا نجد هذا التضاعف موجودا في موارد الغذاء اللهم إذا وضعت الموانع في طريق ذلك"[3].

– لقد أشار مالتس إلى وجود نوعين من الموانع التي تحول دون الزيادة السكانية على حساب الغذاء وتعمل على إيجاد توازن بينهما الأولى ذات بعد أخلاقي كالتعفف وتجنب الزنا وتأخير سن الزواج... إلخ وموانع تتعلق بارتفاع نسبة الوفيات وظروف العمل السيئة، الفقر الشديد، الكوارث الطبيعية... إلخ والتي من شأنها أن تساهم في خفض معدلات النمو السكاني.

– "دعم مالتس آراءه مستشهدا ببعض الظروف التي سادت في عصره ففي الولايات الشمالية الأمريكية ازداد المجتمع بسرعة نتيجة الهجرة المتلاحقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، مما جعل

[1] عصام توفيق وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008، ص206.

[2] محمد شفيق : السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص117.

[3] خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص25.

السكان يتزايدون فعلا زيادة سريعة كل خمسة وعشرين عاما تقريبا، كذلك استشهد بانجلترا في ذلك الوقت إذ توفرت الرعاية الفائقة بالزراعة حيث أمكن – بالكاد– معادلة الإنتاج الأصلي كل خمس وعشرين عاما أيضا"[1].

وفي الأخير يمكننا أن نوجه بعض الانتقادات لهذه النظرية نوجزها في النقاط التالية:

– "لم يزد سكان العالم حسب المتتاليات التي ذكرها مالتس أو حتى بنسبة قريبة منها حتى أن أوربا نفسها عانت من نقص كبير في المواليد بعد أقل من قرن من ظهور رأي مالتس، وهو ما يخالف متتاليته الهندسية.

– أغفل مالتس دور التقدم العلمي في زيادة الموارد الغذائية في مجال مضاعفة إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات والإنتاج الحيواني وغيرها، كما أن هناك مساحات شاسعة غير مستثمرة في العالم ومن الممكن الحصول على إنتاج أوفر بتحسين سبل الإنتاج واستعمال الوسائل الفنية في الزراعة والصناعة"[2].

– أغفل مالتس جملة من الأمور في نظريته كقضية تنظيم النسل من طرف الأسر ودور الحكومات في عملية التوعية في هذا الشأن وبحثها عن موارد جديدة بدلا من اعتمادها على الزراعة لتلبية متطلبات أفرادها لاسيما الغذائية منها خصوصا وأن التقدم العلمي والمخترعات والاكتشافات العلمية الحديثة في المجال الصناعي كان من عوامل زيادة الإنتاج، ومنه فالدولة في حال اعتمادها على التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج يصبح بمقدورها التحكم في هذه العملية، وبالتالي تفادي الوقوع في أي أزمات تلحق الضرر بالمجتمع ككل.

– لا يمكن بأي حال اعتبار الزيادة السكانية أمرا سلبيا دائما خصوصا في المجتمعات التي عدد أفرادها قليل جدا مقارنة بمساحتها وخير مثال دول الخليج نسبة السكان ضعيفة رغم الظروف الاقتصادية الجيدة لأفرادها ما يضطرها لاعتماد العمالة الأجنبية في مختلف القطاعات.

---

[1] محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، مرجع سابق، ص ص118–119.

[2] عصام توفيق وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص208.

كما يمكن أن تكون عاملا إيجابيا فالصين تعرف نموا ديمغرافيا رهيبا في نفس الوقت تمثل قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية عالمية فقد استطاعت حكومتها بفضل سياستها الرشيدة من توظيف هذه الطاقات في بناء صرح البلاد.

6-2- النظريات الطبيعية:

6-2-1- نظرية ميشال سادلر Michael Sadler

"يذهب سادلر إلى أن عملية تكاثر السكان تتحكم في نفسها بنفسها فإذا ما وصل بلد من البلدان إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية لحمايتهم من التضخم الزائد عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الاتصال، ووفقا لمبدأ تزايد الجنس البشري فإن قدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده بمعنى أن الطبيعة ممثلة في العوامل البيولوجية هي الكفيلة بتحديد العدد الأنسب للسكان من خلال زيادة قدرته على الإنسال إذا قل عدد المجتمع، كما يحدث العكس بأن تتدخل العوامل البيولوجية لإنقاص القدرة على الإنسال إذا زاد عدد المجتمع عن حد معين"[1].

كما يشير إلى أن السعادة والغنى والترف والرفاهية كلها تساهم في خفض معدل الخصوبة، وبالتالي انخفاض عدد السكان في حين يكون الحرمان منها سببا في زيادة السكان.

والجدير بالذكر –بخصوص هذه النظرية– أنها لم تميز بين الخصوبة (القدرة على الإنسال/الإنجاب) والنمو السكاني، كما أن "نظرية سادلر لم تقم على أساس من دراسة كل الحقائق المعروفة عن نمو السكان لأن الصينيين والهنود والمصريين من أكبر شعوب العالم مقدرة على الإنسال ولكنهم في الوقت نفسه يعانون كثرة السكان الخطيرة"[2].

6-2-2- نظرة هربرت سبنسر Herbert Spencer

"يعتقد سبنسر أن الغذاء يزيد القدرة على الإنسال وأن الرخاء يؤدي إلى تزايد السكان، كما يرى سبنسر أن في الطبيعة تنافرا بين الذاتية والتوالد فكلما ازداد ما يبذله الفرد من جهة لتأكيد وجوده وكيانه

[1] عصام توفيق وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008، ص209.

[2] خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني، مرجع سابق، ص27.

ونجاحه كلما ضعفت قدرته على الإنجاب، ودليل ذلك قلة نسل سيدات الطبقة العليا وكذلك المشتغلات بعقولهن والمنغمسات في التعليم إلى أعلى درجاته، وهو يؤكد أنه كلما ارتفعت الكائنات من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا نقصت خصوبتها وقدرتها البيولوجية على التوالد والأولى (الدنيا) لابد لها أن تتكاثر بدرجة كبيرة للتغلب على عوامل فنائها، أما الثانية (العليا) فهي تملك القدرة على مواجهة عوامل فنائها لذلك تصرف قدرا من طاقتها وقدرتها في بناء مستقبلها ويبقى لها القليل من القدرة والطاقة لاستغلالها في التوالد وزيادة النسل"[1].

نلاحظ من خلال هذا الطرح اعتماده على التعميم فليست كل النساء المتعلمات أو المشتغلات في قطاع التعليم أو غيره من القطاعات الأخرى أقل ميلا للإنجاب بسبب نقص معدل الخصوبة لديهن خصوصا وأن العاملات أقل بكثير من نسبة العاطلات عن العمل واللائي يمتلكن فرصة للزواج في سن مبكرة جدا مقارنة بالعاملات أو اللائي يتابعن دراستهن هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود عوامل اجتماعية أخرى وراء قلة الإنجاب كالفقر وغلاء المعيشة في ظل الدخل المنخفض أو عزوف الشباب عن الزواج لذات السبب.

62-3- نظرية كورادو جيني Corado Gini

ترى هذه النظرية بوجود قوة طبيعية هي المسؤولة عن تحديد عدد السكان في المجتمع وتقوم على عدة مبادئ أو افتراضات نوجزها فيما يلي:

- "أن المجتمعات تتميز في مرحلة تكوينها بخصوبة مرتفعة سواء كانت أصيلة في المكان الذي نشأت فيه أم هاجرت إليه.

- أن هذه الخصوبة تسود في المجتمعات القديمة والحديثة مع عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين المجتمعات.

[1] محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، مرجع سابق، ص122.

– أن التغير الذي يحدث في المجتمعات تصاحبه بالضرورة زيادة في اختلاف الأوضاع الاجتماعية وينتج عنه في الوقت نفسه اختلاف في معدلات الخصوبة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا.

– أن الزيادة بين السكان تتوقف بازدياد حركة الصعود من الطبقات الدنيا إلى الطبقات العليا"[1].

– "تبدأ مرحلة اضمحلال المجتمع نتيجة نقص الخصوبة وفقده أصلح عناصره وكأثر لارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتقهقر الزراعة ونقص الأيدي العاملة، وتتأثر الصناعة والتجارة وتحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وسوء حالة العمال ويزداد الصراع والتذمر والضعف وتشتد رقابة الدولة على الحياة ويستمر المجتمع في التدهور حتى الفناء الذي ينتهي بمرحلة استعمار أو تبعية لقوة خارجية أو بهجرة جماعية أو شبه جماعية منه إلى مجتمع آخر"[2].

إن هذه الأحكام التي قدمها جيني غير قابلة للتعميم لأن المجتمعات الإنسانية تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيبتها السكانية، نظمها الاقتصادية والسياسية... إلخ وكذا تعداد سكانها ونظرتها للإنجاب، كما لا يمكن تقبل فكرة أن الهجرة من الريف إلى المدينة سبب في انخفاض معدلات الخصوبة خصوصا وأن المدينة تتوافر على الكثير من العوامل المشجعة على الإنجاب كوفرة العمل في المصانع، توفر مؤسسات الرعاية الصحية كالمستوصفات والمستشفيات.

6-3- النظريات الاجتماعية:

6-3-1- نظرية كارل ماركس Carl Marx

"يرى كارل ماركس أن الفقر والشقاء لا يكونان نتيجة للنمو السكاني بل يرجعان أساسا للنظام الاقتصادي الرأسمالي السائد الذي ينجم عنه تراكم رأس المال الثابت (الآلات) وما يصاحب ذلك من تراكم سلع الإنتاج في صورها المختلفة، وهو ما يؤدي إلى الاستغناء عن جزء من رأس المال المتغير وهم العمال الذين يصبح وجودهم زائدا عن الحاجة، فالعمال ينتجون الوسائل التي تجعلهم يتحولون إلى نوع من الفائض، ويرى ماركس أنه لن يكون هناك سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر أو شقاء وبؤس إذا تحول

[1] خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني، مرجع سابق، ص30.

[2] عصام توفيق وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص211-212.

النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي"[1]. وذلك أن العدالة الاجتماعية في رأيه لا تتحقق إلا في ظل هذا الأخير (النظام الاشتراكي) الذي يتساوى فيه الجميع ويشتركون في ملكية وسائل الإنتاج، وبالتالي هم جزء مهم في العملية الإنتاجية ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنهم.

والجدير بالذكر أن النظام الرأسمالي يكرس الفوارق الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل الإنتاج بصورة فاضحة من خلال تركز هذه الأخيرة (وسائل الإنتاج) في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع وهي الطبقة البرجوازية، في حين أن السواد الأعظم يعيشون الفقر والحرمان والبؤس والشقاء وهذا سبب وجيه لعدم الزيادة السكانية في هذه الطبقة لعجزها عن تلبية متطلبات حياة أفرادها من مأكل ودواء وغيرها، وبالتالي قلة الإنجاب أو ربما ارتفاع في معدل الوفيات خلافا لما هو حاصل لدى الطبقة البرجوازية التي تتوافر على كل شروط الحياة الكريمة والتي تعد عاملا قويا للإنجاب أكثر.

6-3-2- نظرية أريسن ديمون Arsen Dumont

"ويرى ديمون أن الفرد في المجتمع يميل إلى الارتفاع إلى مستويات اجتماعية أعلى في شكل حراك اجتماعي وأنه في ارتقائه هذا يصبح أقل قدرة من الناحية الاجتماعية على الإنسال ويتجه باهتماماته إلى ذاته دون إيلاء المجتمع الذي يحيا فيه أي اهتمام أو رعاية، ويشبه ديمون ارتقاء الفرد من طبقة لأخرى بالزيت الذي يرتفع في شرط المصباح، وهو يعتبر أن انهماك الفرد في تحسين أحواله الشخصية يعد علامة من علامات تدهور المجتمع وضعف الروح القومية وهو عامل من عوامل تفكك الأسرة وضعف الإنسال، كما يشير إلى أن الهجرة إلى المدن هي عامل سلبي آخر في تنمية المجتمع"[2].

ومنه يتضح أن الإنسال (الإنجاب) يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة من حيث الأولويات مقارنة بتحسين الأوضاع الاجتماعية التي تحتل الأولوية في رأي ديمون، ويتم ذلك للفرد بالتدرج كما يتطلب وقتا لذلك غير أن له تأثيرا سلبيا على الجانب الاجتماعي والعلائقي للفرد بدء بأسرته فالمجتمع الكبير الذي ينتمي إليه فهو سبب لفتور العلاقات الاجتماعية وتدهورها لانغماسه في الماديات.

---

[1] محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص ص125-126.

[2] محمد شفيق: السكان والتنمية القضايا والمشكلات، مرجع سابق، ص126.

لكن هذا الرأي الذي طرحه ديمون فيه شيء من المبالغة ذلك أن الفرد لا يمكنه العيش بمنأى عن الآخرين وتفاعله معهم شيء ضروري لاستقراره وتكيفه معهم من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن علاقته الجيدة بالآخرين قد تمكنه من تحسين وضعه المادي إذا عاملا بالتجارة مثلا ومنه لا يمكنه أن يولي كل اهتمامه بالجانب المادي على حساب الجانب المعنوي.

كما أن انغماس الفرد في تحسين أوضاعه الاجتماعية لا يمكن أن يكون سببا كافيا لتفادي الإنجاب فلو كان هذا الرأي صحيحا لما عرفت المجتمعات الإنسانية انفجارا سكانيا ولانقرض البشر لاسيما في المجتمعات الرأسمالية التي معظم أفرادها من الفقراء.

6-3-3- نظرية ألكسندر كارسوندرز:

"تقول أن الإنسان يحاول دائما أن يصل بحجمه إلى العدد الأنسب **optimum number** وهو أقصى عدد من السكان يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى لائق من المعيشة، وذلك بعد استغلال البيئة من جميع نواحيها طبيعيا وبشريا، ويرى أن نمو الإنسان يتغير من وقت لآخر تبعا لتغير هذا التفاعل فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة عدده والعكس صحيح"[1].

لكن هذه النظرية لم تحدد ما هو العدد الأنسب بالضبط خصوصا في المدن الكبرى والتي تعرف ظاهرة الهجرة إليها باستمرار، كما أن تحديد العدد الأنسب من السكان في أي منطقة لا يتم إلا في ضوء مواردها الطاقوية والغذائية، ومادام هذان الموردان متغيران تبعا لعوامل طبيعية وتكنولوجية... إلخ فإن هذا ما يحول دون التقدير الفعلي للعدد الأمثل.

خلاصة:

نخلص مما سبق إلى أن المشكلة السكانية إنما تعبر عن الخلل الحاصل بين موارد الدولة ومعدلات النمو السكاني، وأنه كلما كانت هذه الموارد محدودة والنمو السكاني كبيرا كلما أفضى ذلك إلى الكثير من المشكلات في قطاعات مختلفة: اجتماعية، اقتصادية... إلخ.

[1] خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص32.

واتضح لنا أن النمو السكاني الكبير إنما هو محصلة ظروف (عوامل) معينة هي المسؤولة عن تغذيته حتى أصبح الوضع المجتمعي على ما هو عليه الآن وحتم على الحكومات إعادة النظر في سياساتها السكانية المنتهجة للتخفيف من هذه المشكلة على الأقل.

محاضرة بعنوان: مشكلة الجوع

تمهيد:

لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الحفاظ على بقائه في ظل انعدام الغذاء وذلك لكونه يمثل مصدرا حيويا لبقائه واستمراره في الوجود، ومشكلة الجوع من أكبر المشاكل التي تتخبط فيها دول العالم الثالث ومحاربته تعد من التحديات الرئيسية التي تسعى جاهدة لتحقيقها خصوصا وأنها تمثل بالنسبة لها إحدى المعوقات الحقيقية للتنمية، فانعدام الأمن الغذائي بها وتفشي ظاهرة الجوع وانتشارها من شأنه أن يترتب عنه الكثير من المشكلات الاجتماعية الأخرى كالسرقة، القتل من أجل البقاء، البغاء وتصدع العلاقات الاجتماعية وتفككها، وبذلك أضحى تحقيق الأمن الغذائي بها ضرورة لابد منها وحجز الزاوية لأي عملية تنموية بها.

1- تعريف الجوع:

ويعرف على أنه "إحساس بالحاجة إلى غذاء يعتاض به الإنسان مما يخسر من القوى وهو ناشئ عن فراغ المعدة من الأطعمة التي تمكنها من القيام بوظيفتها الطبيعية فهو من هذه الوجهة دافع غريزي أكثر منه شعور حقيقي"[1].

"ويشتمل الجوع على عدة معان وللفظ عدة استعمالات ولكنها تعني البشرية بمجموعها أيضا، فالجوع يمثل الدافع الذي يحث الإنسان على الأكل وهو الحاجة إلى الأكل من أجل البقاء وضمان الاستمرارية في الحياة، فللجوع مستويات متعلقة بالسلوك الغذائي وهي:

- الشهية: تعبر عن حالة فيزيولوجية مرتبطة عموما بالنقص الغذائي والتعلق مصحوبا بالرغبة أو الميل إلى طعام محدد استهلاكه المستند إلى قاعدة فعاليته الحسية والفموية وإرضاء اللذة التي يشعر بها تحت تأثير هذه الإغراءات.

- الجوع الشديد: وهو الحاجة التي لا تقاوم للأكل والتي يجب تلبيتها فورا وهي تعبير عن شهوة شديدة للطعام"[1].

---

[1] أنطوان الجميل: الجوع والمجاعات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، 2012، ص24

ومنهم من يرى أن "الجوع نوعان: جوع ظاهر وآخر مستتر، ويقصد بالجوع الظاهر نقص التغذية وعدم حصول الإنسان على كمية الطاقة (السعرات الحرارية) التي تضمن له تأدية وظائفه الحيوية وتعوضه عما يفقده، نتيجة لتخلف الإنتاج الغذائي وذلك لفشل المحاصيل والكوارث الطبيعية والاضطرابات الداخلية وهي تؤدي إلى ضآلة الإنتاج، أما الجوع النوعي المستتر فهو يختلف عن الجوع الظاهر إذ أن الطعام لا يمد الإنسان بالطاقة فقط، وإنما يمده بمجموعة من العناصر الأساسية لبناء هيكله الجسدي وإلا أضحى جسمه نهبا للأمراض الفتاكة"[2].

والجدير بالذكر "أن معادلة الغذاء والسكان هذه تتباين بين الشعوب والمجتمعات والأفراد، فالحصول على الغذاء (كما ونوعا) يختلف تبعا لتباين حجم الإنفاق ونمط الغذاء ومدى توفر المواد الغذائية ومستوى أسعارها وتزايد الشعور بمشكلات الغذاء في العالم باعتبارها ليست تقنية بقدر ما هي مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية ملحة، فالجوع ليس بسبب ضغط السكان على الموارد المحدودة فحسب وإنما الهيكل الاجتماعي والسياسي غير المتكافئ هو المسؤول عن ذلك"[3].

"وبشكل عام تشير تعريفات الجوع أو المجاعات إلى عدة دلالات:

– تعكس المجاعة الأحوال المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

– تكشف المجاعة خصائص الوضع المعيشي ومؤشراته بالنسبة للأفراد والمجتمعات ومستوى قابليتهم للتعرض لها.

– يؤدي الوضع الغذائي المتدني للأفراد والمجتمعات إلى استهلاك يقلّ عن الحدّ الأدنى الموصى به من قبل مقاييس التغذية، ومن ثم تقلّ مناعتهم وترتفع نسبة سوء التغذية والوفيات بينهم.

– يرتبط الأمن الغذائي بقدرة الأفراد والمجتمعات على توفير احتياجات الغذاء الضرورية وضمان حد أدنى منها بانتظام سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير عائد لاستيرادها لمقابلة مستوى الاستهلاك في العام.

---

[1] ميشال سيباد وهنري غوتال: الجوع، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، 1983، ص ص12–13.

[2] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الجوع تقارير ودراسات، مكتبة الرشد، المملكة السعودية، ط1، 2003، ص28.

[3] فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص117.

– ينعكس فشل سياسات الدولة التنموية والاقتصادية والاجتماعية والزراعية والغذائية واستراتيجية مخزونها الاحتياطي في معاناة الأفراد والمجتمعات وعجزهم عن توفير احتياجاتهم من الطعام وغيرها من المستلزمات الأخرى"[1].

ومما سبق نستنتج أن مشكلة الجوع أو المجاعة هي إحدى المشكلات المعاصرة التي تعاني منها العديد من المجتمعات الإنسانية نتيجة عجزها عن تحقيق الأمن الغذائي بها وهو بدوره ما ينعكس سلبا على أوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للأفراد والجماعات، ويكون سبب الجوع/المجاعات راجع إلى جملة من الأسباب كالأزمات الاقتصادية، الحروب، الفيضانات، تراجع القدرة الشرائية لبعض الأفراد... إلخ.

2– أنواع الجوع:

2–1– الجوع المزمن: ويشمل الأفراد والأسر ذات الدخل المخفض وهو النمط الشائع في العالم ويعانون من سوء التغذية واعتلال الصحة.

2–2– الجوع الظرفي: ويحدث غالبا للأطفال حديثي الولادة والأجنة والنساء الحوامل مما يترتب عنه اعتلالات صحية بسبب سوء تغذية الأمهات ويكون أبلغ أثرا عند الأمهات الفقيرات.

2–3– الجوع الموسمي: ويكون هذا النوع في فترات نفاذ الغذاء خصوصا قبل موسم الحصاد، ذلك أن تزودهم بالغذاء خلال السنة لا يكفي للوفاء باحتياجاتهم البيولوجية (الأكل) خلالها بل لمدة معينة ويمس غالبا الطبقات الفقيرة.

2–4– الجوع الحاد: والمترتب عن الأزمات والكوارث الطبيعية كالجراد والجفاف.

3– أسباب الجوع:

– عدم وجود غذاء كافي بأسعار معقولة لاسيما في دول العالم الثالث التي غالبا ما تتخبط في المديونية كصندوق النقد الدولي.

[1] عمر أحمد المصطفى حياتي: "قابلية التعرض لكوارث المجاعات الناجمة عن خطر الجفاف"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 25، العدد 50، ص ص181–182.

– النمو السكاني المتزايد والذي يقابله نقص الغذاء المترتب عن قلة المحاصيل الزراعية خصوصا في دول العالم الثالث العاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصا في ظل استخدامها لوسائل (تكنولوجيات) تقليدية بسيطة.

– "الاضطرابات السياسية الفجائية أو بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب الاتصالات والمواصلات، فإن المعونات العالمية عادة تخفف من الكارثة"[1].

– انتشار الفئة الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم العاجزة عن تلبية متطلباتها الضرورية لبقائها وفي مقدمتها الغذاء لبطالتهم.

– غياب الدعم الحكومي للفلاحين والمزارعين مما يضطرهم إلى بيع أراضيهم ومواشيهم في سنوات الجفاف أو التعرض لخسائر جراء الفيضانات والتوقف عن العمل ما يترتب عنه حالات الجوع.

– تأثير العوامل البيئية كالتصحر مثلا على حساب الأراضي الزراعية على عملية إنتاج الغذاء وانعكاسه على مشاكل الجوع في دول العالم الثالث.

– "إن مشكلة الجوع ترتبط بشكل كبير بمشكلة الفقر كما أنها من المشاكل غير السهلة أو التي يمكن حلها بواسطة حلول ميسرة، حيث أن التعامل معها يستلزم بالضرورة التعرض لجميع جوانب التنمية والتحريات المصاحبة والمترتبة عليها"[2].

– غياب التضامن الاجتماعي بين الشعوب (العربية والإسلامية).

– "قلة الحاصلات تزيدها خطورة أسباب عرضية أو ثانوية ولا يخفى أن ذلك ناشئ في أكثر الأحايين عن رداءة الأحوال الجوية في مختلف الفصول بين سيل مغرق أو قيظ محرق، كاشتداد المطر أو قلته وما ينجم عن ذلك من الفيضان أو الجفاف ونزول الثلج واشتداد البرد وتفشي الحشرات الفتاكة.

– وإذا جاءت فوق ذلك الحرب الخارجية أو الفتن الأهلية عم البلاء والدمار والحرب كما لا يخفى من أكبر أسباب الغلاء ومن ثم أكبر أسباب المجاعات"[3].

---

[1] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الجوع تقارير ودراسات، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003، ص15.

[2] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الجوع تقارير ودراسات، مرجع سابق، ص19.

[3] أنطوان الجميل: الجوع والمجاعات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، 2012، ص ص9–10.

– يؤدي تغير المناخ والمزيد من حالات الجفاف المنتظمة إلى نقص الغذاء بشكل أكبر، والجفاف يعني أن المحاصيل تقل، والهجرة الناجمة عن تغير المناخ تدفع المزارعين إلى ترك أراضيهم[1].

– ساهمت تداعيات جائحة كوفيد–19 في زيادة أعداد الجوعى بشكل حاد. فقد أثرت التدابير الاحترازية المتخذة للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ودفعت بالملايين نحو البطالة والفقر، وتركت موارد أقل للحكومات والجهات المانحة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للفئات الأشد ضعفًا واحتياجًا[2].

4– الجوع كمشكلة عالمية:

"أكدت المصادر التاريخية القديمة انتشار المجاعات في العالم وقد حدثت بسبب إما الحروب أو أسباب أخرى كالكوارث والفيضانات وغيرها وكانت السبب في موت أعداد كبيرة من سكان العالم، ولقد وضع ولفورد Walford قائمة بالمجاعات الشهيرة التي عرفها العالم منذ سنوات الميلاد الأولى وحتى القرن العشرين فكان عددها (350) مجاعة حصلت منها (210) في بريطانيا وحصلت (70) مجاعة في دول أوربية مختلفة، وحصلت (31) مجاعة في الهند وحصلت (17) مجاعة أخرى في البحر المتوسط"[3].

"وتؤكد التقارير الدولية أن مشكلة الجوع أصبحت مشكلة كبيرة تقلق ضمير العالم أجمع وتعتبر وصمة عار في جبين الإنسانية، خاصة أن حجم المشكلة يتزايد يوما بعد يوم إلى درجة أنه قد يصبح التصدي لها أو التفكير في حلها مع تزايد عدد الفقراء المعدمين في العالم أمرا صعبا وتحديا قد تعجز كل الجهود عن التصدي له إذا لم يبدأ العالم فورا في محاولة جادة للخروج من هذا المأزق الذي يهدد جوانب كثيرة ومتشابكة في العالم وخاصة ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في كثير من الدول"[4].

---

[1] https://ar.wfp.org/fight-famine تمت الزيارة يوم 01-05-2023 على الساعة 09:00

[2] https://ar.wfp.org/fight-famine تمت الزيارة يوم 02-05-2023 على الساعة 13:00

[3] فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، مرجع سابق، ص101.

[4] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الجوع تقارير ودراسات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2003، ص18.

"وبسبب الحجم المتزايد لهذه المشكلة عقد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في أوائل التسعينات أول مؤتمر على الجوع في العالم (...) حاول أن يحصر أهدافه حول العوامل الرئيسية التالية:

– تحديد العوامل الرئيسية التي تساعد في وضع إستراتيجية ذات كفاءة عالية يمكن من خلالها توفير المناخ السياسي الملائم في مختلف أنحاء العالم للقضاء على الجوع.

– الاتفاق على برنامج عمل مفصل ومحدد للأولويات التي ينبغي التعامل معها لتخفيض والتغلب على الجوع وأسبابه في العالم.

– توجيه انتباه المنظمات الدولية لتوحيد جهودها نحو مشكلة الجياع في العالم.

– توجيه وجذب انتباه العالم نحو خطورة المشكلة وما ينبغي عمله لمعالجة الجوع في العالم.

– تحديد دور البنك الدولي للمشاركة في تنفيذ برنامج العمل"[1].

"وتعكس المجاعة بصورة عامة تدني مستوى الأمن الغذائي وأن تكرارها يزيد من تعقيد مشكلة انعدام الأمن الغذائي، ويبرز ندهور المستوى العام لمعيشة الأفراد والمجتمعات المتأثرة على المدى القصير ويعطل الجهود التنموية الرامية للحد من الفقر على المدى البعيد، وهذا بالطبع مؤشر يجب أن يوضع في الحسبان عند وضع وتحديد السياسات والأهداف والاستراتيجيات التنموية وتنفيذها نظرا لأن الأمن الغذائي يعد مسؤولية وطنية في المقام الأول"[2].

و"يُقدم تقرير مؤشر الجوع العالمي (GHI) لعام 2017 – وهو التقرير الثاني عشر في سلسلة سنوية – مقياسًا مُتعدد الأبعاد للجوع على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويُبين أن العالم قد أحرز تقدمًا في الحد من الجوع منذ عام 2000، ولكن التقدم كان متفاوتًا، وقد يَكون الآن مهددًا، ويَجد تَقرير هذا العام أن العديد مِن البلدان لديها مُستويات جوع أعلى في عام 2017 عما كانت عليه في عام

[1] زيد بن محمد الرماني: مرجع سابق، ص ص19–20.

[2] عمر أحمد المصطفى حياتي: "قابلية التعرض لكوارث المجاعات الناجمة عن خطر الجفاف"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 25، العدد 50، ص173.

2008، مما يشير إلى أن التقدم في الحد من الجوع خلال العقود الأخيرة يتراجع في الآونة الأخيرة في بعض الأماكن[1].

كما "أصدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية مؤشر الجوع العالمي لعام 2018 الذي يقيس مستوى الجوع في العالم وفقا لعده معايير كنقص التغذية والتقزم والهزالة بالإضافة لمعدل الوفاة عند الأطفال وتصدرت بيلاروس المؤشر ليتم تصنيفها الأفضل عالميا تلتها كل من كوبا واستونيا والكويت على الترتيب، وتصدرت الكويت عربيا وحلت في المركز الرابع عالميا تلتها تونس والسعودية والجزائر والمغرب وسلطنه عمان على الترتيب أما اليمن فكان الأخير عربيا والثالث قبل الأخير عالميا، هذا ولم يشمل التقرير عددا من الدول مثل سوريا وليبيا وقطر والبحرين والصومال وجنوب السودان واريتيريا وغانا الاستوائية وبوروندي وطاجيكستان وجمهوريه الكونغو الديمقراطية وبوتان بسبب عدم توفر بيانات عنها لجميع معايير القياس المطلوبة"[2].

و"على الرغم من الآمال في خروج العالم من جائحة COVID-19 في عام 2021 وأنه سيبدأ الأمن الغذائي في التحسن ، ارتفع الجوع في العالم أكثر في عام 2021. بعد أن ظل دون تغيير نسبي منذ عام 2015 ، قفز معدل انتشار نقص التغذية من 8.0 إلى 9.3 من 2019 إلى 2020 وارتفعت بوتيرة أبطأ في 2021 إلى 9.8 بالمئة. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 702 و 828 مليون شخص قد تضرروا من الجوع في عام 2021. وقد زاد العدد بنحو 150 مليونًا منذ تفشي وباء COVID-19، و103 مليون شخص إضافي بين عامي 2019 و2020 و46 مليونًا في عام 2021"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه "في عام 2021 أثر الجوع على 278 مليون شخص في أفريقيا ، و425 مليونًا في آسيا ، و56.5 مليونًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ... بينما يعيش معظم

---

[1] https://is.gd/fzcKWi(11:00 (تمت الزيارة يوم 01ماي2023 على الساعة

[2] https://is.gd/Ygczfn(11:00 (تمت الزيارة يوم 01ماي2023 على الساعة

[3] https://is.gd/PcQLcR (تمت الزيارة يوم 01ماي2023 على الساعة 12:00، ترجمة الباحث)

الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم في آسيا ، فإن إفريقيا هي المنطقة التي ينتشر فيها أعلى معدل"[1].

وتعكس الزيادة الإضافية في الجوع العالمي في عام 2021 التفاوتات المتفاقمة عبر البلدان وداخلها بسبب نمط غير متكافئ من الانتعاش الاقتصادي بين البلدان وخسائر الدخل غير المستردة بين أولئك الأكثر تضرراً من جائحة COVID-19، وكل ذلك في سياق تناقص تدابير الحماية الاجتماعية التي تم تنفيذها في عام "2020.[2]

أما عربيا فقد "كشف تقرير جديد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن الجوع في العالم العربي مستمر في الارتفاع. ودعا التقرير إلى تغييرات جذرية في أنظمة الأغذية الزراعية في المنطقة العربية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع ويبيّن التقرير الصادر بعنوان "نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2021" أن عدد الجياع في المنطقة بلغ 69 مليون شخص في عام 2020 وبحسب تقرير منظمة الفاو، يستمر الجوع في العالم العربي بالارتفاع، مع زيادة بنسبة 91.1 في المائة منذ عام 2000، السبب في ذلك يعود إلى الأزمات الممتدة والاضطرابات الاجتماعية والتعرّض لصدمات وضغوط متعددة مثل النزاعات والفقر وعدم المساواة وتغيّر المناخ وندرة الموارد الطبيعية والتداعيات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19"[3].

5- الدولة الجزائرية وآليات تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة مشكلة الجوع:

"تعتبر الجزائر إحدى الدول العشر خارج أمريكا الشمالية وأوروبا التي لم تتجاوز عتبة الأمن الغذائي (نسبة 2.5 بالمائة)، وفقا لبيانات الفاو. ويعرف العالم تهديدات كبيرة من حيث الأمن الغذائي بالنظر لتداعيات جائحة كوفيد-19 وما تبعها من تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، لكن توَجُّه الجزائر نحو زيادة الاعتماد على القدرات الوطنية لإنتاج المواد الغذائية لاسيما في قطاعي الفلاحة والصيد البحري مكّن البلاد من امتصاص هذه الصدمات والتخفيف من حدتها، ويغطي الإنتاج الفلاحي في

[1] https://is.gd/PcQLcR (تمت الزيارة يوم 02ماي2023 على الساعة 10:00، ترجمة الباحث)

[2] https://is.gd/PcQLcR (تمت الزيارة يوم 02ماي2023 على الساعة 13:00، ترجمة الباحث)

[3] https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089882 (تمت الزيارة يوم 2023/05/02 على الساعة13:00)

الجزائر اليوم ما نسبته 74 بالمائة من الحاجيات الوطنية وفق آخر المعطيات المعلن عنها من طرف الحكومة، حيث ساهم القطاع خلال سنة 2021 بما يفوق 14.1 بالمائة من الناتج الداخلي الوطني الخام ويمثل ربع اليد العاملة الناشطة وطنيا بنحو 2.7 مليون عامل، وتمكن إنتاج القطاع الفلاحي خلال 2021 من بلوغ قيمة تقدر بـ4500 مليار دج بفضل المساعي التي باشرها القطاع لتحديث الزراعة وتلبية الاحتياجات الوطنية بما يحقق الأمن الغذائي للبلاد"[1].

وفي هذا السياق يعتبر أستاذ الاقتصاد علي حاجي أن الجزائر تعي مخاطر الضغوطات الجيو–استراتيجية والأزمات الاقتصادية وتأثيراتها في تأمين الغذاء، بالتالي حرصت على وضع خطط استباقية واستشرافية، ويأتي الأمن الغذائي على رأس الأولويات، مبرزاً أن المعركة الحالية هي ضمان قوت الجزائريين وتوفير المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية، من أجل فك الارتباط بالأسواق الدولية. وقال إنه على رغم أن التقارير الدولية صنفت الجزائر من بين البلدان البعيدة عن مخاطر أزمة اقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع من اتخاذ إجراءات وتدابير للتقليل من صدمة الزيادات الكبيرة للمنتجات والمواد الأولية، بسبب الجائحة الصحية، ثم الحرب الروسية–الأوكرانية، وكان الاهتمام بالفلاحة أحد أهم السياسات التي لجأت إليها الجزائر[2].

6– آليات مقترحة لمواجهة ظاهرة الجوع:

من آليات التي يمكن اعتمدتها لمواجهة ظاهرة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي ما يلي:

– الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال مكافحة الجوع والاستثمار الفلاحي والزراعي وكذا الصناعات الغذائية والعمل على تطويرها والارتقاء بها.

– اعتماد الوسائل الحديثة في العملية لزراعية والصناعة الغذائية.

– تطوير البحث العلمي في مجال الزراعة ومحاولة توظيفه بالشكل المطلوب.

[1] https://is.gd/eJYczW (مت الزيارة يوم 2023/04/30 على الساعة 09:30)

[2] https://is.gd/r3gwjR(تمت الزيارة يوم 30 –04–2023 على الساعة 10:00)

– بناء السدود وذلك في إطار تحقيق الأمن المائي الذي أضحى هاجسا حقيقيا أمام العملية التنموية بصفة عامة، فالماء مصدر الحياة واستصلاح الأراضي البور، والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة في مواجهة مشكلة الجفاف والتصحر.

– تطوير الإنتاج الزراعي وذلك من خلال اتباع خطط اقتصادية هادفة في هذا الإطار وتوسيع نطاق الاستثمار في هذا الشأن والتركيز على المواد الأساسية بالدرجة الأولى لكف الاستيراد.

" وتعمل الجزائر على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الفلاحة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف جهودها لضمان الأمن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، في ضوء التغيرات الدولية التي يشهدها هذا الملف، كما تخطط لتوسيع الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف مع اعتماد استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأسمدة، لزيادة المساحات الزراعية، وتساهم الفلاحة بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام 2021، بحسب البنك الدولي[1].

– تطوير الصناعات الغذائية وتلبية حاجة الأسواق الداخلية لها ومدى ملاءمة أسعارها لمستوى الدخل الفردي حتى تكون في متناول جميع الأفراد.

– السعي لتنمية الثروة الحيوانية وتقديم الدعم المناسب.

– الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال تصدير الإنتاج المحلي الزائد عن الحاجة"وهذا يساعد الدولة على تحقيق أمنها واستقلالها وتعزيز مكانتها الدولي".[(2)]

– تكثيف المنتوج الزراعي وتنويعه واستخدام البذور المحسنة والأسمدة الجيدة في العملية الزراعية "وتوفير السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلية على مدار العام وبأسعار مناسبة في مقدور الشرائح العريضة من المجتمع تناولها، على أن تتوافر فيها السعرات الحرارية المطلوبة من بروتينات ودهون وفيتامينات تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة وتمكنه من ممارسة نشاطه اليومي على أتم وجه".[3]

---

[1] https://news.radioalgerie.dz/ar/node/20510 (تمت الزيارة يوم 30-04-2023 على الساعة 13:30)

[2] فاضل موسى حسن: "الأمن الغذائي العربي مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2010، ص63.

[3] تواتي بن علي فاطمة: الاندماج واستراتيجيات الأمن الغذائي في ظل التحديات الاقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2014-2015، ص154.

7- الإسلام ودوره في مكافحة مشكلة الجوع:

- فرض الإسلام الزكاة مصداقا لقوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"[1] ، فالزكاة من أعمدة هذا الدين الحنيف لقوله صلى الله عليه وسلم "بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان"[2].

- فرض الإسلام على المسلمين أيضا زكاة الفطر حتى يتساوى المسلمون جميعا في فرحهم، فقيرَهم مع غنِيّهم.

- صلاة الاستسقاء بسبب القحط والجفاف، "فعن أنس بن مالك أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فقال : يا رسول الله هلكت المواشي، وتقطعت السبل، فادع الله، فدعا الله فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة، فجاء رجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله تهدمت البيوت، وتقطعت السبل، وهلكت المواشي، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : اللهم على ظهور الجبال والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر، فانجابت عن المدينة انجياب الثوب"[3] .

- الدعاء والاستغفار لأن ذلك مجلبة للأرزاق وزيادة الخيرات، مصداقا لقوله تعالى: "فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا، يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا، وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا"[4].

- الصوم: ففيه تهذيب للنفس وتدريب لها على الاحتمال وتوفير الغذاء والاقتصاد فيه.

- الكفارات: وهي عبارة عن صدقات تقدم للفقراء والمساكين مثال ذلك المريض الذي يتعذر عليه صيام في قوله عز وجل:"وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ

---

[1] سورة التوبة: الآية 103

[2] أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2022، ص 12.

[3] أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: مصدر سابق، ص248.

[4] سورة نوح: الآيات 10-11-12.

تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ "[1].

وفي قوله أيضا: لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ[2].

– تقديم الهدايا والأضحيات مثل ما يقدم في مكة أثناء تأدية مناسك الحج أو في عيد الأضحى المبارك.

– إطعام الطعام للفقراء والمساكين لقوله تعالى: "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ"[3].

– القناعة والتعفف وترشيد الاستهلاك "إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا"[4].

– الصبر والتحمل.

– حث الإسلام على التعاون ومد يد العون للمحتاجين لقوله جل وعلا: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"[5].

– منع الاحتكار ومحاربته من خلال تشريع معاملات التجارة.

– الحث على العمل في قوله صلى الله عليه وسلم: "اليد العليا خير من اليد السفلى" فالإنسان العامل بإمكانه توفير لقمة عيشه خلافا للبطال الذي يكون أكثر عرضة للجوع وطلب المساعدة من الآخرين في مذلة.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح لنا خطورة مشكلة الجوع التي أضحت تمثل هاجسا حقيقيا يؤرق المجتمعات النامية والعاجزة عنه تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، ولطالما ارتبطت هذه المشكلة في

---

[1] سورة المجادلة: الآيتان 3–4

[2] سورة المائدة: الآية 89.

[3] سورة البلد: الآية14.

[4] سورة الإسراء: الآية 27

[5] سورة المائدة: الآية 2.

ظهورها بعوامل بيئية (طبيعية) كالتصحر والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية الأخرى، وفي أحيان أخرى ارتبطت بعوامل بشرية كالحروب والاستعمار واحتكار الغذاء من طرف الدول المنتجة لفرض هيمنتها على الشعوب الضعيفة التي تعاني التبعية الغذائية لها.

ونظرا للآثار السلبية التي تفرزها مشكلة الجوع على جميع الأصعدة فقد أضحى لزاما على الحكومات محاربتها بشتى الطرق والوسائل، والبحث عن السبل الناجعة لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها باعتباره أحد أبرز أهداف السياسات الاقتصادية التي تنتهجها.

محاضرة بعنوان: مشكلة الفقر

تمهيد:

تعد مشكلة الفقر من أبرز المشاكل والتحديات التي شهدتها معظم شعوب وبالأخص الدول النامية التي لازالت عاجزة عن التخلص منها، بل وقد أضحت مصدرا حقيقيا لكثير من المشاكل التي تواجهها وتعيق مسارها التنموي وخطر يهدد أمنها واستقرارها، هذا ما جعل من هذه المشكلة محل اهتمام بالغ لدى الباحثين والدارسين والسعي إلى بحث أسبابها والتعرف على مختلف الآثار المترتبة عنها ومحاولة إيجاد حلول ناجعة لعلاجها، وسنحاول في هذه المحاضرة التركيز على أهم النقاط: تعريف الفقر، والإشارة إلى مؤشراته، وتبيان أصناف الفقراء، وأسباب الفقر، والنتائج المترتبة عنه، وآليات مواجهته.

1- تعريف الفقر:

يعرف الفقر بأنه "عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية"[1]، وتتمثل هذه الموارد في المأكل، الملبس، المسكن، العلاج...إلخ.

ولا يختلف هذا التعريف عن الذي أورده جورج زيمل حيث رأى بأن تحديد أي فئة اجتماعية بأنها فقيرة لا ينطلق من فراغ وإنما من خلال " تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون ظروفهم دونه حالة فقر"[2]، ولعل هذا المستوى يتمثل في قصورهم عن الوفاء بضروريات الحياة التي تكفل بقاءهم على قيد الحياة، وذلك مرده لقلة الدخل الفردي.

كما يعرف بأنه"الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[3].

---

[1] خطاري ولد احمد ولد بيه : مكافحة الفقر عن طريق تحسين مؤشرات التنمية البشرية في موريطانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية:2014-2015، ص51.

[2] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص60.

[3] مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز: مكافحة الفقر، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث عشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص43.

ويعرف أيضا بأنه "ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية، سياسية، ثقافية، إلا أنها تدور حول مفهوم واحد وهو الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وتختلف في حدوده ومكوناته، ولكن يوجد مكونان مهمان لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر وهما: مستوى المعيشة ويمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة تمثل الحاجيات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس، والسكن) التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء، والحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد وهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها"[1].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الفقر ظاهرة اجتماعية تعكس عجز الأفراد عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وتعليم ورعاية صحية ... إلخ نتيجة الدخل الضعيف الذي يتقاضونه سواء بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري.

2- المؤشرات العامة للفقر:

- "دخل اقتصادي واطئ.
- ضعف في التغذية.
- مستوى تعليمي رديء.
- السكن في مساكن حقيرة ورديئة مع وجود تعصب ضد السكن في مناطق حضرية جديدة.
- السكن في مجتمع محلي أو منطقة سكنية موبوءة بالجرائم والانحرافات السلوكية.
- معدل عال للبطالة.
- انعدام الإسهام في المناشط المجتمعية المنتجة أو المثمرة.
- عدم التفكير في المستقبل لأنه يشبه الحاضر السيء.
- عدم ثقة المؤسسات المالية (مصارف شركات) بالتعامل مع الفقراء وذلك لضعف مواردهم المالية.
- كون معظم الفقراء من أقليات المجتمع.

[1] سراج وهيبة: هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو والتقليل الفقر في الجزائر –دراسة قياسية–أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الالقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، السنة الجامعية:2015-2016، ص87.

– العمل في الأعمال القذرة والخطرة"[1].

3– أصناف الفقراء:

يصنف الفقراء حسب ما جاء به رايت ميلز الذي استند على دعامتين أساسيتين هما: الضمان الاقتصادي ودرجة تنظيم استقرار الأسرة:

3–1– الفقير المستتر: الذي يملك دخلا واطئا لكنه يتمتع بمشاعر متوازنة وحياة اجتماعية منتظمة بسبب انسجام أفراد أسرته، ويتمتع أبناؤه بمستوى تعليمي لا بأس به، ويعمل في أعمال متوسطة المهارة.

3–2– الفقير المتوتر: وهو الذي يتمتع بدخل ثابت لكن حياته الأسرية مضطربة بسبب المشكلات المستمرة بينه وبين زوجته أو بينه وبين أبنائه بسبب إدمانه على المسكرات أو المخدرات أو قساوته في علاقته مع زوجته وأبنائه.

3–3– الفقير مزدوج الاضطراب: أي الذي يعاني من اضطراب في دخله على الرغم من قلته إضافة إلى فقدان أحد الوالدين أوكليهما، الأمر الذي يجعل بؤسه المعاشي والاقتصادي صعبا جدا.

3–4– الفقير المكافح: وهو الذي يملك دخلا واطئا ويعمل جاهدا على تحسين معيشته، وفي الوقت ذاته يعيش في وسط أسرة متكيفة مع دخلها المتدني ومحيطها الاجتماعي الفقير".[2]

4– أسباب الفقر:

4–1– الأسباب الاقتصادية:

– ارتباط مشكلة الفقر بمشكلة البطالة وعادة ما يكون السبب احتقار الأفراد لبعض المهن وتحيزهم لأخرى في ظل غياب المؤهلات الكافية لديهم أو محدودية مناصب العمل.

– تدني مستوى الدخل الفردي.

– غياب سياسات تنموية جادة.

---

[1] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص ص67–68.

[2] دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: مرجع سابق، ص69.

– "ضآلة حجم وقيمة الصادرات وزيادة حجم وقيمة الواردات"[1].

– ضعف التحكم في الموارد.

– الفساد الاقتصادي كالاختلاس المال العام، هدر المال العام في الأمور الثانوية بدلا من إنفاقه على تحسين الأوضاع الاقتصادية للأفراد.

– مشكلة المديونية التي تعاني منها الكثير من دول العالم الثالث.

– التوزيع غير العادل للثروة.

– عدم ترشيد الإفراد للاستهلاك والتبذير المفرط.

4–2– الأسباب السياسية:

وتحددها الدكتورة سراج وهيبة في النقاط التالية:

– "انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات بمكافحة الفقر.

– ضعف المشاركة الشعبية في سياسات مكافحة الفقر "[2].

– الاستعمار ودوره في نهب ثروات البلاد المحتلة، واعتماده لسياسة التجويع مثلما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

– الحروب والصراعات الداخلية وما يترتب عنها من عدم استقرار سياسي الذي يؤدي بالإفراد إلى النزوح والهجرة وترك أراضيهم وممتلكاتهم بحثا عن الأمن.

– الفساد السياسي والبيروقراطية وما يترتب عنه من ظلم للرعية.

4–3– الأسباب الاجتماعية:

– "يعتبر النمو السكاني المتزايد بمعدلات أكبر من زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي أحد الأسباب الرئيسية في تفشي الفقر، وذلك لما يترتب عنه من إضعاف في معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم معدل دخل الفرد وما يتبعه من تدهور المستوى التعليمي وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الرعاية الصحية"[1].

---

[1] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الفقر بؤس وأزمات، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 2003، ص33.

[2] وهيبة سراج: هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو والتقليل الفقر في الجزائر –دراسة قياسية ، مرجع سابق، ص88

– ظهور الطبقية في المجتمع واحتكار البورجوازية لوسائل الإنتاج والتحكم في تحديد مستوى الدخل الفردي للعاملين لديها.

– عجز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عن القضاء على الفقر.

– هدر الفرد لماله على المخدرات والمسكرات على حساب متطلبات أسرته.

5– الآثار المترتبة عن مشكلة الفقر:

– عجز الأسر عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية لتعليم أبنائهم مما يكون سببا وجيها لانقطاعهم عن الدراسة.

– انتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

– "تظهر نتائج الفقر الاقتصادية عادة من خلال تتبع الحسابات الوطنية للدول الفقيرة التي تظهر بعض المؤشرات عن انخفاض الإيرادات العامة وحدوث عجز مزمن في ميزانية الدولة، وعن انخفاض حجم الصادرات الوطنية وحدوث عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وكذلك بعض المؤشرات التي تبين انخفاض القوة الشرائية للنقود داخليا (التضخم) وخارجيا سعر الصرف وأعباء الديون الأجنبية"[2].

– الفقر سبب في تردي مستوى الرعاية الصحية للأفراد، كما يترتب عنه انتشار الأوبئة والأمراض، وارتفاع معدلات الوفيات.

– "ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، حيث أن مع الفقر تزول كل المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة) يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.

– تدهور معيشة الأفراد"[3].

---

[1] لمين بليلة: ترشيد الإنفاق بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2015–2016، ص46.

[2] زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الفقر بؤس وأزمات، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 2003، ص33.

[3] فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص148.

– يؤدي إلى تفشي ظاهرة حسد الآخرين على ما يتمتعون فيه من نعمة مما يوغل الصدر بالضغائن ويتسبب في انهيار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

– "إن الفقير المحروم كثيرا ما يدفعه بؤسه وحرمانه وخاصة إذا كان إلى جواره الطاعمون الناعمون إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم، ولهذا قالوا: صوت المعدة أقوى من صوت الضمير، وشر من هذا أن يؤدي ذلك الحرمان إلى التشكك في القيم الأخلاقية وعدالة مقاييسها كما أدى إلى التشكك في القيم الدينية"[1].

– الفقر من بين العوامل المؤدية بالأفراد لسلوك الجريمة كالسرقة والتعدي على ممتلكات الغير.

كما يتسبب الفقر أيضا في:

– "انتشار الظلم الاجتماعي.

– شيوع القلق الاجتماعي.

– انتشار الأمراض الجسمية والعقلية والنفسية.

– التخلف الحضاري والمدني"[2].

6– مشكلة الفقر في الجزائر:

جاء في تقرير للبنك الدولي نُشر عام 2017، وفق دراسة أجريت عام 2011، أن 5.5% من الجزائريين يعانون الفقر، مشيرًا إلى أن "نحو 0.5% فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في فقر مدقع، وهم الذين ينفقون أقل من 1.90 دولارًا للفرد في اليوم، وجاء في التقرير: "المثير للاهتمام أن البيانات أظهرت أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الحضرية أعلى ممّا هي عليه في المناطق الريفية، وليس هذا هو واقع الحال في أغلب الأحيان. وباستخدام خط الفقر 3.10 دولارات للفرد في اليوم (وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011)، يُقدَّر أن معدل الفقر بلغ 3.3%"[3].

ويرى الخبير الاقتصادي سعيد بربيش أنّ "نهاية الترابط ما بين الجزائريين وثقافة الادخار كان متوقعاً بالنظر إلى عدة متغيرات، منها انهيار العملة المحلية، تبعه ارتفاعٍ التضخم، فيما الرواتب لم تساير هذه

---

[1] عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود: مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، ج1، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص15.

[2] عبد الهادي الفضلي: مشكلة الفقر، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، 1977، ص12.

[3] https://www.noonpost.com/content/43883/ (تمت الزيارة يوم 08–05–2023 على الساعة 20:00)

التطورات التي فرضتها الأزمة المالية، حيث لم ترتفع الأجور منذ 2011، وبالتالي إنّ من يتقاضى اليوم 30 ألف دينار (250 دولاراً) يجد نفسه ينفق كل راتبه بعدما كان ينفق 70 في المائة منه قبل سنوات."[1]

ويشير "تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إن عدد الجزائريين الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر عام 2018 قُدِّر بـ 15 مليونا، ما يمثل حوالي 38% من العدد الإجمالي للسكان، أي أن من بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقرًا مدقعًا، ويقول تقرير الرابطة أن 1400 بلدية فقيرة تعيش على إعانات صندوق الجماعات المحلية المشترك، من بينها 800 بلدية صنِّفت ضمن خانة الأكثر فقرًا، وتضمّ 20 مليون ساكن، كما تعتمد 30 ولاية في توفير حاجيات المواطنين وتسيير شؤونها اليومية على هذا الصندوق، الذي يتولى تقليص الفوارق الناجمة عن ضعف الموارد الجبائية"[2].

"وفي هذا السياق يقول بن يسعد أن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال المعطيات التي جمعتها ترى بأن مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري تتجلى من خلال تدهور المستوى المعيشي، وسوء الخدمات الصحية والبطالة وتزايد الراغبين في الهجرة بأي ثمن، وانتشار ظاهرة التسول وأطفال الشوارع والدعارة ... (وذلك) يعتبر انتهاكا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التنمية والحق في العمل، الحق في الصحة، الضمان الاجتماعي، والتعليم، السكن اللائق، والعيش الكريم والبيئة السليمة"[3]، على الرغم أن الجزائر دولة لها كامل السيادة على مواردها الاقتصادية وفي مقدمتها المحروقات وما لها من عائدات مالية كبيرة إلا أنها لم تتمكن من معالجة هذه المشكلة طلية ستة عقود من استقلالها.

7- آليات مقترحة لمواجهة مشكلة الفقر:

- توفير مناصب العمل للشباب.
- رفع الأجور للعمال بصورة مستمرة تتماشى والتحولات الاقتصادية للبلاد.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية وتوجيه مداخيلها لخدمة التنمية الاجتماعية والثقافية.
- تحسين المستوى المعيشي للفئات الهشة.

---

[1] https://is.gd/n93TGf (تمت الزيارة يوم 08-05-2023 على الساعة 20:00)

[2] https://is.gd/Zhl2tV (تمت الزيارة يوم 08-05-2023 على الساعة 20:30)

[3] https://is.gd/WATcZW (تمت الزيارة يوم 08-05-2023 على الساعة 21:00)

– تشجيع العمل الخيري وتوجيهه بما يخدم المصلحة العامة للبلاد.

– تحسين الخدمات المقدمة للأفراد في مختلف المجالات لاسيما الصحة والتعليم...إلخ وضمان مجانيتها.

– محاربة الفساد بمختلف مظاهرة كالمحاباة والمحسوبية والبيروقراطية التي من شأنها أن تتسبب في حرمان الأفراد من حقوقهم المشروعة قانونا.

8– دور الإسلام في مواجهة مشكلة الفقر:

لقد حثّ الإسلام على ضرورة التكافل الاجتماعي بين الأفراد وذلك لما له من أهمية قصوى في تماسك المجتمع واستقراره، وخلوّه من الأمراض الاجتماعية الضارة به كالسرقة مثلا، وقد شبّه المجتمع المتكافل بالبنيان المرصوص في قوله صلى الله عليه وسلم: "المُؤمِنُ للمُؤمِنِ كَالبُنيَان المَرصُوصِ يَشُدُّ بَعضُهُ بَعضًا"[1].

والتكافل بين أفراد المجتمع هو ضمان لحياة رغيدة هانئة لا يخشى فيها المسلم الفقر والحجة كما لا يخشى على نفسه الانحراف، والتكافل لا يكون فقط من خلال دعم الأغنياء للفقراء من خلال تقديمهم للمساعدة فعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ إِمَامٌ عَدْلٌ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ[2]، بل يتعدى إلى دعم صندوق الزكاة الذي عد موردا ماليا هاما بالنسبة للفقراء.

كما حثّ الإسلام أيضا على العمل والذي يعتبره عبادة شأنها شأن سائر العبادات الأخرى شريطة أن يكون في ضوء مبادئ وأطر شرعية، كما حثّ على تحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية بالنسبة للفرد المسلم، لقوله صلى الله عليه وسلم: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"[3]، فشعور الفرد

[1] أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 202، ص 591.
[2] أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: مصدر سابق، ص 346.
[3] أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري: مصدر سابق، ص 1326.

بالمسؤولية تجاه نفسه أو تجاه الآخرين يدفعه إلى تحسين أوضاعه وكذا المساعدة في تحسين أوضاع إخوانه المسلمين والحفاظ على مصالحهم.

وقد شرع الإسلام أيضا كفالة الأيتام وأبناء الفقراء، والكفالة تعني رعايتهم والاهتمام بهم في حدود الإمكانيات المتاحة للكافل شريطة ألا يلحق المكفول بنسبه، في كفالة الأيتام فضل كبير، يقول الله عز وجل: "يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ "[1].

"ولقد مضى المسلمون وبدافع الرحمة والرغبة في مثوبة الله لا ينقطع عملهم بعد موتهم يوقف بعض أمولهم على كل ما يعود على الناس بالنفع العام كحفر الآبار وتعبيد الطريق وملاجئ الأيتام والعميان وإيواء الغريب وعلاج المرضى وتعليم الجاهل ودفن الموتى وكفالة اليتيم... إلخ"[2]، وكل هذه الأمور تعد من باب التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

كما تعدّ الصدقة أيضا وجها من وجوه التكافل الاجتماعي التي تقي من الفقر والحاجة إلى الغير، وهي أمر استحبّه الشرع وحثّ عليه "صدقة السر تطفئ غضب الرب" فهي وسيلة لرضى الله من جهة، وتأمين النفوس من الفقر والموت والانحراف من جهة أخرى، وذلك في قوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"[3].

ومن مظاهر التكافل الاجتماعي أيضا دور الجمعيات الخيرية في مساعدة المحتاجين لاسيما في شهر رمضان الكريم، وكذا الأعياد والمناسبات الدينية "فقد كانت وما تزال مصدرا رئيسيا من مصادر تحقيق التكافل خاصة من حيث الأسر المحتاجة وتوفير الكثير من الخدمات لصالح تنمية المجتمع"[4].

---

[1] سورة البقرة: الآية 215

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص151.

[3] سورة التوبة: الآية 103

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص152.

9- النظريات المفسرة لظاهرة الفقر:

9-1- نظرية الحلقة المفرغة:

ولعل من أبرز روادها نيركس Ragnar Nurkse، ترى هذه النظرية بأن أساس ظاهرة الفقر يكمن في تدني مستوى الدخل الفردي خصوصا في الدول النامية، وأن هذه الدول تعيش حلقة مفرغة تبدأ بتدني مستوى الدخل الفردي وتنتهي به، بمعنى أنها تبدأ بانخفاض في مستوى التغذية الذي يؤدي إلى تردي المستوى الصحي وهو ما يساهم في ضعف الإنتاجية التي يترتب عنها انخفاض مستوى الدخل الفردي مرة أخرى.

خصوصا وأن الفقراء هم ذوي الدخل المنخفض وهم من تنطبق عليهم هذه النظرية وذلك لأن الأغنياء بإمكانهم الادخار والاستثمار وهو ما ينعكس عليهم بالإيجاب على المستوى الصحي والإنتاجي... إلخ.

وفي حالة النمو السكاني يتعذر على الفقراء تحسين أوضاعهم المادية وبالتالي المعيشية لظهور متطلبات إضافية ومتنامية مما يجعلهم في حالة فقر دائم.

9-2- النظرية المالتوسية:

"تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر القديمة فهي مرتبطة بعلاقة الإنسان بالثروة وبطريقة أخرى تلك العلاقة بين العامل الديمغرافي والعامل الاقتصادي، فهناك عدة نظريات تطرقت إلى هذه العلاقة ومن أشهرها نظرية توماس مالتوس T. Maltus فحسبه الفقر ينشأ نتيجة الفجوة القائمة بين الحاجات الإنسانية المتزايدة ومحدودية الموارد الطبيعية معللا ذلك بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32...إلخ) بينما تتزايد الموارد بمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5... إلخ) وفي النهاية تعجز الموارد الطبيعية عن تلبية حاجات البشر المتزادة، ومنه تحدث المجاعات والأوبئة وهكذا ينتشر الفقر والبؤس في العالم".[1]

[1] سليمة بوعوينة: إشكالية الفقر في الدول العربية ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص46.

ومنه فمالتوس يؤكد على فكرة مفالدها أن للزيادة السكانية تأثرا سلبيا على الحياة الاجتماعية فهي سبب وجيه لزيادة عدد الفقراء وهذه الزيادة هي أسرع من الزيادة في مستوى الغذاء ويترتب عنها أيضا البطالة وهي من مسببات الفقر أيضا، لذلك يرى مالتوس أنه من الضروري عدم رفع أجور العمال لأن تحسن أوضاعهم المادية يؤدي إلى زواجهم المبكر وبالتالي تكاثرهم الأمر الذي يؤثر سلبا على وضعهم المعيشي لاحقا.

"إلا أن توقعاته لم تكن صحيحة لأن المجاعة لم تحدث لا في المدن ولا في الريف ولا البوادي وإنما ارتفع السكان إلى بليون نسمة يوم كتب كتابه: محاولة في مبدأ السكان سنة 1798، وازداد عدد السكان نحو بليوني نسمة في مطلع القرن العشرين بعد أن كان عدد سكان الأرض بليون نسمة في القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن الحادي والعشرين أصبح 06 بلايين نسمة وهذا ما يثبت أن نظرية مالتوس خاطئة لأنه قاس على تكوينات القرن التاسع عشر".[1]

9-3- النظرية الماركسية:

يرى كارل ماركس أن الفقر هو نتيجة طبيعية للصراع الطبقي بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل الإنتاج، فالطبقة البرجوازية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر من خلالها على الطبقة البروليتاريا ويفسر من هنا التفاوت الطبقي بتركز المال والثروة في يد البرجوازيين دون غيرها. ويتحدد الوضع المادي والمعيشي للفرد تبعا لانتمائه الطبقي.

"ويرى حازم البيلاوي أن ماركس يرى أن النظام الرأسمالي سوف يقضي على نفسه، فالمكاسب التي تحققت في المجتمعات الرأسمالية خلال التطور التاريخي لها إنما هي نتاج الصراع الاجتماعي وانعكاساتها الاجتماعية والعقائدية، من هنا دعا ماركس بضرورة قيام العمال بثورة ضد الأغنياء ومصادرة

[1] كمال قويدري: دور التحولات الاجتماعية في التخفيف من ظاهرة الفقر، أطروحة دكتوراه تخصص بنوك مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2014-2015، ص08.

أموالهم وإلغاء الملكية الخاصة للوصول إلى مجتمع ليس فيه نقود ولا أجور كما أن اتجاه النظام الرأسمالي يؤدي بالعمال إلى الفقر".[1]

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن الفقر كمشكلة اجتماعية يشكل مصدر خطر حقيقي شأنه في ذلك شأن مشكلة الجريمة وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى، وذلك بالنظر إلى الآثار السلبية المترتبة عنه كسوء التغذية وانتشار الأمراض والآفات الاجتماعية، لذلك أضحى لزاما على الحكومات إيجاد استراتيجيات أو برامج تسهم من خلالها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها واستثمار هذه الطاقات في بناء صرح المجتمع وتقدمه، لأن تجاهلها أو عدم التكفل بها سيكون سببا في هدرها وضرورة بحث أسباب تفشي هذه المشكلة في المجتمع ومواجهتها بكل الطرق.

[1] سليمة بوعوينة: إشكالية الفقر في الدول العربية ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2015-2016، ص47.

خاتمة:

تمثل المشكلات الاجتماعية خللا في النظام الاجتماعي أو موقفا يحتاج إلى تعديل أو تغيير، أو أنها انتهاك للمعايير والقيم السائدة في المجتمع، ويمكن أن تقسم هذه المشكلات إلى فردية كما يمكن أن تكون مجتمعية.

وتختص المشكلات الفردية بالفرد ذاته ولا يتعدى نطاق خطورتها الجماعة التي ينتمي إليها أو التي يتعامل معها، بمعنى آخر يكون نطاقها ضيقا مقارنة بالمشكلات المجتمعية والتي تمثل خطرا لجميع أفراد المجتمع، فمشكلة الإرهاب مثلا تهدد أمن المجتمع واستقراره بجميع مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ كما قد تصبح المشكلة إقليمية أو عالمية.

والمشكلة الاجتماعية ليست وليدة الصدفة وإنما نتيجة عوامل فردية ومجتمعية على السواء، وهي بذلك تتطلب الدراسة العلمية الهادفة للوقاية منها أو إيجاد حلول كفيلة للقضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

ولقد ظهرت عدة نظريات سوسيولوجية رمت إلى تفسير المشكلات الاجتماعية كل من وجهة نظره الخاصة ومن بينها: نظرية التفكك الاجتماعي، الصراع الاجتماعي، الباثولوجيا الاجتماعية، والسلوك الانحرافي، وعموما فالمشكلات الاجتماعية لا تتحدد بمجال بعينه وإنما بمجالات الحياة ككل، ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح ففي المجال الاقتصادي مثلا نجد مشكلة الاختلاسات والسرقة وسوء التخطيط... إلخ، وفي المجال السياسي مثلا تزوير الانتخابات... إلخ، وفي المجال الإداري الرشوة، المحسوبية، وفي المجال الديني الأصولية والتطرف، وفي المجال التربوي والتعليمي نجد مثلا العنف المدرسي، التسرب والرسوب والفشل الدراسي، وفي المجال الاجتماعي الطلاق، الجريمة، الإدمان، الانحراف الجنسي... وغيرها، وفي المجال البيئي نجد التلوث، التصحر... إلخ.

وهذه عينة فقط من المشكلات الاجتماعية وكلها في الحقيقة تتطلب من علماء الاجتماع دراستها وتقديم الحلول لها لأن خطرها يطال إلا مجتمع بكامله خصوصا وأنها ليست مشكلات ظرفية.

قائمة المصادر والمراجع:

– قائمة المصادر:

- القرآن الكريم
- صحيح البخاري

– قائمة المراجع:

*** الكتب:**

1- إبراهيم العيسوي: انفجار سكاني أم أزمة تنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

2- إبراهيم عيسى عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2009.

3- أحمد العموش وحمود العليمات: المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.

4- أحمد علي اسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط8، 1997.

5- أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي – دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005.

6- أنطوان الجميل: الجوع والمجاعات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، 2012.

7- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث"، القاهرة، 2010.

8- خالد بن سعود البشر: مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

9- دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان: المشكلات الاجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2012.

10- رمزي زكي: المشكلة السكانية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.

11- زيد بن محمد الرماني: اقتصاد الجوع تقارير ودراسات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2003.

12- سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، د.ط، دس.

13- صلاح الدين نامق: التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية، دار المعرفة، القاهرة، 1966.

صونيا براميلي: الحالات الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي (الجريمة- الاغتصاب- السجن)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2009.

14- طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

15- طلعت لطفي وآخرون: علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

16- عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية الإجرام، دار النهضة العربية، الإسكندرية.

17- عبد الرحمن العيسوي: شخصية المجرم ودوافع الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1990.

18- عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود: مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام، ج1، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.

19- عبد الرحمن محمد العيسوي: مبحث الجريمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

20- عبد المنعم عبد الحي: علم السكان، المكتب الجامعي، القاهرة، 1985.

21- عبد المنعم مصطفى المقمر: الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012.

22- عبد الهادي الفضلي: مشكلة الفقر، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4، 1977.

23- عثمان بن جمعة ضميرية: أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000.

24- عدلي السمري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1998.

25- عدلي السمري: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الاجتماعية، الأزاريطة، 1998.

26- عصام توفيق قمر وآخرون: المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2008.

27- علي الحوات: الجرائم الجنسية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1997.

28- فتحي محمد أبو عيانه: دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

29- فراس عباس البياتي: الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.

30- محمد الأمين البشرى: أنماط الجرائم في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

31- محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري: المشكلات الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011.

32- مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز: مكافحة الفقر، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث عشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

33- مصطفى العوجي: التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985.

34- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998.

35- منال محمد عباس: الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011.

36- ميشال سيباد وهنري غوتال : الجوع، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، 1983.

37- نايف عودة البنوي: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2006.

38- نويل تايمز: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة: غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 1997.

*** الأطروحات الدكتوراه:**

1- أحمد بن محمد الشهري: الانحراف الجنسي عند البلوغ وعلاقته بالاعتداء أثناء الطفولة، أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

2- تواتي بن علي فاطمة: الاندماج واستراتيجيات الأمن الغذائي في ظل التحديات الاقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2014-2015.

3- جوهرة حيدر: أثار الصدمة النفسية لدى المرأة المعنفة المطلقة دراسة عيادية لـ 04 حالات بولاية بسكرة من خلال اختباري الرورشاخ وتفهم الموضوع، أطروحة دكتوراه في علم النفس ل م د - تخصص علم النفس المرضي

للراشد – قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر/ بسكرة، السنة الجامعية: 2018-2019

4- خطاري ولد احمد ولد بيه : مكافحة الفقر عن طريق تحسين مؤشرات التنمية البشرية في موريطانيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية:2014-2015.

5- عبيد زرزورة: دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة – دراسة سيكوديناميةلحالات بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه تخصص علم النفس العيادي، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.

6- لمين بليلة: ترشيد الإنفاق بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2015-2016.

7- مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار، أطروحة الدكتوراه في علم النفس الاكلينيكي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.

8- مسعودة كسال: نظام الزواج وعلاقته بالطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية على عينة من المطلقين والمطلقات، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية: 2012-2013.

9- نادية هايل عبد الله العمرو: التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الاردن :- دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، رسالة ماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي، قسم الإرشاد والتربية الخاصة، جامعة مؤتة، السنة الجامعية: 2007.

10- هالة لبرارة: العنف ضد المرأة وعلاقته بالتفكك الأسري في الوسط الحضري بالجزائر دراسة ميدانية بباتنة – مدينة عين التوتة أنموذجا– أطروحة دكتوراه علوم في علم الإجتماع الحضري، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاجّ لخضر/باتنة، السنة الجامعية: 2017-2018

11- وهيبة سراج: هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو والتقليل الفقر في الجزائر –دراسة قياسية-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الالقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، السنة الجامعية:2015-2016.

* رسائل الماجستير:

1- نسرين شرقي: أهم العوامل المؤثرة في انتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية لعينة من المطلقين بمدينة الجزائر، رسالة الماجستير تخصص: العائلة و السكان، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، السنة الجامعية: 2010-2011.

*** المعاجم والقواميس:**

1- جابر بن سالم موسى وآخرون: المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ط2، 2005.

2- جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت.

3- فاروق عبده فلية وأحمد عبدالفتاح الزكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2004.

4- فؤاد أبو حطب ومحمد سيف الدين فهمي: معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984.

*** المجلات العلمية:**

1- عمر أحمد المصطفى حياتي: "قابلية التعرض لكوارث المجاعات الناجمة عن خطر الجفاف"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 25، العدد 50.

2- فاضل موسى حسن: الأمن الغذائي العربي مع إشارة خاصة للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2010.

3- ليلى ايديو: "التفكك الأسري و أثره على البناء النفسي والشخصي للطفل مقاربة سوسيونفسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد11 ، جوان 2013.

* **التظاهرات العلمية:**

1- عباس أبو شامة: التعريف بالظواهر الإجرامية حجمها وأبعادها ونشاطها في الدول العربية، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية حول: الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، اكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

2- عمر التومي الشيباني: المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني والوقاية من الجريمة والانحراف، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الرابعة بعنوان: دور المواطن في الوقاية من الجريمة والانحراف، منظمة بمدينة دمشق في 12-14 مارس 1990، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.

3- سليم العايب وبغدادي خيرة: التفكك الأسري و أثره على انحراف الطفل، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة أيام 09-10 أفريل 2019 بقسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة.

* مواقع الويب:

1-https://is.gd/sDScy6

2 -https://is.gd/QSFaXY

3- https://is.gd/ykChO6

4 -https://is.gd/E08Lgm

5-https://is.gd/5ULyrl

6-https://ar.wfp.org/fight-famine

7-https://is.gd/fzcKWi

8 -https://is.gd/Ygczfn

9 -https://is.gd/PcQLcR

10-https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089882

11 -https://is.gd/eJYczW

12 -https://is.gd/r3gwjR

13 -https://news.radioalgerie.dz/ar/node/20510

14 -https://www.noonpost.com/content/43883

15 -https://is.gd/n93TGf

16 -https://is.gd/Zhl2tV

17-https://is.gd/WATcZW